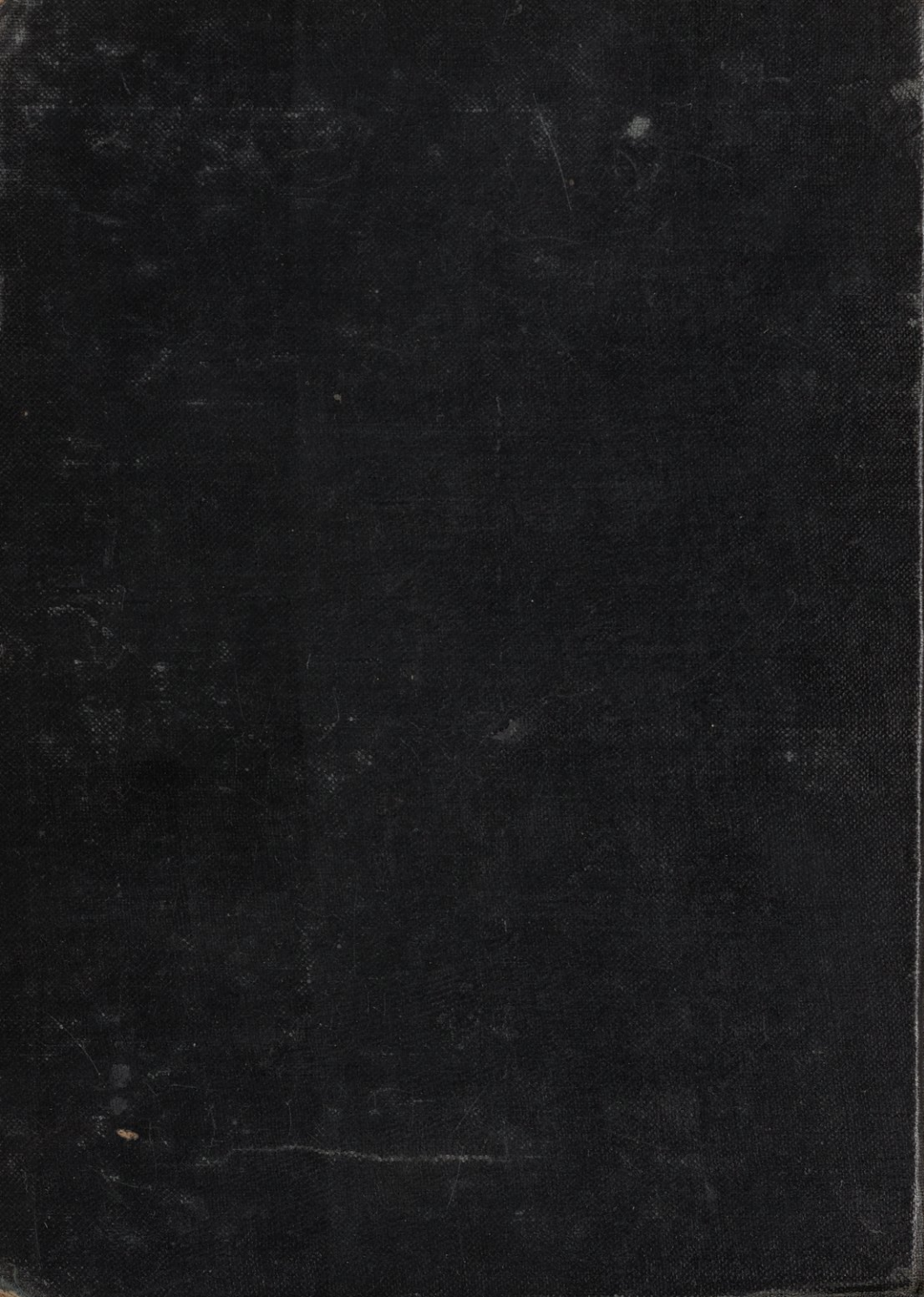




657
A13dA

JA FET LIB.

2 JUL 1988

JA FET LIB.

2 DEC 1982

18 '60

J. LIB.

- 9 MAR 67

3 DEC 1987

JA FET LIB.
11 JUL 1993

المحاسبة في الشركات

للأستاذ

يحيى عبد السيد

B. Com. (London)

المدرس بالمعهد العالى للعلوم المالية والتجارية بالقاهرة

67164

الطبعة الأولى سنة ١٩٤٥

حقوق الطبع محفوظة

مقدمة

وبعد فهذا كتاب « المحاسبة في الشركات » شجعتني على إخراجه ما لاقيته من التشجيع من قراء سلسلة الكتب التجارية الحديثة التي أطلقت عليها اسم « مكتبة التاجر والمحاسب » علاوة على شدة الحاجة لوجود مثل هذا المؤلف للراغبين في الاستزادة من علوم المحاسبة التي أصبح لها شأن كبير في الوقت الحاضر .

ولقد توخيت الدقة مع السهولة ، مراعيًا التدرج في الشرح والعناية بالتبويب وطريقة العرض ، والا كشار من الأمثلة المحلولة ، حتى يكون في متناول الفهم دون كبير عناء . كما حرصت عند اختيار التمارين على اتباع الطريقة المحبوبة لحضرات المدرسين ، وهي الا كشار من التمارين المتمشية مع المناهج والمتدرجة في الصعوبة .

وأرى لزاما على أن أنوه بفضل حضرة الزميل المحترم الأستاذ ابراهيم جرجس بكلية التجارة بجامعة فؤاد الأول ، الذي كان كريما معي ولم يبخل على في أن أرجع في كثير من النقط إلى أبحاث عملناها سويا .
ولي وطيد الأمل أن يكون هذا الكتاب نافعا ومفيدا لمن يقتنيه ،
والله ولي التوفيق .

المؤلف

فهرس

صفحة	
١	معلومات أولية على الشركات
٨	تكوين شركات التضامن
٢٢	الحسابات الجارية والحسابات الختامية في شركات التضامن . .
٦٣	التغير في رؤوس الأموال والأشخاص في شركات التضامن . .
١٠٨	تصفية شركة التضامن
١٤٥	شركات التوصية البسيطة
١٦٧	شركات المحاصة
١٧٧	معلومات أولية على شركات المساهمة
١٨٥	إصدار الأسهم
٢١٤	إصدار السندات
٢٤٢	الجرد في شركات المساهمة
٢٦٧	تغير رأس المال والتصفية

الباب الأول

معلومات عامة عن الشركات

تعريف :

الشركة هي عقد بين اثنين أو أكثر ، يتعهد فيه كل منهم بدفع حصة في رأس المال للقيام بعمل مشترك بقصد الربح .

نستنتج من هذا أنه يجب توفر الشروط الآتية حتى تتكون الشركة .
(١) وضع حصة في رأس المال . وقد تكون هذه الحصة نقوداً أو منقولات أو حق انتفاع بشيء أو عمل الشريك .

(٢) غرض الحصول على أرباح من تقسيم الناتج سواء كان ربحاً أو خسارة . فالجمعيات الخيرية ليست شركات لأنها لا ترمى إلى الكسب .

(٣) نية المتعاقدين على تكوين شركة . فإذا ما اتفق صاحب محل مع أحد العمال على إعطائه جزءاً من الأرباح في نظير عمله ، فلا يعتبر ذلك شركة لأن نية إنشاء شركة معدومة .

وعلاوة على ما ذكر يجب أن يكون غرض الشركة قانونياً ومشروعاً ، فلا يجوز تكوين شركة بتسليف نقود بالربا ، أو بهريب بضائع محرم إصدارها . كما يجب أن يكون المتعاقدون من ذوى الأهلية ، أى لهم حق التعاقد فلا يكونون قسراً أو مجبوراً عليهم أو مشهوراً إفلاسهم .

أنواع الشركات :

الشركات إما أن تكون مدنية تقوم بالأعمال الخاصة بالعقارات والمباني وبيع المحاصيل الزراعية . وهذه الشركات لا تخضع للتواعد الخاصة بالإعلان

والنشر وإمساك الدفاتر ، وتنظر قضاياها أمام المحكمة المدنية . واما أن تكون تجارية وهي التي تهمنا ، وغرض هذه الشركات القيام بالأعمال التجارية التي نص عليها القانون التجاري في المادة ٢ . وتنقسم الشركات التجارية إلى قسمين :

أولاً - شركات الأشخاص

وقوام هذه الشركات الأشخاص أى أن لشخصية الشريك اعتباراً ، فهي مبنية على الثقة التي يجب توافرها بين الأشخاص ، وهناك ثلاثة أنواع من هذه الشركات .

- (١) شركة التضامن
- (٢) شركة التوصية البسيطة
- (٣) شركة المحاصة

ثانياً - شركات الأموال

وهي الشركات التي يكون الاعتبار الأول فيها للمال وليس للأشخاص ويوجد نوعان منها وهما :

- (١) شركة المساهمة المحدودة
- (٢) شركة التوصية بالأسهم

شركات التضامن

تعريف :

شركة التضامن هي الشركة التي يعقدها اثنان أو أكثر بقصد الاتجار على وجه الشركة بينهم بعنوان مخصوص يكون اسما لها ، وتتلخص مميزات هذه الشركات فيما يلي :

(١) كل شريك له حق إدارة الشركة ما لم يوجد نص في العقد بخلاف ذلك
 (٢) المسؤولية التضامنية . فكل شريك مسئول فرديا وبالتضامن عن كل ديون الشركة . وهذه الخاصية تعطى للغير ثقة في الشركة لأن الشخص الأجنبي ممكن أن يتعاقد مع الشركة لا على أساس رأس مالها فقط ، إنما على أساس ثروة الشركاء الخاصة ، حيث يمكن الرجوع عليها دون تحديد في استخلاص كامل حقه ؛ لذلك لزم عند الشروع في تكوين مثل هذه الشركات أن يدقق المتعاقدون في اختيار بعضهم بعضاً لما يترتب على ذلك من المسؤولية غير المحدودة إذا ما قصر أحدهم أو تلاعب في شأن من شئونها .

(٣) يكون عنوان الشركة أسماء الشركاء أو أسماء بعضهم مصحوباً بكلمة « وشركاه » حتى يستلفت نظر الجمهور إلى أن هناك آخرين غير المدونة أسماءهم في العنوان . كشركة حسن ومرقص وكوهين أو شركة حسن وشركاه .
 (٤) لما كانت هذه الشركات مبنية على الثقة المتبادلة فلا يجوز لأحد الشركاء أن يتنازل عن حصته لآخر إلا باتفاق بقية الشركاء ؛ كما أن إفلاس أو موت أحد الشركاء يؤدي إلى فسخها ما لم يوجد في عقد الشركة استمرار الشركة مع ورثة المتوفى .

وواضح مما سبق أن هذا النوع من الشركات لا يشتمل إلا على عدد قليل من الشركاء ؛ كما أن رؤوس أموال هذه الشركات محدودة ؛ ولذلك لا تلائم المشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وتتطلب وقتاً طويلاً

إجراءات تكوين الشركة

لا يتم عقد شركة التضامن إلا بمشارطة كتابية رسمية أو غير رسمية . ويشترط إعلان ملخص هذه المشارطة إلى قلم كتاب المحكمة لتسجيله في السجل المعد لذلك . ثم لصقه في لوحة معدة للإعلانات القضائية لمدة ثلاثة أشهر كما يدرج هذا الملخص في إحدى الصحف التي تطبع في مركز الشركة وتكون معدة

لنشر الاعلانات القضائية ، أو في صحيفتين تطبعان في مدينة أخرى .

ويجب استيفاء هذه الإجراءات في مدة خمسة عشر يوما من تاريخ وضع الإمضاء على المشاركة وإلا كانت الشركة لاغية .

والمخلص الذى يجب نشره يحتوى على :

(١) أسماء الشركاء وألقابهم وصفاتهم ومساكنهم .

(٢) عنوان الشركة .

(٣) أسماء المأذونين بالإدارة ووضع الامضاء .

(٤) مدة الشركة أى تاريخ ابتداءها وتاريخ انتهاءها .

أما عقد الشركة فعلاوة على ما ذكر فقد جرت العادة أن يحتوى على :

(١) رأس المال وحصصة كل شريك منه .

(٢) الحد الأقصى لمسحوبات كل شريك والفائدة التى قد تحتسب عليها .

(٣) سعر الفائدة التى تعطى لسلف الشركاء وكذا سعر الفائدة على رؤوس

الأموال إذا ما اتفق الشركاء على حسابها .

(٤) تاريخ عمل الجرد ونسب توزيع الأرباح والخسائر .

(٥) مهيايا أو مكافآت الشركاء نظير قيامهم بالإدارة .

(٦) مايجب عمله فى حالة انفصال شريك أو وفاته وطريقة سداد نصيبه

من رأس المال وقت الانفصال .

(٧) شهرة المحل وطريقة تقديرها .

(٨) طرق التحكيم فيما إذا حصل خلاف بين الشركاء .

وإليك نموذجا من صورة عقد بشركة تضامن .

إنه فى يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٤٤ تكونت شركة تضامن من حضرات

حسن أفندى عبد الجواد تاجر السجاد بشارع الملكة فريدة المصرى الجنسية

طرف أول ، وكامل أفندى سويلم من ذوى الأملاك بالمنيرة بالقاهرة المصرى

الجنسية طرف ثان بالشروط الآتية :

١٥ يكون اسم هذه الشركة حسن عبد الجواد وكامل سويلم ، ومركزها شارع سليمان باشا بالقاهرة .

٢ تتجر هذه الشركة في السجاد العجمي والأفرنجي وتستوردتهما من الخارج وتتولى تخزينها ، وإلى جانب هذا تتولى إصلاح السجاجيد .

٣ مدة هذه الشركة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وتنتهى يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٤٧ مالم يبد الطرفان رغبتهما في الاستمرار في العقد ، وذلك قبل انتهائه بستة شهور على الأقل .

٤ يتولى الادارة حسن عبد الجواد، ويكون له الحق في عقد الصفقات من بيع وشراء وتعيين وتقل وفصل الموظفين ، وبالجملية كل ما من شأنه أن يضمن حسن سير العمل . أما بيع العقارات ورهنها فلا يجوز له مباشرتها إلا بموافقة الشريك الآخر .

٥ رأس مال الشركة ٤٠٠٠ ج أربعة آلاف جنيه مصرية مناصفة بينهما على أن يقدم الشريك الأول محله الكائن بميدان سليمان باشا سداداً لحصته ، أما الشريك الثانى فيدفع حصته نقداً .

٦ توزع الأرباح والخسائر بينهما بالتساوى بعد أن يختصب المدير مرتباً قدره خمسة عشر جنيها شهرياً .

٧ لا تحسب فائدة على رؤوس الأموال، إنما تحسب فائدة قدرها ٨٪ على المبالغ التى قد يقرضها أحد الشركاء للشركة :

٨ لا يجوز بأى حال من الأحوال أن تتعدى مسحوبات كل شريك مبلغ عشرين جنيهاً فى كل شهر .

٩ إذا توفى أحد الشركاء يجوز أن تستمر الشركة مع الورثة أو يستقل بها الشريك الآخر مع محاسبة الورثة على أساس آخر ميزانية عملت لتسوية حقوقهم .

٦
١٠) لا يجوز لأحد الشركاء أن يتنازل عن حصته لآخر، أو يتنازل عن أى حق من حقوقه دون موافقة الشريك الآخر .

١١) يعمل الجرد فى ٣١ ديسمبر من كل عام ، وإذا أسفرت هذه العملية عن هلاك ربع رأس المال فلكل شريك الحق فى طلب فسخ الشركة مباشرة .

١٢) إذا حصل نزاع بين الشريكين بخصوص هذا العقد وتنفيذه فمحكمة مصر الابتدائية هى المحكمة المختصة .

١٣) عمل هذا العقد من ثلاث صور .
سجل ملخص هذا العقد بمحكمة مصر الابتدائية بتاريخ تحت
نمرة

الملخص الذى ينشر

ذكرنا أن الذى يجب تسجيله بالمحكمة ولصقه بساحتها ونشره بالجرائد هو ملخص العقد ، وإليك صورة من ملخص العقد السابق .

يتضح من عقد عرقى محرر بالقاهرة بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٤٤ أن كلا من حسن افندى عبد الجواد بشارع الملكة فريدة وكامل افندى سويلم بالمنيرة المصري الجنسية قد أسسا شركة تضامن تحت اسم « حسن عبد الجواد وكامل سويلم » مركزها ١٥ شارع سليمان باشا للتجار فى السجادة برأس مال قدره ٤٠٠٠ ج تدفع مناصفة مدتها ثلاث سنوات تبدأ من ١٥ فبراير سنة ١٩٤٤ والشخص المكلف بالإدارة هو حسن افندى عبد الجواد .

تسجل هذا الملخص تحت نمرة ونشر فى اللوحة المعدة لنشر الاعلانات القضائية حسب نصوص القانون .

رئيس قلم كتاب محكمة مصر الابتدائية

المحاسبة في شركات التضامن

لا تختلف المحاسبة في شركات التضامن عنها في حالة الفرد الواحد، فالعمليات التجارية واحدة في الحالتين ، ويتم تقييدها بنفس الطرق التي عالجناها في كتاب المحاسبة العملية الحديثة . وتستعمل الشركة نفس الدفاتر التي يستعملها الفرد الواحد من يومية وأستاذ ودفاتر يومية مساعدة ودفاتر أسعاذ متعددة .

وعند معالجة موضوع المحاسبة في شركات التضامن علاوة على تطبيق قواعد المحاسبة العامة ، ليس أمامنا إلا دراسة بعض أمور خاصة بهذه الشركات نذكر منها قيود تكوين رأس المال والتغيرات التي قد تطرأ عليه ، وقيود الحصص التي يتعهد الشركاء بدفعها سواء كانت نقداً أو عينا ، وفتح حسابات جارية للشركاء تبين حالتهم المالية إزاء الشركة وقيد مسحوبات الشركاء ، وكذا توزيع صافي الأرباح والخسائر على الشركاء في نهاية المدة التجارية والقيود الخاصة بالتغيرات التي قد تطرأ على الأشخاص المكونين للشركة كدخول شريك أو خروج شريك جديد أو موت أحد الشركاء ، وكذلك القيود الخاصة بانتهاء الشركة عند تصفيتها أو عند إدماجها في شركة أخرى .

وسندرس كل هذه الأمور تحت أربعة أبواب هامة ، وهي :

- (١) قيود تكوين رأس المال .
- (٢) الجرد والحسابات الجارية للشركاء .
- (٣) التغيرات التي تطرأ على رأس المال وعلى أشخاص الشركاء .
- (٤) التصفية .

الباب الثاني

قيود تكوين رأس المال

عند فتح دفاتر شركة تضامن يحسن أن تكتب في صدر اليومية خلاصة وافية لشروط العقد التي تهم المحاسب والتي لا بد أن يرجع إليها من وقت لآخر عند بدء التقييد في الدفاتر ، وكذلك في ختام المدة التجارية لتطبيق الشروط الخاصة بتوزيع الأرباح والخسائر .

وعند فتح دفاتر الشركة هناك عدة أحوال لإثبات رأس المال نذكر منها مايلي :

أولاً - فتح حساب واحد لرأس مال الشركة

يتبع هذا الإجراء عند ما يكون رأس مال الشركة موزعا على الشركاء بالتساوي أى أن الحصص التي تعهد بها الشركاء في رأس مال الشركة متساوية. ولا ثبات ذلك يجرى أولا قيد يجعل به رأس المال دائئا بكل المبلغ وحساب حصة كل شريك مدينا كل بما تعهد به ، ويثبت هذا القيد في اليومية العامة في تاريخ تكوين العقد . وعند قيام كل شريك بتسديد حصته يجعل حساب حصته دائئا ، وحساب الأصل الذي قدمه مدينا .

مثال :

بتاريخ أول يناير سنة ١٩٤٥ كون كل من حسن وأحمد وعلى شركة تضامن برأس مال قدره ٧٥٠٠ ج تدفع بالتساوي ، وقد تعهدوا بسداد المطلوب منهم بالشكل الآتي :

حسن :

محل (بناء) بمبلغ ١٥٠٠ >

بضاعة قدرت بمبلغ ١٠٠٠ >

أحمد :

أثاث قدر بمبلغ ٥٠٠ >

نقدية بمبلغ ٢٠٠٠ >

على :

٢٥٠٠ > نقدية

فتجرى قيود اليومية بالشكل الآتى :

٧٥٠٠ من مذكورين إلى > رأس المال

٢٥٠٠ حسن (حصته)

٢٥٠٠ أحمد »

٢٥٠٠ على »

تسكين رأس المال بموجب عقد عر في بتاريخ ١/١/٤٥

وبفرض أن كل شريك قام بسداد حصته بالكامل فتجرى القيود الآتية :

٢٥٠٠ من مذكورين إلى > حسن (حصته)

١٥٠٠ > العقار

١٠٠٠ » البضاعة

سداد حسن لكامل حصته في رأس المال

وتتبع نفس الطريقة بالنسبة للشريكين الباقيين .

وفي حالة ما إذا لم يقيم الشريك بسداد كامل حصته يبقى حساب حصته مدينا

بالجزء غير المدفوع . وبفرض أن أحمد لم يقدم إلا الأثاث فيظل حساب حصته

مدينا بمبلغ ٢٠٠٠ > إلى أن يدفع هذا المبلغ ويظهر حساب حصته في الدفتر

الأستاذ بالشكل الآتى .

ح / أحمد (حصته)

٢٥٠٠	إلى ح / رأس المال ٤٥/١/١	٥٠٠	من الأثاث ١/١٠
		٢٠٠٠	» الرصيد
<u>٢٥٠٠</u>		<u>٢٥٠٠</u>	

الميزانية الافتتاحية :

يحسن بالشركة عند قيام كل الشركاء بدفع المطلوب منهم أن تصور ميزانية عمومية افتتاحية تبين أصول الشركة وخصومها . وبفرض في المثال السابق أن الشركاء قاموا بدفع كل المطلوب منهم في ١٥ يناير ، لظهرت الميزانية الافتتاحية للشركة بالشكل الآتي :

أصول	ميزانية الشركة الافتتاحية بتاريخ ٤٥/١/١٥	خصوم
١٥٠٠ عقار	٧٥٠٠ رأس المال	
١٠٠٠ بضاعة		
٥٠٠ أثاث		
٤٥٠٠ صندوق		
<u>٧٥٠٠</u>	<u>٧٥٠٠</u>	

ملاحظة :

يلاحظ أن حساب حصة الشريك جعل مدينا عند إمضاء العقد ثم قفل هذا الحساب عند قيام الشريك بالدفع . ولذا يستغنى بعض الأحيان عن فتح هذا الحساب بجعل رأس المال دائناً وحساب الأصل أو الأصول التي قدمها مدينا . ولا ننصح باتباع هذا الإجراء إلا متى قام الشريك بسداد كل المستحق عليه حالا ودون إبطاء .

ثانيا - فتح حساب رأس مال لكل شريك

عند ما تكون رؤوس أموال الشركاء غير متساوية فيفضل أن يفتح حساب رأس مال مستقل لكل شريك على حدة . كما يفتح له أيضا حساب حصته .

مثال :

في أول مايو ككون رشدى وواصف شركة تضامن برأس مال قدره ٩٠٠٠ ج ، يقدم رشدى منها ٦٠٠٠ ج ويقدم واصف ٣٠٠٠ ج . وقد انتقلت أصول محليهما إلى الشركة كما تعهدت بخصومهما بالشروط الآتية :

قدر أثاث كل من رشدى وواصف بمبلغ ٢٦٠ ، ٤٢٠ على التعاقب .

وقدرت بضاعة رشدى بمبلغ ٤٨٠٠ وبضاعة واصف بمبلغ ٢٢٠٠ ج . وقد انتقلت ديون كل من الشريكين بعد تخفيض ١٠٪ لمقابلة الديون التي قد تعدم وقد تم الاتفاق على أن المبالغ التي تكون للشريك زيادة عن حصته في رأس المال نتيجة لاستلام أصوله والتعهد بخصومه تقيد له في حسابه الجارى وإليك ميزانية كل من الشريكين .

ميزانية رشدى

خصوم

أصول

رأس المال ٦٠٠٠
موردون ٢٥٠٠
أوراق دفع ١٣٨٠
أرباح وخسائر ٧٨٠

١٠٦٦٠

أثاث ٢٦٠
بضاعة ٥٠٠٠
ذم ١٢٦٠
أوراق قبض ١٥٠٠
أوراق مالية ٢٠٠٠
صندوق ٥٨٠

١٠٦٦٠

أصول

ميزانية واصف

خصوم

أثاث ٥٠٠	رأس المال ٥٠٠٠
بضاعة ٢٥٠٠	دائنون ١٦٨٧
مدينون ٢٧٦٠	أوراق الدفع ١٣١٣
أوراق القبض ١٢٦٠	
صندوق ٤٣٢	
رصد الأرباح والخسائر ٥٤٨	
<u>٨٠٠٠</u>	<u>٨٠٠٠</u>

وقد قبل كل من الدائنين والمدينين للمحلين أن تحول ديونهم إلى الشركة الجديدة .

والمطلوب إجراء قيود اليومية لفتح دفاتر الشركة وتصوير الميزانية الافتتاحية للشركة .

أولاً - قيود اليومية لفتح دفاتر الشركة

إلى مذكورين	من مذكورين		
» ح/ الموردين	من ح/ الأثاث	٢٥٠٠	٢٦٠
» » أوراق الدفع	» » البضاعة	١٣٨٠	٤٨٠٠
» » احتياطي الديون المعدومة	» » الذمم	١٢٦	١٢٦٠
» » رأس مال رشدى	» » أوراق القبض	٦٠٠٠	١٥٠٠
» » جارى رشدى	» » الأوراق المالية	٣٩٤	٢٠٠٠
	» » الصندوق		٥٨٠

اثبات أصول وخصوم محل رشدى التى قدمها بعد تعديل حسب الاتفاق

المؤرخ فى ...

إلى مذكورين	من مذكورين		
» ح/ الدائنين	» ح/ الأثاث	١٦٨٧	٤٢٠
» » أوراق الدفع	» » البضاعة	١٣١٣	٢٢٠٠
» » احتياطي الديون المعدومة	» » المدينين	٢٧٦	٢٧٦٠
» » رأس مال واصف	» » أوراق القبض	٣٠٠٠	١٢٦٠
» » جاری واصف	» » الصندوق	٧٩٦	٤٣٢
اثبات أصول وخصوم واصف بعد التعديل حسب الاتفاق المؤرخ في . . . الميزانية الافتتاحية للشركة			

أصول	خصوم
٦٨٠ أثاث	٦٠٠٠ رأس مال رشدي
٧٠٠٠ بضاعة	٣٠٠٠ رأس مال واصف
٤٠٢٠ مدينون	٣٩٤ جاری رشدي
٢٧٦٠ أوراق قبض	٧٩٦ جاری واصف
٢٠٠٠ أوراق مالية	٤٠٢ إحتياطي الديون المعدومة
١٠١٢ صندوق	٤١٨٧ دائنون
	٢٦٩٣ أوراق دفع
<u>١٧٤٧٢</u>	<u>١٧٤٧٢</u>

ملاحظات :

(١) عند اثبات أصول كل من الشريكين في دفاتر الشركة لم نهتم إلا بإثبات
يم الجديدة المقدر بها هذه الأصول ، وأهملنا القيم القديمة لأنها لانهمنا .

(٢) عند إثبات القيم الجديدة للذمم في دفاتر الشركة لم تثبت التخفيض الذي طرأ عليها بطرحه منها، بل أثبتناها بقيمتها الاسمية وأثبتنا التخفيض بتكوين احتياطي للديون المدومة، ويكون حسابه دائماً ويظهر في جانب الخصوم . والسبب في ذلك أن الذمم سوف تنتقل إلى الشركة الجديدة بكامل قيمتها الاسمية حيث إن الجزء المنتظر عدم تحصيله لم يعد بعد؛ فلذا عمل له احتياطي. أما لو ذكر في التمرين أن جزءاً من الذمم أعدم فعلاً فيطرح هذا الجزء من الذمم وتظهر بالقيمة الصافية .

(٣) عند تصوير الميزانية الافتتاحية للشركة يلاحظ ضم الأصول التي من نوع واحد إلى بعضها وكذلك الخصوم . ويمكن أن تظهر الذمم والإحتياطي بطرح الاحتياطي من الذمم في الأصول بدلاً من وضع الاحتياطي في جانب الخصوم كما هو ظاهر في الميزانية السابقة .

مآل آخر :

في أول يناير سنة ١٩٤٥ اتفق حسن تاجر الأصواف على أن ينضم إليه فؤاد لتكوين شركة تضامن باسم حسن وشريكه برأس مال قدره ١٠٠٠٠ ج. مناصفة على أن يدفع فؤاد حصته عند بدء العمل ، أما حسن فيقدم أصوله وخصومه ، وإذا تبقى عليه بعد ذلك شيء فيدفعه في الحال ، ولقد كانت ميزانية حسن في ذلك التاريخ كما يلي :

خصوم

أصول

٥٠٠٠ رأس المال	٢٠٠٠ عقار
٣٠٠٠ أوراق دفع	٥٠٠ أثاث
٤٠٠٠ مطلوبات	٢٥٣٠ بضاعة
٥٠ مهيايا مستحقة للموظفين	٥٠٠٠ ذم
	٥٠٠ احتياطي
	٤٥٠٠
	٢٠٠٠ أوراق قبض
	٥٠٠ بنك
	٢٠ تأمينات
١٢٠٥٠	١٢٠٥٠

وقد قررا الاستعانة بحاسب لفحص دفاتر حسن وإعادة تقدير الأصول
فوصل إلى المعلومات الآتية :

(١) اتضح أن القيمة المثبوت بها العقار هي قيمته عند الشراء ولقد قدر
له استهلاك بمبلغ ٤٠٠ .

(٢) قدر الأثاث بمبلغ ٣٠٠ وبالبضاعة بمبلغ ٢٧٠٠ .

(٣) هناك ديون يجب اعتبارها معدومة تقدر بمبلغ ٣٠٠ وديون أخرى
مشكوك فيها تقدر بمبلغ ٤٠٠ .

(٤) اتفق حسن مع فؤاد على أن يقوم الأول بتسديد مهيايا الموظفين
المستحقة .

فاذا علمت أن حسن قد قبل رأى المحاسب وأنه قد دفع الفرق تسديداً
لخصته فالمطلوب :

أولاً — إثبات تسديد الحصص في يومية الشركة .

ثانياً — تصوير الميزانية الافتتاحية للشركة بعد تنفيذ ما تقدم إذا علمت أن إجراءات المحاسب قد احتاجت إلى ١٠ أيام من يوم التعاقد .

يومية الشركة

من مذكورين	إلى مذكورين		
من > / العقار	إلى > / احتياطي الديون	٤٠٠	١٦٠٠
» » الأثاث	» » أوراق الدفع	٣٠٠٠	٣٠٠
» » البضاعة	» » المطوبات	٤٠٠٠	٢٧٠٠
» » الذمم	» » رأس مال حسن	٤٤٢٠	٤٧٠٠
» » أوراق القبض			٢٠٠٠
» » البنك			٥٠٠
» » التأمينات			٢٠
		١٩٨٠	١٩٨٠

إثبات أصول وخصوم محل حسن بعد التعديل بموجب الاتفاق المحرر يوم . . .

من > / الصندوق	إلى رأس مال حسن	٥٨٠	٥٨٠
ما دفعه حسن سداد للباقي المستحق عليه			
من > / الصندوق	إلى > / رأس مال فؤاد	٥٠٠٠	٥٠٠٠
ما دفعه سداد لحصته			

الميزانية الافتتاحية في ١٠ يناير

١٦٠٠	عقار	٥٠٠٠	رأس مال حسن
٣٠٠	أثاث	٥٠٠٠	» » فؤاد
٢٧٠٠	بضاعة	٣٠٠٠	أوراق الدفع
٤٧٠٠	ذمم	٤٠٠٠	المطلوبات
٤٠٠	احتياطي الديون المدومة		
٤٣٠٠			
٢٠٠٠	أوراق القبض		
٥٠٠	بنك		
٥٥٨٠	صندوق		
٢٠	تأمينات		
١٧٠٠٠		١٧٠٠٠	

تمارين على الباب الثاني

(١) في أول يناير تكونت شركة تضامن من أحمد ومحمد ومحمود برأس مال قدره ٩٠٠٠ ج مقسمة بينهم بالشكل الآتي ٤٠٠٠ ، ٣٠٠٠ ، ٢٠٠٠ على التعاقب . وفي ٥ يناير فتحوا حساباً في البنك وقام كل بدفع حصته في البنك بالكامل .

والمطلوب إثبات ذلك في يومية الشركة وتصوير الميزانية الافتتاحية للشركة

(٢) في أول يناير تم الاتفاق بين واصف وماهر ويوسف على تكوين شركة تضامن برأس مال قدره ١٢٠٠٠ ج يقسم بينهم بالتساوي وتسدد الحصص كالآتي :

واصف : يقدم عقاراً يصلح للمتاجرة والتخزين قدرت قيمته بمبلغ ٢٠٠٠ ج ويدفع الباقي عليه نقداً .

ماهر : يدفع حصته نقداً في بنك الشركة .

يوسف : يتنازل للشركة عن اختراع طبي مسجل باسمه وقيمته كما قررها
الفيون وقبلها الشركاء ٢٠٠٠ ج ، وآلات خاصة يملكها قيمتها ١٠٠٠ ج
والباقي يدفعه نقداً في بنك الشركة .

والمطلوب إثبات ذلك في يومية الشركة وتصوير ميزانيتها الافتتاحية على
فرض أنه تم .

(٣) في أول يناير سنة ١٩٢٦ اتفق ا ، ب ، ج على تكوين شركة تضامن
باسم ا وشريكه برأس مال قدره ٨٠٠٠ ج

وفي ١٠ منه دفع (ا) حصته نقداً وقدرها ٢٠٠٠ ج وكذلك دفع (ب)
حصته وقدرها ٢٠٠٠ ج بموجب شيك أرسل للبنك .

أما ج فقدم محله التجاري سداداً لحصته في رأس المال على أن يدفع
ما يتبقى عليه نقداً في صندوق الشركة والآتي بيان ميزانية محل ج .

أصول

٣٧٠٠ بضائع	٣٦٠٠ رأس المال
١٥٠٠ آلات زراعية	١٨٠٠ مطلوبات
١٢٠٠ ذمامات	١٤٠٠ أوراق دفع
٤٠٠ أوراق قبض	

وقد قبلت الشركة أصول وخصوم محل ج بعد التعديلات الآتية :

(١) قدرت البضاعة بمبلغ ٣٤٠٠

(٢) قدرت الآلات بمبلغ ١٣٠٠

(٣) خصمت ٠.٥٪ على كل من الذمم ، أوراق القبض نظير أرصدة معدومة
واحتمايطي الأجيو على أوراق القبض .

أما الخصوم فقبلتها الشركة على حالتها والمطلوب .

(١) إقفال دفاتر محل ج بعد تعديلها في اليومية (٢) فتح دفاتر الشركة
في اليومية وإثبات سداد الحصص (٣) تصوير الميزانية العمومية للشركة .

(٤) في أول يناير سنة ١٩٤٠ تكونت شركة تضامن من محمد وأحمد وحسين برأس مال قدره ١٠٠٠٠ جنيه موزع كالآتي :

٣٥٠٠ جنيه محمد ، و ٢٥٠٠ جنيه أحمد ، و ٤٠٠٠ جنيه حسين .

وفي تاريخه سدد أحمد حصته كالآتي :

٥٠٠ جنيه تقديمية بالصندوق — ١٠٠٠ جنيه في بنك مصر الذي اتخذته

الشركة بنكا لها — ١٠٠٠ جنيه بضاعة .

وفي ٣ منه سدد محمد جزءاً من حصته كالآتي :

٣٠٠ جنيه تقديمية بالصندوق — ٧٠٠ جنيه في بنك مصر — ٨٠٠ جنيه

بضاعة — ١٠٠٠ جنيه عقار .

وفي ٥ منه كانت ميزانية محل حسين كالآتي :

أصول	جنيه	خصوم	جنيه
٦٠٠	صندوق	٢٥٠٠	مطلوبات
١٠٠٠	بنك مصر	١٠٠٠	أوراق دفع
٣٠٠	أوراق مالية	٣٠٠٠	رأس المال
٥٠٠	أوراق قبض		
٢٠٠٠	ذمم		
٢٠٠	احتياطي ديون		
	مشكوك فيها		
١٨٠٠			
٢٠٠٠	بضاعة		
٣٠٠	أثاث		
٦٥٠٠		٦٥٠٠	

ولقد اتفق على أن تدير شركة التضامن محله التجارى وتتسلم أصوله وتتعهد بخصومه بعد إجراء التعديلات الآتية :

- ١ — تقدر البضاعة بمبلغ ١٨٠٠ جنيهه والأثاث بمبلغ ٢٥٠ جنيهه والأوراق المالية بقيمتها فى السوق بمبلغ ٤٠٠ جنيهه .
- ب — انشاء احتياطى للخصم بواقع ٠/٥ من الذم وانشاء احتياطى اجبو قدره خمسة جنيهات . واتفق أن يسدد حسين باقى حصته فى بنك الشركة فوراً .

والمطلوب بفرض تنفيذ جميع الشروط السابقة :

١ — تقييد العمليات السابقة فى يومية الشركة

ب — إعداد ميزانية افتتاحية للشركة عند سداد باقى حصة حسين .

(٥) الآتى بيان ميزانية راغب جورجى فى ٣١ / ١٢ / ١٩٤٤ .

أصول

جنيه	جنيه
١٥٠٠ نقدية	١٥٠٠
١١٠٠ أوراق قبض	١١٠٠
٩٨٠ ذم	٩٨٠
٢٥٠٠ بضاعة	٢٥٠٠
٣٨٠٠ عقارات	٣٨٠٠
<u>٩٨٨٠</u>	<u>٩٨٨٠</u>

وقد اتفق راغب جورجى مع صديقه عثمان يوسف وأحمد الليثى أن يؤسسوا شركة تضامن بعنوان « راغب جورجى وشريكاه » بالشروط الآتية

١ — يقدم راغب جورجى لشركة التضامن موجودات محله (ماعدا الصندوق) وتتعهد الشركة بسداد مطلوباته (بما فيها أوراق الدفع) بعد عمل التخفيضات الآتية :

٢٠ ٪ من قيمة البضاعة ، ١٠ ٪ من قيمة العقار ، ١٠ ٪ من قيمة
الدم لاحتياطي الديون المشكوك فيها ، وذلك الاتفاق مقابل ٤٠٠٠ جنيه .
ب — يكون رأس مال راغب في شركة التضامن ٣٥٠٠ جنيه على أن
يأخذ بالباقي المستحق له سنداً تحت الاذن يستحق في نهاية ستة شهور .
ج — يكون رأس مال عثمان ٦٣٠٠ جنيه يدفع نصفها نقداً والباقي
أسهما وسندات .

د — يكون رأس مال الليث مساوياً لثلث رأس المال ويدفعه نقداً
نظير ثلث الأرباح ، بفرض أن الاتفاق السابق تم ونفذ في أول يناير سنة
١٩٤٤ وأن راغب قطع السند الذي أخذه في بنك مصر بسعر ٥ ٪ سنوياً
واستلم صافي قيمته نقداً .

والمطلوب :

- ١ — فتح دفاتر شركة التضامن .
- ب — إعداد ميزانية افتتاحية لشركة التضامن بتاريخ أول يناير سنة
١٩٤٤ مع بيان نسبة توزيع الأرباح الجديدة .

الباب الثالث

الحسابات الجارية والحسابات الختامية

رأينا في حسابات الفرد الواحد أن رأس المال عرضة للتغير فيزداد في نهاية المدة التجارية بصافي الربح أو ينخفض بصافي الخسارة والمسحوبات . أما في شركات التضامن فقد جرت العادة أن تستمر رءوس أموال الشركاء ثابتة حسب قيمتها الأصلية الواردة في العقد ولا تزداد أو تنخفض إلا باتفاق الشركاء فإذا نص عقد الشركة على أن تظل رءوس أموال الشركاء ثابتة ، فقد جرت العادة على أن تثبت بعض المعاملات التي تتم بين الشريك والشركة في حساب جار له كالمسحوبات والفائدة على رأس المال ونصيبه في الربح أو الخسارة ، ويثبت البعض الآخر في حسابات أخرى كحساب قرض الشريك أو حساب مرتبه كما سنرى ذلك فيما بعد . وسنعالج هذه الأمور في شيء من التفصيل فيما يلي :

أولاً - المسحوبات

إذا لم يتفق الشركاء على حسابان مرتبات لهم فقد جرت العادة على أن يحددوا فيما بينهم سواء في العقد أو في اتفاق آخر أقصى ما يمكن لكل شريك أن يسحبه بحيث لا يجوز له أن يتعدى هذا المبلغ . وعند ما يسحب الشريك مبلغا يجعل حساب الصندوق دائنا وحساب مسحوبات الشريك أو حسابه الجارى مدينا . ويجب أن يفهم أن المبرر الوحيد لهذه المسحوبات هو توقع الأرباح: أى أن الشريك يسحب هذه المبالغ على أساس نصيبه المتوقع من الربح في نهاية المدة التجارية، وأن هذا النصيب سوف يعطى مسحوباته وزيادة. وفيما

عدا ذلك يجب أن تحرم المسحوبات بقاتا لأنها في هذه الحالة تكون تخفيضاً مقنعا لرأس المال ، وقد يكون ذلك ضارا بمصالح الغير لأنه يؤدي إلى تقليل الضمان الأول الذي يعتمد عليه حيال الشركاء علاوة على أنه يكون أيضا ضارا بسير أعمال الشركة العادي ، وواضح أن مسحوبات الشركاء لا أثر لها إطلاقاً على حساب أرباح وخسائر الشركة .

ثانياً — فائدة المسحوبات

لا تحتسب عادة فائدة على المسحوبات إلا إذا كانت مبالغها كبيرة . وعند ما ينص عقد الشركة على حسابان فائدة على مسحوبات الشركاء يجعل حساب الأرباح والخسائر دائنا والحساب الجارى للشريك مدينا . وتحسب الفائدة بالمعدل المتفق عليه على المبلغ المسحوب عن المدة من تاريخ السحب إلى نهاية المدة التجارية . وقد تتبع طريقة إيجاد متوسط تاريخ السحب أى التاريخ الذى يعتبر كأن كل المبالغ سحبت فيه . وتحسب الفائدة على المبالغ المسحوبة ابتداء من هذا التاريخ لغاية نهاية المدة التجارية ، وإذا لم تذكر تواريخ للمسحوبات فتحسب الفائدة على المبالغ بنصف المعدل على اعتبار أن المبالغ سحبت بانتظام فيكون متوسط المدة ستة أشهر إذا كانت المدة التجارية سنة واحدة .

ثالثاً — الفائدة على رأس المال

يجب أن تظهر الشروط المتعلقة بحسبان فائدة على رءوس أموال الشركاء فى العقد بكل وضوح ؛ لأن حسابان هذه الفائدة وتوزيعها على الشركاء حق فى حالة الخسارة يكون بمثابة تخفيض لرأس المال ، ويكون هذا ضارا بمصالح الغير لأن رأس المال هو الضمان الأول الذى يعتمد عليه فى معاملته للشركة . ولأهمية هذه المسألة بالنسبة للغير نصت القوانين الفرنسية على أنه إذا رغب الشركاء فى حسابان فائدة على رءوس الأموال بصرف النظر عن وجود ربح

أى حتى في حالة الخسارة فيجب إثبات ذلك في الملخص الذى ينشر حتى يمكن لهم التمسك به لدى الغير .

أما بالنسبة للشركاء فيما بينهم فلا أهمية لحسبان فائدة على رءوس الأموال إذا كانت الأرباح والخسائر توزع عليهم بنسبة رءوس أموالهم . كما يتضح ذلك من المثال الآتى :

١ ، ب شريكان متضامنان رأس مالهما ٣٠٠٠ ، ٢٠٠٠ ويقسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢ وقد بلغ صافى ربحها في نهاية السنة ١٠٠٠ . قبل حسبان فائدة على رأس المال بمعدل ٥ ٪ سنويا . فإذا احتسبت الفائدة يكون صافى الربح بعد الفائدة ٧٥٠ . ويكون نصيب الأول ١٥٠ كفائدة ، ٤٥٠ كصافى ربح ونصيب الثانى ١٠٠ كفائدة ، ٣٠٠ كصافى ربح ويكون مجموع حصة الأول ٦٠٠ والثانى ٤٠٠ . وإذا لم تحتسب فائدة فتكون حصة كل منهما ٦٠٠ ، ٤٠٠ على التتابع .

ولكن يكون لحسبان الفائدة على رأس المال أهمية وأثر على أنصبة الشركاء النهائية متى كانت الأرباح والخسائر توزع عليهم بنسبة تختلف عن نسبة رءوس أموالهم . بفرض في المثال السابق توزيع الأرباح والخسائر بالتساوى . يكون نصيب كل من الشريكين كالاتى :

أول - في حالة عدم حسبان الفائدة

$$\text{نصيب الأول} \quad ١٥٠ + ٣٧٥ = ٥٢٥$$

$$\text{نصيب الثانى} \quad ١٠٠ + ٣٧٥ = ٤٧٥$$

ثانيا - في حالة حسبان الفائدة

$$٥٠٠ \text{ ج للأول ، } ٥٠٠ \text{ ج للثانى}$$

وواضح أن الحالة الثانية محجفة للشريك الأول ذو رأس المال الأكبر ويتضح أن العدالة تقضى حسابان فائدة على رءوس الأموال في مثل هذه الأحوال .

وتقيد الفائدة على رأس المال بجعل حساب الأرباح والخسائر مدينا بمجموع الفوائد والحسابات الجارية للشركاء دائنة كل بمقدار نصيبه في هذه الفوائد

فروض الشرط

قد تحتاج الشركة إلى مبالغ إضافية لوقت محدود وذلك لحسن سير عملها : فتلجأ إلى عقد قروض من الشركاء . وتفتح حسابات خاصة لهذه القروض تكون مستقلة عن حسابات رءوس أموالهم ، وذلك لأن لقروض الشركاء أسبقية على رءوس أموالهم عند التصفية أى أنها تدفع أولا عند ما تنتهى . كما أن رءوس الأموال لا يمكن أن تسترد مادامت الشركة قائمة . ويتحتم حسابان فائدة على القروض ، وقد رأينا أنه لا ضرورة لحسابان فائدة على رءوس الأموال . ويجعل حساب قرض الشريك دائنا بالمبالغ التى يقدمها للشركة أما الفائدة التى تدفع للقرض فيجعل حسابها مدينا ويرحل في نهاية المدة التجارية إلى الجانب المدين من حساب الأرباح والخسائر . ويلاحظ أن المستحق من هذه الفائدة والغير المدفوع يظهر فى حساب القرض فى جانب له أو فى حساب مستقل ، ويظهر مستقلا فى جانب الخصوم بالميزانية فى آخر السنة . والسبب فى ذلك أنه إذا ما انتهت التصفية بعجز فإن القروض والفوائد المستحقة عليها تدفع أولا قبل دفع رءوس الأموال والحسابات الجارية .

مزايا الشرط

قد ينص فى عقد الشركة على أن أحد الشركاء يستلم مرتبا ثابتا علاوة على نصيبه فى الأرباح ويحصل هذا عادة عندما يكون أحد الشركاء مستوليا على

نصيب كبير في الأرباح فيعين للآخر مرتبا لكي يضمن له حدا أدنى يكون معقولا من الإيراد . وقد يكون السبب في تعيين مرتب لأحد الشركاء أو لعدد منهم أنهم يخصصون جانبا كبيرا من وقتهم كما يبذلون مجهودا أكبر عن الآخرين في سبيل إدارة أعمال الشركة .

ويجعل حساب المرتب مدينا إذا أريد أن يفتح له حساب مستقل وفي نهاية العام يرسل إلى الجانب المدين من حساب الأرباح والخسائر . وإذا كان الشريك يقبض مرتبه أولا فأول فلا يكون له جزء مستحقا أما إذا كان جانب من المرتب لم يقبض فيظهر هذا الجزء في الجانب الدائن من حساب الشريك الجاري . وقد يتفق الشركاء على حسابان المرتب في نهاية العام ففي هذه الحالة يظهر كل المرتب في الجانب الدائن من حساب الشريك الجاري ولنأت بالمثال الآتي لتوضيح ما سبق :

تعين لأحد الشركاء مرتب شهرى قدره ٢٠ ج فصور حساب المرتب وبيان أثره على حساب الشريك الجاري في كل من الأحوال الآتية :

أولا — إذا كان الشريك قبض كل ماله .

ثانيا — إذا كان الشريك لم يقبض مرتب ديسمبر مثلا (يفرض أن السنة تبدأ في يناير وتنتهى في ديسمبر) .

ثالثا — إذا كان الشريك يحسب مرتبه في نهاية العام .

الفرصة الأولى

ح/ مرتب الشريك ...

٢٤٠	إلى الصندوق (أو البنك)	٢٤٠
من ح/ الأرباح والخسائر	أثناء العام	
١٢/٣١		

الفرصه الثاني

/ح مرتب الشريك فلان ...

٢٢٠ إلى الصندوق (أو البنك)	٢٤٠ من الأرباح والخسائر ١٢/٣١
أثناء العام	
٢٠ إلى ح الشريك الجارى ١٢/٣١	
<u>٢٤٠</u>	<u>٢٤٠</u>

الفرصه الثالث

/ح مرتب الشريك فلان ...

٢٤٠ إلى حساب الشريك الجارى	٢٤٠ من الأرباح والخسائر ١٢/٣١
١٣/٣١	

توزيع الأرباح والخسائر

يوزع صافي الربح على الشركاء بالنسبة التي يقتسمون بها الأرباح والخسائر المذكورة في عقد الشركة فإذا لم ينص على هذه النسبة فتقسم بنسبة مبالغ رؤوس أموالهم في الشركة . فإذا كان الشريك شريك عمل أى لم يقدم حصته في رأس المال خلاف عمله فيكون نصيبه في الأرباح كأقل الشركاء الذين قدموا حصصا في رأس مال الشركة .

ويقيد نصيب كل شريك من الأرباح في الجانب الدائن من حسابه الجارى إن كان ربحا وفي الجانب المدين إن كان خسارة .

وقد ينص عقد الشركة على أن يحجز جانب من الأرباح قبل توزيع أى مبلغ منها على الشركاء ليكون بمثابة احتياطي لكي يرجع اليه مستقبلا فيما

لو تكبدت الشركة خسارة كبيرة . ويلاحظ أن مثل هذا الاحتياطي بمثل رأس مال آخر للشركاء وحيث إنه يتكون من الأرباح فعند التصفية يوزع عليهم بالنسبة التي يقتسمون بها الأرباح والخسائر .

سؤال :

تكونت شركة مرسى وشريكاه برأس مال قدره ١٠٠٠٠ ج كالآتي :
 ٤٠٠٠ مرسى — ٣٥٠٠ فكري — ٢٥٠٠ جرجس وقد نص
 في العقد على تخصيص ١٠ ٪ من الأرباح على ذمة الاحتياطي العام وحسبان
 فائدة على رأس المال بمعدل ٥ ٪ سنويا والباقي يوزع بالتساوي بين الشركاء
 وقد بلغ صافي الربح بعد حسابان كافة المصروفات والاستهلاكات والاحتياطيات
 التحميلية ٢٥٦٢ قبل تنفيذ شروط العقد . فيجرى القيد الجردى الآتي في
 اليومية لبيان توزيع الأرباح حسب الشروط المذكورة أعلاه .

٥٠٠	من الأرباح والخسائر	إلى مذكورين
٢٠٠	مرسى (حسابه الجارى)	
١٧٥	فكري	»
١٢٥	جرجس	»
حسبان القائدة على رأس المال ٥ ٪ .		
٢٠٦٢	من الأرباح والخسائر	إلى مذكورين
٢٥٦	الاحتياطي العام	
٦٠٢	مرسى (حسابه الجارى)	
٦٠٢	فكري	»
٦٠٢	جرجس	»

اثبات الاحتياطي (١٠ ٪ من صافي الأرباح مقربا لأقرب جنيه)
 وتوزيع الصافي بالتساوي .

مقال ٢ :

أحمد وفؤاد وسالم يكونون شركة تضامن رأس مالها ١٥٠٠٠ جنيه مقسم كالآتي ٦٧٥٠ جنيها ، ٤٥٠٠ ج ، ٣٧٥٠ ج على التوالي ولأحمد غير رأس ماله قرض قدره ٢٠٠٠ ج .

وكان عقد الشركة يقضى بأن تحسب فائدة على رؤوس الأموال بواقع ٤ ٪ وعلى المسحوبات بواقع ٦ ٪ وعلى القرض بواقع ٨ ٪ سنويا وأن يتقاضى كل من الشركاء مرتبا سنويا قدره ٣٠٠ ج للأول ، ٢٤٠ ج للثاني ، ٢٠٠ ج للثالث مقابل قيامهم بإدارة الشركة .

وفي نهاية المدة ٣١ / ١٢ / ١٩٤٣ بلغ صافي الربح قبل حسابان فائدة رؤوس الأموال والمسحوبات والقرض ومهايا الشركاء ٢٩٠٠ ج .

والمطلوب تصوير حسابات الأستاذ اللازمة لبيان ماتقدم مع العلم بأن الشركاء يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢ : ٢ وأن مسحوباتهم بلغت ٤٠٠ ج ، ٣٠٠ ج ، ٣٠٠ ج على التناظر وأن متوسط تواريخ هذه المسحوبات ٣٠ يونيو ، ٣١ أكتوبر ، ٣١ أغسطس على التتابع .

إلى مذكورين	٢٩٠٠	من الرصيد
٢٧٠	١٢	» جاری احمد (فائدة
رأس ماله)		مسحوبات)
١٨٠	٣	من جاری فؤاد (فائدة
رأس ماله)		مسحوبات «
١٥٠	٦	من جاری سالم (فائدة
رأس ماله)		مسحوبات)
٦٠٠		
إلى مذكورين		
٣٠٠		جاری احمد (مرتبه)
٢٤٠		» فؤاد
٢٠٠		» سالم
٧٤٠		
١٦٠		إلى فائدة قرض
		أحمد
إلى مذكورين		
٦٠٩		جاری احمد (نصيبه
		في الربح)
٤٠٦		جاری فؤاد (نصيبه
		في الربح)
٤٠٦		جاری سالم (نصيبه
		في الربح)
١٤٢١		
٢٩٢١	٢٩٢١	

حساب جارى احمد

٢٧٠ من الأرباح والخسائر (فائدة رأس ماله)	٤٠٠ إلى المسحوبات
٣٠٠ من الأرباح والخسائر (مرتبه)	١٢ إلى الأرباح والخسائر (فائدة المسحوبات)
٦٠٩ من الأرباح والخسائر (نصيبه من الربح)	٧٦٧ إلى الرصيد
<u>١١٧٩</u>	<u>١١٧٩</u>

حساب جارى فؤاد

١٨٠ من الأرباح والخسائر (فائدة رأس ماله)	٣٠٠ إلى المسحوبات
٢٤٠ من الأرباح والخسائر (مرتبه)	٣ إلى الأرباح والخسائر (فائدة المسحوبات)
٤٠٦ من الأرباح والخسائر (نصيبه من الربح)	٥٢٣ إلى الرصيد
<u>٨٢٦</u>	<u>٨٢٦</u>

حساب جارى سالم

١٥٠ من الأرباح والخسائر (فائدة رأس ماله)	٣٠٠ إلى المسحوبات
٢٠٠ من الأرباح والخسائر (مرتبه)	٦ إلى الأرباح والخسائر (فائدة المسحوبات)
٤٠٦ من الأرباح والخسائر (نصيبه من الربح)	٤٥٠ إلى الرصيد
<u>٧٥٦</u>	<u>٧٥٦</u>

ملحوظة (١)

يظهر رصيد الحساب الجارى لكل شريك بالميزانية فى جانب الخصوم إن كان دائنا وفى جانب الأصول إن كان مدينا
أما فائدة قرض أحمد فكما ذكرنا تظهر فى حساب دائن مستقل هكذا :
/> فائد قرض أحمد

١٦٠ إلى الرصد بالميزانية ١٢/٣١ | ١٦٠ من الأرباح والخسائر ١٢/٣١

ملحوظة (٢)

هناك طريقة أخرى لتصوير حساب الأرباح والخسائر ، وبيان التوزيع فى شركات التضامن تؤدى إلى نفس الطريقة المثبوتة أعلاه . وذلك بأن يفتح حساب يطلق عليه حساب الأرباح والخسائر والتوزيع ، ويكون هذا الحساب من شطرين يبين الشطر الأول منه المصروفات والاستهلاكات والاحتياطيات الواجب حسابها للوصول إلى صافي الربح . ويبين الشطر الثانى منه طريقة توزيع هذا الربح حسب نصوص عقد الشركة فيظهر بالشكل الآتى على فرض تصوير الشطر الأول منه تصويرا شكليا .

ح/ الأرباح والخسائر والتوزيع

إلى المصروفات العمومية	٠٠٠	محمل الربح	٠٠٠
الاستهلاكات	٠٠٠	» خصم دائن	٠٠٠
الاحتياطات	٠٠٠	» الفوائد	٠٠٠
الح		الح	
٢٩٠٠ إلى الرصيد (صافي الربح			
قبل تنفيذ شروط العقد)			
٨٥٠٠		٨٥٠٠	
إلى مذكورين		من الرصيد (صافي الربح	٢٩٠٠
٢٧٠ جاري أحمد (فائدة رأس		قبل تنفيذ شروط العقد)	
ماله)		من جاري أحمد (فائدة	١٢
الح		مسحوبات)	
		الح	

تصحيح أخطاء ارتكبت في حسابات الشركاء

بعد عمل الحسابات الختامية وتوزيع الأرباح بين الشركاء ، يتضح بعض الأحيان أن شرطا أو أكثر أهمل تنفيذه عند إجراء عملية توزيع الأرباح . فمثلا قد يشترط الشركاء توزيع فائدة على رؤوس الأموال بمعدل ٥ ٪ والباقي بعد ذلك يوزع عليهم بالتساوي . وعند توزيع الأرباح قد تم حمل الفوائد سهوا وتوزع الأرباح بأجمعها على الشركاء بالتساوي ، فإذا كانت رؤوس أموال الشركاء غير متساوية فينشأ عن هذا السهو خطأ في توزيع الأرباح فيأخذ بعضهم أكثر من استحقاقه ويأخذ الآخر أقل من استحقاقه ، ولزيادة ذلك إيضاحا نضرب المثل الآتي :

يوسف وزكى وأمين شركاء تضامن رؤوس أموالهم ٣٠٠٠ ،
 ٢٥٠٠ ، ٢٠٠٠ . ويقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوى بعد حسابان فائدة
 على رؤوس الأموال بمعدل ٥ ٪ سنويا . وقد بلغ صافي ربحهم ٧٥٠ ج قبل
 حسابان الفائدة على رؤوس الأموال . وعند توزيع الأرباح أهمل سهوا شرط
 حسابان الفوائد . والمطلوب إجراء قيود اليومية اللازمة لإصلاح هذا الخطأ
 لحل هذا المثال يلاحظ أن جميع الأرباح وزعت عليهم خطأ بالتساوى
 نخص كل شريك ٢٥٠ ج . وكان يجب أن توزع الفوائد أولا على الشركاء
 بنسبة رؤوس أموالهم ، وما يتبقى بعد ذلك يوزع عليهم بالتساوى . وعلى ذلك
 كان يجب أن يكون التوزيع هكذا :

يوسف	زكى	أمين
١٥٠	١٢٥	١٠٠
فائدة		
١٢٥	١٢٥	١٢٥
صافي الربح		
٢٧٥	٢٥٠	٢٢٥
النصيب الصحيح		

وبما أن كل شريك أخذ خطأ ٢٥٠ ج ، وبمقارنة ذلك بما يجب أن
 يكون عليه التوزيع يتضح أن يوسف أخذ ٢٥ ج أقل من استحقاقه ، وأمين
 أخذ ٢٥ ج أكثر من استحقاقه ، وزكى أخذ استحقاقه بالتمام . ويتضح أن
 الزيادة التي أخذها أمين كانت على حساب يوسف .

ولإصلاح هذا الخطأ لاداعى لأن نعيد فتح حساب توزيع الأرباح من
 جديد لكي نعدله . إنما يكفي أن نجرى قيودا واحدا فقط في اليومية نجعل به
 حساب أمين الجارى مدينا بـ ٢٥ ج ، وحساب يوسف الجارى دائنا بنفس
 المبلغ فيكون القيد .

٢٥ ٢٥
من ح/ أمين الجارى إلى ح/ يوسف الجارى
إضافة المبلغ للثانى وخضمه من حساب الأول بسبب
إهمال حسابات الفوائد

الميزانية فى شركات التضامن

يختلف تصوير الميزانية فى شركات التضامن عنه فى حالة الفرد اختلافاً يسيراً ، يرجع إلى أن ملكية المحل فى حالة الفرد تتركز فى شخص واحد . أما فى حالة الشركة فموزعة على عدة شركاء ؛ ولأجل هذا نجد عادة الرصد الآتية فى ميزانية الشركة :

- (١) رصد حسابات رؤوس أموال الشركاء فى جانب الخصوم الثابتة .
- (٢) رصد الحسابات الجارية للشركاء وتظهر فى الخصوم إن كانت دائنة ، وفى الأصول إن كانت مدينة .
- (٣) الاحتياطي العام الذى قد يتفق الشركاء على حجزه من الأرباح ورصيده دائن ويظهر فى جانب الخصوم الثابتة .
- (٤) القروض التى يمنحها الشركاء للشركة ورصيدها دائن يظهر فى الخصوم الثابتة إن كانت لآجال طويلة وفى الخصوم المتداولة إن كانت لمدة قصيرة لاتتجاوز سنه مثلاً . أما الفائدة المستحقة على القرض فتظهر فى جانب الخصوم المتداولة ، لأنها مستحقة الوفاء حالا .

والمثال الآتى يوضح كثيراً من النقاط الخاصة بشركات التضامن .
مثال : أحمد وكامل وفهمى يكونون شركة تضامن ويقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢ : ١ على التناظر ، والآتى ميزان المراجعة المأخوذ من دفاترهم بتاريخ ١٢/٣١/١٩٤٤ .

أرصدة مدينة أرصدة دائنة

١٠٠٠٠ رأس مال أحمد

٦٠٠٠ » كامل

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	
	٢٠٠٠	رأس مال فهمى
١٥٠٠		مسحوبات أحمد
٦٠٠		مسحوبات كامل
٢٠٠		مسحوبات فهمى
٥٠٠		مهايا كامل
٢٠٠		مهايا فهمى
٦٠٠٠		مشتريات
	٣١٠٤٨	مبيعات
	<u>٣٠٠٠</u>	قرض برهن المباني
٤٥٠٠		آلات
٧٠٠٠		مباني وعقارات
	٣٠٠٠	أوراق دفع
	١٤٥٢	دائنون
١٤٥٠٠		أجور صناعية
٥٠		تأمينات
٧٥٠٠		مدينون
٩٠٠		أوراق قبض
	٢٠٠	احتياطي الديون المدومة
١٥١		ديون معدومة
٦٠٠٠		بضاعة في أول يناير سنة ١٩٤٤
٣٧٥٠		مصاريف عمومية
٤٩		صندوق
٣٣٠٠		بنك
<u>٥٦٧٠٠</u>	<u>٥٦٧٠٠</u>	

(١) والمطلوب عمل حساب التشغيل والأرباح والخسائر والميزانية العمومية بعد تصوير الحسابات الجارية للشركاء بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٤٤ مع مراعاة ما يأتي :

(١) قدرت البضاعة الباقية بمبلغ ٥٠٠٠ ج
(٢) تستهلك المباني وقدرها ٦٠٠٠ بواقع $\frac{٢}{١}$ ٪ سنويا والآلات بواقع ٥ ٪ .

(٣) فائدة القرض بواقع ٤ ٪ في السنة لم تحتسب بعد .

(٤) يجعل احتياطي الديون المدومة بنسبة ٥ ٪ من المدينين .

(٥) نص في عقد الشركة على حسابان فائدة على رؤوس الأموال بواقع ٥ ٪ سنويا وعلى المسحوبات بواقع ٦ ٪ سنويا وكان متوسط تاريخ المسحوبات

كالآتي : أحمد ٣٠ يونية — كامل ٣١ مايو — فهمي ٣٠ نوفمبر —

كما نص أيضا أن تحتسب مهيا ٦٤٨ لأحمد ، ٣٠٠ لفهمي .

(٦) ضمن قسط التأمين ضد الحريق ١٠ ج تخص المدة المقبلة .

(٧) هناك أجور صناعية مستحقة ٥٠ ج

حساب المتاجرة

له

عن السنة المنتهية ١٩٤٤/١٢/٣١

منه

٣١٠٤٨ من المبيعات
٥٠٠٠ » بضاعة بالمخزن
(آخر المدة)

٣٦٠٤٨

٦٠٠٠ إلى المشتريات
١٤٥٥٠ » الأجور الصناعية
٦٠٠٠ » بضاعة بالمخزن
(أول المدة)
٩٤٩٨ » الأرباح والخسائر
والتوزيع (محمل الربح)

٣٦٠٤٨

ح / الأرباح والخسائر والتوزيع

له

عن السنة المنتهية في ١٢/٣١/١٤٤٤

منه

٩٤٩٨ من المتاجرة (مجمل الربح)

٦٤٨	إلى مرتب أحمد
٣٠٠	» » فهمي
١٢٠	» فائدة القرض
٢٢٥	» استهلاك الآلات
١٥٠	» » المباني
٣٢٦	» احتياطي الديون المدومة
٣٧٤٠	» المصاريف العمومية
٣٩٨٩	» الرصيد (صافي الربح)
	قبل تنفيذ شروط العقد

٩٤٩٨

٩٤٩٨

٣٩٨٩ من الرصيد

٦٧ من الحسابات الجارية
(فائدة المسحوبات)

٤٥ أحمد
٢١ كامل
١ فهمي

٩٠٠ إلى الحسابات الجارية
(فائدة رءوس الأموال)

٥٠٠ أحمد
٣٠٠ كامل
١٠٠ فهمي
٣١٥٦ إلى الحسابات الجارية
(صافي الربح)

١٥٧٨ أحمد
١٠٥٢ كامل
٥٢٦ فهمي

٤٠٥٦

٤٠٥٦

تمارين

التمرين ١

حليم شريك متضامن كان رأس ماله في أول يناير ١٠٠٠ ج وقد بلغت مسحوباته أثناء السنة ٥٠ ج نقداً ، ٢٥ بضاعة ، وبلغ نصيبه من صافي الربح في ٣١ ديسمبر ١٠٠ ج . والمطلوب تصوير حسابي المسحوبات وحسابه الجاري كما يظهران في نهاية العام .

التمرين ٢

حسنين شريك متضامن بلغ رصيد رأس ماله في أول يناير ٢٠٠٠ ج ، وقد نص في عقد الشركة على حسابان فائدة على كل من رأس المال والمسحوبات بمعدل ٥٪ سنوياً . وبلغت مسحوباته ٦٠ ج في ٣٠ يونيو ، ١٠٠ ج في ٣٠ سبتمبر ، وبلغ نصيبه من الربح بعد حسابان الفائدة على رأس المال والفائدة على المسحوبات ٢٥٠ ج والمطلوب تصوير الحسابات الآتية كما تظهر في نهاية العام . المسحوبات - فائدة المسحوبات - فائدة رأس المال - الحساب الجاري للشريك .

التمرين ٣

في ٣١ / ١٢ / ١٩٤١ بلغ رصيد حساب الأرباح والخسائر لشركة التضامن المعروفة باسم حسن وشريكه ٨٥٠ ج عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وذلك قبل حسابان الفائدة على رأس المال والفائدة على المسحوبات والمرتب . فإذا علمت :

أولاً : أن رأس مال حسن ٣٠٠٠ ج ورأس مال أحمد ٢٠٠٠ ج
ثانياً : أن مسحوبات حسن ٣٠٠ ج ومتوسط تاريخ استحقاقها أول يولييه

سنة ١٩٤١ ومسحوبات أحمد ٢٠٠ ج متوسط تاريخ استحقاقها أول أكتوبر
سنة ١٩٤١

وقد نص عقد الشركة على ما يأتى :

- (١) تقسم الأرباح والخسائر فيما بينهما بالتساوى
- (٢) تحتسب فائدة على رأس المال وعلى المسحوبات بمعدل ٥٪ و ٦٪ سنويا على التوالى
- (٣) يحتسب مرتب للشريك حسن قدره ١٠٠ ج سنويا نظير قيامه بالإدارة والمطلوب تصوير الحسابات الآتية كما تظهر فى نهاية العام :
- الحسابين الجاريين للشريكين — توزيع الأرباح .

المحرمين ٤

سامى وعيسى شريكان فى شركة تضامن جاء فى عقد تكوينها ما يأتى : —

- (١) يكون رأس مال الشركة ٨٠٠٠ مناصفة
- (٢) توزع الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢
- (٣) تحتسب فائدة على رأس المال بمعدل ٥٪ سنويا
- (٤) لكل شريك الحق فى سحب مبلغ ٣٠٠ ج وتحتسب عليه فائدة بمعدل ٦٪ إلى أقرب جنيه
- (٥) يقوم سامى بإدارة الشركة نظير مكافأة قدرها ١٠٪ من الأرباح الباقية بعد احتسابها إلى أقرب جنيه ، ولقد بلغ رصيد الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٤ ١٠٠٠ وذلك قبل تنفيذ الشروط المذكورة أعلاه. فإذا علمت أن ماسحبه الشريك الأول أثناء السنة هو ٢٠٠ ج ومتوسط تاريخ السحب هو أول أبريل سنة ١٩٤٤ وأن ماسحبه الشريك الثانى أثناء السنة هو ٣٠٠ ج ومتوسط تاريخ السحب هو أول يوليه ١٩٤٤ فالمطلوب :

أولا) إثبات حساب توزيع الأرباح بين الشريكين فى اليومية

ثانياً (تصوير حساب توزيع الأرباح في الأستاذ
ثالثاً (تصوير الحسابات الجارية للشريكين .

التحريين ٥

وليم وشكري ومحمود شركاء تضامن يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة
٢ : ٢ : ١ بعد حسابان الفوائد بمعدل ٥ ٪ وكانت رؤوس أموالهم ٣٠٠٠ ،
٢٥٠٠ ، ٢٠٠٠ . وقد بلغت الأرباح الصافية ٩٠٠ ٪ فوزعت عليهم دون
حسابان الفوائد . والمطلوب

أولاً — عمل بيان حسابي يتضح منه المبالغ التي خست الشركاء زيادة أو نقصا
عن استحقاقهم نتيجة لإهمال حسابان الفوائد
ثانياً — إجراء قيد اليومية اللازم لتعديل حقوق الشركاء لتصحيح الخطأ
الناشئ من هذا السهو .

التحريين ٦

أمين وشكري واصف كونوا شركة تضامن في أول يناير سنة ١٩٤٤
وكان ضمن شروط العقد مايلي :

(١) تحتسب فائدة على رأس المال بمعدل ٥ ٪ سنويا .

(٢) » » » المسحوبات بمعدل ٦ ٪

(٣) يحتسب مرتب لأمين في نهاية السنة ٣٠٠ ٪ نظير قيامه بإدارة الشركة

(٤) توزع الأرباح والخسائر بنسبة ٢ : ٢ : ١

والآتي بيان ميزان مراجعة الشركة في ٣١ / ١٢ / ١٩٤٤ بعد عمل
حساب المتاجرة .

منه	له	اسم الحساب	معلومات جردية
	٤٥٠٠	رصيد حساب	
		المتاجرة	
	٤٠٠٠	رأس مال أمين	
	٣٠٠٠	رأس مال شكرى	
	٢٠٠٠	رأس مال واصف	
٣٠٠		مسحوبات أمين	متوسط تاريخ سحبها أول أبريل
٢٠٠		مسحوبات شكرى	متوسط تاريخ سحبها أول يوليو
٢٠٠		مسحوبات واصف	متوسط تاريخ سحبها أول أكتوبر
٢٥٧٠		مصروفات	منها ١٠ ج تخص السنة المقبلة
		عمومية	
	٢٠٠٠	سلفة	عقدت في أول يوليه بفائدة ٦ %
٣٠		فائدة السلفة	
	٥٥٠	أوراق دفع	
٨٠٠		أوراق قبض	
٥٠٠٠		أصول ثابتة	قدر لها استهلاك ٣٠٠ ج
٧٠٠٠		أصول متداولة	منها ٣٠٠٠ ذمم
٢٠٠		ديون معدومة	
	٢٥٠	احتياطي الديون	يراد جعله ٨ % من الذمم
١٦٣٠٠	١٦٣٠٠		

والمطالوب

أولاً — تصوير حساب الأرباح والخسائر والتوزيع عن السنة المنتهية

في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

ثانياً — تصوير الحسابات الجارية للشركاء كما تظهر في ذلك التاريخ .

ثالثاً — تصوير الميزانية العمومية للشركة كما تظهر في ذلك التاريخ .

التحريين ٧ :

حسن ومرقس وكوهين شركاء متضامنون يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي وإليك أرصدة حسابات شركتهم في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٢ وذلك بعد عمل حساب المتاجرة مباشرة : —

جنيه جنيه

٤٥٠٠ رأس مال حسن

٣٥٠٠ » » مرقس

٢٥٠٠ » » كوهين

بضاعة بالخزن في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٢ ٣٧٠٠

عدد وآلات ٧٠٠٠

أثاث ٢٥٠

٤٢٠٠ مدينون ودائنون ٣٥٠٠

١٧٤٠ أوراق قبض وأوراق دفع ٣١٥٠

بنك وصندوق	٢٣٧٠	
أجور صناعية مستحقة	١٢٠	
مصاريف تجارية وإدارية مختلفة		٣٠٢٠
جارى حسن		١٢٥٠
» مرقس		٧٢٠
» كوهين		٦٠٠
قرض »	٢٠٠٠	
مجمّل الربح (رصيد حساب المتاجرة فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٢)	٧٠٠٠	
	<u>٢٥٥٦٠</u>	<u>٢٥٥٦٠</u>

والمطلوب

أولا — تصوير حساب الأرباح والخسائر عن العام المنتهى فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٢ .

ثانيا — تصوير الميزانية العمومية فى نفس التاريخ بعد مراعاة ما يأتى :

- (١) المصاريف التجارية المدفوعة مقدما تعادل ١٥٠ ج
 - (٢) يستهلك من العدد والآلات مبلغ ١٠٠٠ ج ومن الأثاث ٥٠ ج
 - (٣) يعمل احتياطى للديون المشكوك فيها قدره ٢٥٠ ج
 - (٤) يستحق لكوهين فائدة عن قرضه قدرها ١٣٠ ج
- ثالثا — عمل الحسابات الجارية للشركاء مع ترصيدا فى نهاية المدة التجارية للشركة ثم إعادة فتحها فى أول المدة التجارية التالية .
- (دبلوم التجارة المتوسطة)

التمرين ٨

الآتى بيان الأرصدة المستخرجة من دفاتر محمد سالم وأحمد فؤاد اللذين يقسمان الأرباح بنسبة ٣ : ٢ على التوالى :

رأس المال بتاريخ أول يناير ١٩٤٠

المشتريات	٧٧٠٠	سالم	٦٠٠٠
المبيعات	١٤٠٣٠	فؤاد	٤٠٠٠
المردودات الداخلة	٦٣٠	المسحوبات	
المرتبات	١٦٥٠	سالم	١٢٠٠
الاعلانات	٨٧٠	فؤاد	٨٠٠
أوراق مالية مستثمرة	٢٣٠٠	البضاعة في المخازن بتاريخ أول	٢١٢٠
فوائد الأوراق المالية	١٠٥	يناير ١٩٤٠	
مصاريف متنوعة	٧٤٠	مدينون	٤٩٢٠
البنك (مدين)	٦٨٤	دائنون	٢٩٧٤
احتياطي الديون المعدومة	٧٥	نقل إلى الداخل	٢٤٠
بتاريخ أول يناير		إيجار وإضاءة وتليفون	١٨٣٠
سنة ١٩٤٠		أثاث	١٥٠٠

والطلوب :

أولاً — تصوير حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٤٠ إذا علمت ما يأتي :

(١) تحتسب فائدة على رؤوس الأموال بواقع ٥٪ سنوياً (تمهل المسحوبات) .

(٢) تقرر استبعاد ١٢٠ جنياً من المدينين باعتبارها ديوناً معدومة

(٣) يراد جعل احتياطي الديون المعدومة ٢٤٠ جنياً

(٤) هناك مكالمات تليفونية مستحقة لغاية ٤٠/١٢/٣١ قيمتها ١٦ جنياً

(٥) ٢٤ جنياً ثمن أدوات كتابية استهلك لغاية ٤٠/١٢/٣١ ولم تقيد

الفااتورة الخاصة بها في دفاتر المحل

- (٦) يستهلك الأثاث بنسبة ١٠٪ سنوياً
 (٧) قدرت البضاعة الموجودة في المخازن بتاريخ ٣١ ديسمبر بمبلغ ٤٦٩٠
 (٨) يدخل ضمن مصاريف الإعلان ٦٠ جنيهها مدفوعة مقدماً عن سنة ١٩٤١
 ثانياً — عمل الميزانية العمومية بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٤٠ مرتبة
 ترتيباً فنياً .

(دبلوم المعهد — سبتمبر سنة ١٩٤٢)

التحريين ٩

تقوم شركة التضامن المعروفة باسم شركة نصر وحكيم وشريكهما حنفى
 بالتجارة فى الأدوات واللوازم المنزلية ويبين ميزان المراجعة الخاص بمحليها عن
 المدة التجارية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٤ ما يأتى : —

أرصدة مدينة — ٤٠٠٠ بضاعة بالمخزن أول المدة — ٨٠٠٠ مشتريات
 ١٠٠ مردودات داخلية — ٦٨٨٠ ذم — ١٢٠ خصم — ١٩٠ ديون معدومة —
 ١٢٨٠ مصاريف إدارية — ١٩٠ صندوق — ٣٨٤٥ بنك — ٢٤٠ مرتب
 المدير حنفى — ٥٠٠ مصاريف بيع وتوزيع — ١٠٠٠ عقار — ٢٠٠
 أثاث — ٢٠٠ مسحوبات نصر — ١٠٠ مسحوبات حكيم — ١٠٠ مسحوبات
 حنفى (مجموع ٢٦٩٤٥)

أرصدة دائنة — ٤٠٠٠ رأس مال نصر — ٣٠٠٠ رأس مال حكيم —
 ٣٠٠٠ رأس مال حنفى — ١٤٠٠٠ مبيعات — ١٣٠ مردودات خارجة —
 ٢٨١٥ دائنون (مجموع ٢٦٩٤٥) فإذا علمت :

- (١) أن البضاعة الباقية بالمخزن قدرت عند الجرد بمبلغ ٣٢٥٠ جنيهًا .
 (٢) وأنه تقرر عمل احتياطي للديون المشكوك فيها $\frac{٢}{١}$ ٪ (اثنين
 ونصف فى المائة) من رصيد المدينين — وأن يستهلك الأثاث بواقع
 ١٠ ٪ والعقار بواقع ٥ ٪

- (٣) وأنه يستحق لبعض وكلاء المحل عمولة قدرها ٤٠ جنيهاً لم تدفع ولم تقيد ضمن مصروفات البيع والتوزيع .
- (٤) وأن عقد الشركة ينص على احتساب فائدة على رؤوس الأموال بواقع ٥ ٪ في السنة إن سمحت بذلك الأرباح .
- فالملطوب :

- (١) تصوير حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر مع بيان توزيع الأرباح .
- (٢) عمل ميزانية عمومية للشركة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ .
- (الدراسات التكميلية لخرجي التجارة المتوسطة)

التحريين ١٠

داود وسلامة شريكان في شركة تضامن ينص عقدها على ما يأتي : —

- (١) أن تحتسب فائدة بمعدل ٥ ٪ على رأس المال ولا تحتسب فوائد على المسحوبات .

(٢) وأن يعطى داود مرتباً قدره (٢٥٠٠ جنيهاً) آخر العام .

- (٣) وأن تقسم الأرباح والخسائر فيما بينهما بحيث يأخذ سلامة $\frac{3}{4}$ وداود $\frac{1}{4}$ عن الألف جنيه الأولى ويوزع بينهما ما فوق ذلك بالتساوى .

وقد استخرجت الأرصدة الآتية من دفاتر هذه الشركة في ٣١ ديسمبر

سنة ١٩٤٤ : —

أرصدة مدينة — ٧٢ حساب جارى سلامه — ١٢٦٤ مسحوبات داود —

٨٧٥ مسحوبات سلامه — ٤٢٦٨ أجور صناعية — ١٣٧٤ مصاريف

الورشة — ١٨٤٣ مصاريف إدارية — ١٧٤ تأمين (منها ١٤٨ للورشة

و ٢٦ للمكتب) ١٤٨٢ إيجار وعوائد (منها ١٢٥٦ للورشة و ٢٢٦

للمكتب) — ٤٣٦ تدفئة وإضاءة (منها ٣٧٤ للورشة و ٦٢ للمكتب)

٢٦٧٠ إعلانات — ٣٦٣٤٣ مشتريات — ٣٤٢ مردودات المبيعات —

٢١٥ نقل للداخل — ٣١٩ نقل للخارج — ٣٧٦٤ مصاريف انتقال

وعمولة — ٦٨٤٢ مدينون — ١٣٣ صندوق — ١٨٦٠ عدد وآلات —
 ٨٥٠ أثاث — ١٥٢٤ غربات — ١٧٨٧٥ بضاعة في أول يناير سنة ١٩٤٤
 أوصدة دائنة — ١٢٠٠٠ رأس مال داود — ٧٠٠٠ رأس مال سلامه —
 ٧٥٤ حساب جارى داود — ٧٢١ مردودات المشتريات — ٥٨٤٩٤ مبيعات —
 ٧٢ خصم — ٤٢٨٢ دائنون — ٨٠٢ بنك (سلفة) — ٤٠٠ احتياطي
 ديون مشكوك فيها .

والمطلوب : —

تصوير حساب التشغيل والتجارة ثم حساب الأرباح والخسائر عن السنة
 المنتهية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ثم الميزانية العمومية كما تظهر في ذلك التاريخ
 إذا علمت ما يأتى : —

(١) أن البضاعة الباقية عند الجرد قدرت بمبلغ ١٥٨٢٤ جنهما كما قدرت
 قيمة العربات الموجودة حينئذ بمبلغ ١٢٠٠ جنيه .

(٢) وأن العدد والآلات تستهلك بمعدل ١٥ ٪ سنويا ، والأثاث ٦ ٪ .

(٣) وأن الشريكين قررا فيما بينهما أن يجعل احتياطي الديون المشكوك فيها
 مساويا لمبلغ ٥٥٠ جنهما — كما لاحظا أن هناك مدفوعات مقدمة
 في الإعلان ٥٠٠ جنيه ، وفي التأمين عن الورشة ٢٢ جنهما .

التحريين ١١

شريف وخالد شريكان متضامنان يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة ١:٢
والآتي بيان ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر الشركة (بعد عمل حساب
التشغيل) في ٣١ / ١٢ / ١٩٤٤ .

منه	له	
	٢٤٠٠٠	رؤوس الأموال (١٥٠٠٠ شريف و ٩٠٠٠ خالد)
٢٧٢٠		الحسابات الجارية (٢٥٤٠ شريف و ١٨٠ خالد)
	٢٢٥٢٠	حساب التشغيل (في ٣١ ديسمبر ١٩٤٤)
٨٥٠٠	١١٤٠٠	مدينون ودائنون
	٨٠٠٠	قرض (مرهونة له الأراضي والمباني) بفائدة ٦ ٪
	٣٠٠	احتياطي الديون المشكوك فيها
١٩٦٠٠		بضاعة بالمخزن (في ٣١ ديسمبر ١٩٤٤)
١٦٠٠		مهايا
٢١٠٠		مصاريف إعلان
٣٤٠		مصاريف التأمين ضد الحريق
١٦٧٣		مصاريف التوزيع
١٢٠٠٠		مباني
١١٠٠٠		آلات وعدد
٧٠٠		سيارات كبيرة
٧٠		مصاريف صناعية مدفوعة مقدما
٢٦٧٧		بنك وصندوق
٣٠٠٠		حقوق اختراع
٢٤٠		فائدة القرض
٦٦٢٢٠	٦٦٢٢٠	

فالمطلوب :

أولا : عمل حساب الأرباح والخسائر للمدة التجارية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٤٤ مع العلم بما يأتي :

(١) أن استهلاك الآلات وحقوق الاختراع ١٠ ٪ سنويا والسيارات بواقع ١٠٠ ج .

(٢) أن احتياطي الديون المشكوك فيها يجب أن يساوى ٥ ٪ من مجموع المدينين .

(٣) أن فائدة القرض مدفوعة لغاية آخر يونية ١٩٤٤ .

(٤) أن مبلغ ٩٨ ج كان مستحقا للمهايا في ٣١ ديسمبر ١٩٤٤ .

(٥) أن المبالغ الآتية مدفوعة عن السنة المقبلة ٩٠٠ ج مصاريف الإعلان و ١٠٠ مصاريف التأمين .

(٦) أن عقد الشركة كان منصوصا فيه ما يأتي :

أ — أن شريف تحتسب له ماهية قدرها ٤٠٠ ج في السنة فضلا عن ١٠ ٪ من صافي الأرباح بعد احتساب هذا المرتب وفوائد رؤوس الأموال والحسابات الجارية .

ب — فوائد رؤوس الأموال والحسابات الجارية تكون بواقع ٥ ٪ في السنة .

ثانيا : عمل الميزانية العمومية في ٣١ ديسمبر ١٩٤٤ .

(كلية التجارة سنة ثالثة سبتمبر ١٩٤١)

التحريص ١٢

حافظ وتوفيق شريكان في شركة التضامن المعروفة باسم حافظ وشريكه ويقسمان الأرباح والخسائر بالتساوى وفي نهاية المدة التجارية المنتهية في ٣١ مارس سنة ١٩٤٣ كانت الأرصدة الدائمة لحسابات الشريكين كالآتي : —

رؤوس الأموال الحسابات الجارية

حافظ	جنيه	جنيه
١١٠٠٠	٨٤٠٠	
٧٠٠٠	٥٠٠	

وكان عقد الشركة ينص على ما يأتى :

(١) أنه فى آخر كل مدة تجارية يحتسب لحافظ مبلغ ٤٠٠ ج م وتوفيق

مبلغ ٣٠٠ ج م كمرتب نظير قيامهما بإدارة الشركة .

(٢) أن تحتسب فائدة على رؤوس الأموال والحسابات الجارية بواقع ٥ ٪

سنويا . وفى أول إبريل سنة ١٩٤٣ تنازل توفيق للشركة عن حق اختراع

يمتلكه مقابل مبلغ ١٠٠٠ ج م يتراد به رأس ماله .

وفى أول أكتوبر سنة ١٩٤٣ دفع حافظ مبلغ ٢٠٠٠ ج فى بنك

الشركة لزيادة رأس ماله .

وقد بلغت مسحوبات الشريكين أثناء المدة التجارية المبالغ الآتية : —

حافظ ١٣٠٠ ج (يحتسب عليها فائدة قدرها ٣٥ ج) .

توفيق ٩٠٠ ج (— — — — — » » » » ٢٢ ج)

وفضلا عن الأرصدة التى تنتج من العمليات السابقة استخرجت الأرصدة

الآتية من دفاتر الشركة بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٤ : —

مبانى وعقارات	جنيه	جنيه
٨٢٨٠	دائنون مختلفون	٢٠٤٠
١٥٠	مهايا الكتبة	٢١٠٠
٢٤٠٠	مصاريف إضاءة وتدفئة	١٦٠
٠٢٥٠	مصاريف توزيع	١٩٠٠
٥٠٠٠	احتياطي الديون المعدومة	٢٠٠
١٣٩٠٠	آلات وعدد	٧٠٠٠

بضاعة (١٩٤٤/٣/٣١)

ح / التشغيل (رصيد دائن)

سيارات نقل	٢٠٠٠	أثاث	٤٠٠
مصاريف المصنع مدفوعة مقدما	٩٠	بنك	٥٥٠٠
صندوق	٥٠		

والمطلوب تصوير حساب الأرباح والخسائر ثم الميزانية العمومية عن السنة التجارية المنتهية في ٣١ مارس سنة ١٩٤٤ مع العلم بما يأتي : —

(١) أن السيارات قدرت في ٣١ / ٣ / ١٩٤٤ بمبلغ ١٨٠٠ ج

(٢) أن الاستهلاك يعمل كآلاتي : — على الآلات بواقع ١٥ ٪ سنويا ، على الأثاث بواقع ١٠ ٪ سنويا .

(٣) أن المبالغ الآتية مستحقة :

جنيه

٣٠ مهاييا للكتابة

١٥٠ تعويض لأحد الأفراد عن حادث من إحدى سيارات الشركة اعتمده المدير ولكنه لم يدفع بعد .

(٤) أن المبالغ الآتية مدفوعة عن السنة المقبلة : — ٥٠ ج تأمين ، ٢٠ ج مصاريف اعلان .

(٥) أن احتياطي الديون المعدومة للسنة المقبلة يجب أن يبلغ ٣٠٠ ج . (دبلوم التجارة المتوسطة يونيه ١٩٤٥)

١٣ التمهين

كون حسن وحسين شركة تضامن للمتاجرة في الدقيق ومنتجاته ، وذلك في أول مايو سنة ١٩٣٠ .

١ — ميزان مراجعة في ٣٠ إبريل ١٩٣١ .

ب — حسابي متاجرة وأرباح وخسائر للمدة المنتهية في ٣٠ إبريل سنة ١٩٣١ .

ج — ميزانية عمومية في ٣٠ إبريل سنة ١٩٣١ .

بيانات	المقيد بالدفاتر	ملاحظات
رأس مال حسين	٣٠٠٠	مدفوع بالكامل
» » حسن	٢٠٠٠	» »
مشتريات بأجل	٤٣١٥	سدد منها ٣٨١٥
مبيعات بأجل	٦٤٧٥	قبض منها ٤٢٧٥
مبيعات بالقطاعي	٢٢٥	قبضت نقداً وأودعت البنك
مصاريف طحن الغلال	٧٣٢٠	مسددة بالكامل
مصاريف نقل الغلال بالسكة الحديد	١٨٦	مسددة بالكامل
مصاريف تجارية	٨٩٥	مسددة بالكامل
مصاريف إدارية	٦١٨	مسددة بالكامل
تأمين لدى شركات النور والمياه	١٦	لم يسحب
والتليفونات		
أثاث وسيارات	٨٣٣	مستحق من ثمن السيارات
		٣٩٥ جنيهاً
مسحوبات حسين	٦٢٠	
مسحوبات حسن	٣٤٠	

١ — كل عمليات المقبوضات والمدفوعات تمت عن طريق البنك وبلغ رصيده المدين ١٨٤٠ جنيه في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣١ .

ب — بضاعة آخر المدة من دقيق وغلال وخلافه قدرت بمبلغ ١٨٤٠ ج

ج — لم تقيد ضمن المصاريف الادارية عمولة تحصيل قدرها ١٢ جنيهاً

د — قسط التأمين ضد الحريق ضمن المصاريف التجارية يخص السنة

المقبلة منه ١٥ جنيهاً .

هـ — يعمل احتياطي للديون المشكوك فيها بمقدار ١٢٠ جنيهاً .

و — تستهلك السيارات والأثاث بمقدار ٨٣ جنيهاً .

- ز — فوائد المسحوبات ٢٩ جنيها لحسين و ١٤ جنيها لحسن
 ح — تحتسب فوائد رؤوس الأموال بواقع ٦ ٪ سنويا .
 ط — تقسم الأرباح والخسائر الصافية بنسبة ٨ لحسين ، ٥ لحسن
 (امتحان شركة الدخان المصحى للدكتور عبد الله البستاني)

وقد تمت العمليات الآتية في فترة الثمانية عشر شهراً من تاريخ تكوين الشركة إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٠ .

التمرين ١٤

كون أحمد كامل وعلى نافع شركة تضامن في أول يولية ١٩٣٩
 الغرض منها صناعة وتجارة الدقيق ومنتجاته على أن يكون رأس مال كامل
 ٧٥٠٠ ج ، ورأس مال نافع ٤٥٠٠ ج .

- (١) دفع كل من الشريكين قيمة رأس المال المتفق عليه نقدا .
 (٢) اشترت الشركة مطحن أبو غريب ببلغ ٩٠٠٠ ج بناء على تقديرات
 أصوله الآتية .

جنيه	
٢٣٠٠	أراض ومبان
٦٢٥٠	آلات طحن
١٠٠	أدوات مختلفة
٣٠٠	سيارات نقل
٥٠	أثاث

وقد دفع من الثمن ٦٠٠٠ ج نقدا والباقي سحبت به كمبالتان متساويتا
 القيمة إحداهما تستحق الدفع في أول سبتمبر ١٩٤٠ (وقد دفعت) والأخرى
 تستحق الدفع في أول سبتمبر ١٩٤١ .

(٣) بلغت قيمة المشتريات المختلفة ما يأتي :

جنيته		
مشتريات غلال بأجل	٩٨٧٢	سدد منها ٦٣١٥ ج
» » نقدا	٢١٢٨	
» آلات	٢٤٠٠	سددت جميعها
» أوراق مالية	٦٩٠	سددت جميعها
» سيارات نقل جديدة	٤٥٠	سدد منها ٣٦٠ ج

(٤) بلغت قيمة المبيعات المختلفة ما يأتي :

جنيته		
مبيعات دقيق ومنتجاته بأجل	١٤٦٣٨	سدد منها ١٢٤٢٧ ج
مبيعات دقيق ومنتجاته نقدا	٢٣٦٢	

(٥) بلغت المصروفات المدفوعة ما يأتي :

جنيها مصروفات إدارية	٧٢٥	
» » صناعية	٨٩٦	
» » تجارية	٤٨٢	
» » عمومية	٢١٤	

هذا خلاف مسحوبات ٩٠٠ ج لكامل و ٦٣٠ ج لنافع

(٦) بلغت الإيرادات المقبوضة :

قوائد بنك	٩٧ ج
قوائد أوراق مالية	٤٠ ج

فإذا علمت .

(١) أن رصيد البنك في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٠ كان ٣٥٢٤ جنيها (مدين)

» ١٦٢

وأن رصيد الصندوق

- (٢) أن البضاعة الباقية في آخر ديسمبر ١٩٤٠ قدرت بمبلغ ٢٦٣٨ جنيتها
- (٣) « ضمن المصاريف الإدارية مدفوعات مقدما قدرها ٦٥ »
- (٤) « المصاريف التجارية يجب أن تعادل بمستحقات قدرها ١٢ »
- (٥) « الآلات تستهلك بمعدل ٨ ٪ سنويا
- (٦) « السيارات تستهلك بمعدل ٢٠ ٪ سنويا .
- (٧) « احتياطي الديون المشكوك فيها قدر بمبلغ ١٥٠ »
- (٨) « فوائد رأس المال تحتسب بواقع ٦ ٪ سنويا
- (٩) « فوائد البنك المستحقة للشركة بلغت ٢٢ »
- (١٠) « الأرباح والخسائر تقسم بين الشريكين بنسبة ٦٠ ٪ لكامل و ٤٠ ٪ لنافع .

فالمطلوب :

أولا : عمل ميزان المراجعة بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٤٠
 ثانيا : عمل حساب المتاجرة والأرباح والخسائر وحساب التوزيع عن
 مدة الثمانية عشر شهرا المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٤٠
 ثالثا : تصوير اليزانية العمومية بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٤٠
 (دبلوم التجارة المتوسطة مايو ١٩٤١)

التحري بين ١٥

الآتي الميزانية العمومية لمحل تجارة عمران عبد الكريم بتاريخ ٣١
 ديسمبر سنة ١٩٣٩ .

٢٨٠٠ مطلوبات	٢٥٠٠ مبان وأراض
١٢٠٠ عمران عبد الكريم حساب	٣٢٠٠ آلات
جاری	١٠٠٠ أثاث
٨٠٠٠ رأس المال	٣١٠٠ بضاعة
	١٠٠٠ ذمم
	١٢٠٠ بنك
<u>١٢٠٠٠</u>	<u>١٢٠٠٠</u>

وقد اتفق عمران مع عماد ابراهيم على أن يدخله معه شريكا متضامنا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٠ بالشروط الآتية :

- (١) يقدم عماد مبلغ ٦٠٠٠ جنيه نقدا كإسمال له في الشركة .
- (٢) يكون توزيع الأرباح والخسائر بنسبة ٤ لعمران و ٢ لعماد بعد تخصيص مبلغ ٥٠٠ جنيه سنويا كمرتب لعمران وبعد احتساب ٥ ٪ سنويا كفائدة على رؤوس أموال الشركاء .
- (٣) يكون رأس مال عمران على أساس الميزانية أعلاه بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٣٩ بعد عمل التعديلات الآتية :

١ — يسدد لعمران حسابه الجارى

ب — تقدر شهرة محل تجارة عمران بمبلغ ٦٠٠٠ ج ويفتح لها حساب في دفاتر الشركة الجديدة .

ح — تقدر البضاعة بمبلغ ٣٥٠٠ ج والأراضى والمباني بمبلغ ٢٧٠٠ ج والذمم بمبلغ ٩٠٠ ج .

وبتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ ظهرت الرصد الإضافية الآتية في دفاتر

الشركة ، وذلك علاوة على الأرصدة التي ظهرت نتيجة تنفيذ الاتفاق السابق الذي سرى مفعوله ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٠ .

مشتريات	٣٥٨٧٠
مبيعات	٤٩٨٥٠
مهايا وأجور	٤٢٠٠
مردودات داخلية	١٩٠٠
مصاريف عمومية	٩٨٠
ذمم (بما فيها الأرصدة الباقية من ذمم عمران بتاريخ ١/١/٤٠) .	١٦٣٠٠
مطلوبات (بما فيها الأرصدة الباقية من مطلوبات عمران بتاريخ ١/١/٤٠) .	١٤٧٩٠
مصاريف حملة إعلانية	٢٤٠٠
إيجار وعوائد	٧٢٠
أوراق قبض	٢٥٤٦
فوائد بنك « دائنة »	١٢٥
حساب البنك « مدين »	٣٤٦٢
خصم للمشتريين	٨٥٩
تأمينات الموزعين	٢٧٢

والمطلوب :

أولاً عمل ميزان المراجعة بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٤٠
ثانياً : عمل حساب التجارة والأرباح والخسائر عن السنة المنتهية
في ٣١/١٢/٤٠ مع العلم .

- (١) أن البضاعة الباقية عند الجرد بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٩١٠ قدرت بمبلغ ٥٩٦٣ .
 - (٢) أن الأثاث يستهلك بواقع ١٠ ٪ سنويا .
 - (٣) أن هناك مهاييا مستحقة لم تدفع قيمتها ١٧٢ ج .
 - (٤) أن مصاريف الحملة الإعلانية توزع على سنتين .
 - (٥) أن فوائد البنك المستحقة للشركة بلغت ٢٥ ج .
 - (٦) يزداد احتياطي الديون المدومة إلى ٦٠٠ ج .
 - (٧) يعمل احتياطي للخصم بواقع ١ ٪ من قيمة الدم الجديدة .
 - (٨) يعمل احتياطي للضرائب قدره ٥٠٠ ج .
- ثالثا : تصوير الميزانية العمومية بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ .
- (دبلوم التجارة المتوسطة سبتمبر سنة ١٩٤١)

التحريين ١٦

- في أول يناير ١٩٤٢ تكونت شركة تضامن باسم حمدى وشريكه (نسيم) برأس مال قدره ١٠ آلاف جنيه قدم الأول نصيبه فيها بتقديم أصوله وخصومه ٤٠٠٠ جنيه بضاعة ، ٣٠٠٠ جنيه ذم ، ٥٥٠٠ أوراق قبض ، ١٠٠٠ بنك ، ٥٠٠ احتياطي ديون معدومة ، ٦٠٠٠ أوراق دفع ، ٢٠٠٠ مطلوبات
- وقدم الثانى نصيبه بشيك أودعه فى بنك الشركة ، وقد اتفقا على ماأتى :
- (١) يقوم حمدى بإدارة الشركة بمكافأة ٣٠٠ جنيه يقبض نصفها أثناء السنة ويكون له الحق فى النصف الآخر فى نهايتها .
 - (٢) توزع الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢ .
 - (٣) تحتسب فوائد على المسحوبات بمعدل ٦ ٪ وعلى رأس المال ٥ ٪ .

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٤٢ كانت مجاميع الدفاتر المساعدة ومجمل العمليات
الآخري كما يأتي :

مجموع يومية المشتريات على الحساب ١٥٠٠٠ جنيه ، والمشتريات النقدية
٦٠٠٠ جنيه ، والمردودات الخارجة على الحساب ١٥٠٠ جنيه ، ومجموع يومية
المبيعات على الحساب ١٧٠٠٠ جنيه والمبيعات النقدية ١٥٠٠٠ جنيه والمردودات
الداخلية على الحساب ٢٠٠٠ جنيه ومجموع يومية أوراق القبض ١٢٠٠٠ جنيه وأوراق
الدفع ١٠٠٠٠ جنيه والقيمة الاسمية لما قطع من الكمبيالات ١٣٠٠٠ جنيه وبلغ الاجيو
عليها ١٥٠ وبلغ ماسدده المدينون ٣٠٠٠ جنيه بعد أن خصم لهم ١٠٠ جنيه
وما سد لدائنين ٣٠٠٠ جنيه بعد أن خصموا ٨٠٠ جنيه وبلغ ما قبض من أوراق
القبض ١٥٠٠ جنيه وما سدد من أوراق الدفع ١١٠٠٠ جنيه ، وبلغ ما أعدم
من الديون أثناء السنة ٣٥٠ جنيه وما صرفه موظف المصاريف النثرية ٣٥٠ جنيه

وقد صرفت المبالغ الآتية بشيكات :

١٥٠٠ جنيه أثاث ، ٧٠٠ مصاريف تأسيس ، ١٢٠٠ جنيه إيجار ،
١٥٠٠ جنيه مهايا ، ٨٠٠ جنيه أعلان ، ١٥٠ نور ومياه ، ٢٠ تأمين النور
والمياه ، ٣٠٠ مسحوبات حمدي ، ٢٠٠ مسحوبات نسيم ، ٣٦٠ موظف المصاريف
النثرية ، ٦٠٠ مصاريف مختلفة ، ١٥٠ مكافأة المدير ، وعند الجرد تقرر ما يأتي :

(١) تقدر البضاعة الباقية بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه

(٢) يستهلك الأثاث بمعدل ١٠ ٪ ومصاريف التأسيس بنفس النسبة .

(٣) اتفق مع أحد المدينين في مبلغ ٣٠٠ جنيه على أن يدفع ٢٠ ٪ وتتنازل
له الشركة عن الباقي فدفعت .

(٤) يعمل احتياطي للديون المعدومة بمعدل ١٠ ٪ ، وللخصم ٢ ٪ .

(٥) مدفوع مقدما لشركة الاعلانات ٥٠ جنيه ، ومستحق للمالك ١٢٠ جنيه

الباب الرابع

التغيير في رؤوس الأموال وأشخاص الشركاء

تعديل شروط التضامن

قد يرى الشركاء بعد تكوين الشركة إدخال شيء من التعديل على نصوص العقد كزيادة رأس المال أو تخفيضه ، وكإدخال شريك جديد أو الموافقة على انفصال أحد الشركاء ، أو توسيع أغراض الشركة أو تضيقها ، والقاعدة أنه إذا كان هذا التعديل خاصا ببند من البنود التي سبق إشهارها في الملخص ، فقد حتم القانون إشهار التعديل بنفس الطريقة التي أشر بها الملخص أى بالتسجيل والتعليق في لوحة المحكمة مدة ثلاثة شهور والنشر في جريدة معدة لنشر الإعلانات القضائية تصدر في نفس البلد الذي فيه الشركة أو في جريدتين تصدران في بلد آخر . أما إذا كان التعديل خاصا بما بين الشركاء من علاقات كما لو كان يتناول تغيير نسبة الأرباح ، فلا حاجة للنشر عن التعديل بل يكفي بكتابة عقد بين الشركاء .

التغيير في رؤوس الأموال

أولاً — زيادة رأس المال

قد يرى الشركاء أن أعمال الشركة تتطلب زيادة في رأس مالها . فيدفعون مبالغ إضافية لزيادة رأس المال . ولا يختلف التقييد في هذه الحالة عنه في حالة تكوين رأس المال الذي عاجناه في الباب الثاني .

(١) مثال ١ — دفع مبالغ إضافية

رشدى وعدلى شريكان في شركة رأس مالها ١٠٠٠٠ جنية مناصفة . قرر افما بينهما زيادته إلى ١٢٠٠٠ جنية مناصفة . فيجرى قيد زيادة رأس المال هكذا :

٢٠٠٠	من الصندوق	إلى مذكورين
١٠٠٠		إلى رأس مال رشدى
١٠٠٠		إلى رأس مال عدلى
مادفعه الشريكان لزيادة رأس المال بموجب عقد عر فى مؤرخ فى ...		
وإذا صحب زيادة رأس المال تغيير فى نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء ، فمن الأهمية بمكان إثبات هذه النسب الجديدة فى العقد المنشئ لزيادة رأس المال .		

(ب) مثال ٢ — انشراء المرة التجارية بربح :

شركة لبيب ومحمود رأس مالها ٤٠٠٠ ج مناصفة انتهت سنتها التجارية بربح صافى قدره ٢٨٠٠ ج وقد قررا إضافة الأرباح إلى رأس المال ويدفع محمود فى صندوق الشركة مبلغ ١٢٠٠ لا يصال رأس مال الشركة إلى ٨٠٠٠ ج

	من مذكورين	إلى مذكورين
١٤٠٠	لبيب (حصته)	لبيب (رأس ماله)
٢٦٠٠	محمود (»)	محمود (»)
زيادة رأس المال بموجب عقد عر فى مؤرخ فى ...		
٢٨٠٠	من / الأرباح والخسائر إلى مذكورين	
١٤٠٠	» لبيب (حصته)	
١٤٠٠	» محمود (»)	

حصة كل منهما فى الأرباح

١٢٠٠	من / الصندوق إلى / محمود (حصته)	١٢٠٠
دفعه لسداد باقى حصته الجديدة .		

ملحوظة :

قد يكون لدى الشركاء رصيد احتياطي دائن . وهو كما علمنا أرباح لم توزع . وقد يرى الشركاء استعمال الاحتياطي في زيادة رؤوس الأموال ، وفي هذه الحالة يعامل معاملة رصيد الأرباح والخسائر كالموضح سابقا تماما .

(ج) مثال ٣ - انهاء المدة بخسارة :

الآتي بيان ميزانية لبيب ومحمود :

أصول	خصوم
٦٩٠٠ موجودات	٤٠٠٠ رأس المال
٨٠٠ أرباح وخسائر	٣٧٠٠ خصوم
<u>٧٧٠٠</u>	<u>٧٧٠٠</u>

وقد قرر الشريكان أن يدفعوا بالتساوي مبلغا بحيث تستهلك الخسائر ويزاد رأس المال إلى ٦٠٠٠ ج .

من مذكورين	إلى مذكورين
١٠٠٠	١٠٠٠ لبيب (حصته)
١٠٠٠	١٠٠٠ محمود (حصته)
مؤرخ في . . .	نصيب كل منهما في الزيادة بموجب عقد عرفي
٨٠٠	من مذكورين إلى الأرباح والخسائر
٤٠٠	لبيب (الجارى)
٤٠٠	محمود (الجارى)

إقفال الحساب بترحيله إلى الحسابين الجاريين

٢٨٠٠	من الصندوق	إلى المذكورين
١٠٠٠		إلى لبيب (حصته)
٤٠٠		إلى لبيب (الجارى)
١٠٠٠		إلى محمود (حصته)
٤٠٠		إلى محمود (الجارى)
	مادفعه الشريكان سدادا للمطلوب منهما	

ثانياً — تخفيض رأس المال

يجوز للشركاء أن يقرروا تخفيض رأس المال وذلك في الحالتين الآتيتين

(١) على أثر خسارة ميسمة :

الآتى بيان ميزانية لبيب ومحمود :

أصول	خصوم
٥٦٠٠ أصول مختلفة	٨٠٠٠ رأس المال بالتساوى
٣٦٠٠ أرباح وخسائر	١٢٠٠ دائنون
<u>٩٢٠٠</u>	<u>٩٢٠٠</u>

وقد قرر الشريكان تخفيض رأس المال إلى ٤٤٠٠ ج .

٣٦٠٠ من رأس المال إلى المذكورين

١٨٠٠ لبيب (حصته)

١٨٠٠ محمود (حصته)

تخفيض رأس المال بموجب عقد عرفى مؤرخ فى . . .

٣٦٠٠ من المذكورين إلى الأرباح والخسائر

ليب (حصته)	١٨٠٠
محمود (حصته)	١٨٠٠
حصّة كل واحد من الخسائر .	

(ب) عند وجود أموال فائضة :

وهنا يجرى قيدان الأول يجعل رؤوس الأموال مدينة وحسابات الحصص للشركاء دائنة، وعندما يسحب الشركاء مبالغ التخفيض تجعل حسابات حصصهم مدينة والصندوق دائنًا .

التغيير في أشخاص الشركاء

المفروض من الوجهة القانونية ، أن أى تغيير في أشخاص الشركاء يؤدي إلى فسخ الشركة ، إلا إذا اتفق الشركاء على خلاف ذلك . فدخل شريك أو انفصل شريك قديم معناه في الواقع فسخ الشركة الأصلية وتكوين شركة جديدة . والمفروض أن تستعمل الشركة الجديدة دفاتر جديدة غير التي كانت تستعملها الشركة الأصلية . ولكن سنقصر كلامنا على أساس أن الشركة القديمة لم تصف وأنها ستستمر في استعمال نفس دفاترها القديمة .

انضمام شريك أو أكثر

قد يرى الشركاء في شركة تضامن لأسباب عدة قبول دخول شريك جديد أو أكثر في شركتهم . فإذا تم هذا الاتفاق جعل حساب رأس مال الشريك الجديد دائنًا بما يقدمه كرأس مال وحسابات الأشياء المقدمة مدينة وقد جرت العادة في مثل هذه الأحوال أن يعاد تقدير قيم أصول الشركة القديمة ، فتدخل تعديلات على قيمها المثبوتة بها في الدفاتر سواء بالزيادة أو بالتخفيض وهذه التعديلات تؤثر على حسابات رؤوس أموال الشركاء الأصليين

لأن هذه الأصول التي يحصل فيها تعديل هي من ضمن العناصر المكونة لرؤوس أموالهم .

وكل زيادة يراد إثباتها على أصول الشركاء الأصليين تمثل ربحاً لهم تزداد به رؤوس أموالهم ، وكل تخفيض يراد إدخاله على أصولهم يمثل خسارة تقلل من رؤوس أموالهم . وقد جرت العادة أن يفتح حساب أرباح وخسائر مؤقت يسمى حساب « أرباح وخسائر إعادة التقدير » وللإختصار في التسمية يطلق عليه حساب « إعادة التقدير » لتثبت به الأرباح والخسائر الناشئة عن إعادة تقدير الأصول .

فإذا قدرت بعض الأصول بأكثر من قيمتها المثبوتة بها في الدفاتر فواضح أن هذه الزيادة تمثل ربحاً للشركاء الأصليين يجعل به حساب إعادة التقدير دائماً ، ويجعل حساب الأصل مدنياً جرياً على قاعدة أن الأصول تجعل مدينة بالزيادة . أما إذا قدر الأصل بأقل من القيمة المثبوت بها في الدفاتر فيجعل حساب إعادة التقدير مدنياً بهذا التخفيض حيث إنه خسارة ، كما يجعل حساب الأصل دائماً جرياً على قاعدة أن الأصول تجعل دائنة بالتخفيض .

مسائل :

نفرض أن قيمة البضاعة في دفاتر الشركة القديمة كانت ٣٠٠٠ ج ، وقيمة العقار ١٥٠٠ ج ، وأن البضاعة خفضت ١٠ ٪ وقدر العقار بمبلغ ١٧٠٠ بمناسبة دخول شريك جديد تكون القيود :

٣٠٠	من / إعادة التقدير	إلى / البضاعة
-----	--------------------	---------------

تخفيض البضاعة بمناسبة دخول الشريك

٢٠٠	من / العقار	إلى / إعادة التقدير
-----	-------------	---------------------

إثبات الزيادة في العقار بمناسبة دخول الشريك .

وتظهر الحسابات في الأستاذ هكذا :

ح/ البضاعة

٣٠٠٠ إلى الرصيد (قديم)	٣٠٠ من إعادة التقدير
٢٧٠٠ من الرصيد (جديد)	
<u>٣٠٠٠</u>	<u>٣٠٠٠</u>

ح/ العقار

١٥٠٠ إلى الرصيد (قديم)	١٧٠٠ من الرصيد (الجديد)
٢٠٠ إعادة التقدير	
<u>١٧٠٠</u>	

ح/ إعادة التقدير

٣٠٠ إلى البضاعة	٢٠٠ من العقار
-----------------	---------------

وإذا أريد إجراء تعديل في الذمم بسبب ديون أعدمت فعلا . فتخفيض الذمم نهائيا يجعل حساب الذمم دائئا وحساب إعادة التقدير مدينا . أما لو كان سبب التخفيض هو احتمال عجز بعض المدينين عن سداد ما في ذمتهم فيجرى هذا التخفيض بعمل احتياطي للديون المدومة فيجعل حساب إعادة التقدير مدينا بقيمة الاحتياطي ، وحساب احتياطي الديون المدومة دائئا بالمبلغ حتى تظل قيمة الذمم الاسمية المثبوتة في الدفاتر على أصلها لكي تنتقل إلى الشركة الجديدة بقيمتها الاسمية .

وكذلك بالنسبة لأوراق القبض ، فإذا قدرت بقيمة أقل من قيمتها الاسمية بسبب أن متوسط تاريخ استحقاقها يقع في تاريخ لاحق لتاريخ دخول الشريك الجديد فيثبت هذا التعديل يجعل حساب إعادة التقدير مدينا وحساب احتياطي الأحيو دائئا .

وإذا كان لدى الشركاء أرباح لم توزع عليهم أو ما في حكم هذه الأرباح (احتياطي عام) كان هذا من حق الشركاء الأصليين فقط فيجب توزيعها عليهم قبل دخول الشريك الجديد ، كما أن أى خسارة قديمة يجب أن توزع على هؤلاء الشركاء قبل دخول الشريك الجديد .

مسألة :

أحمد وحامد وخالد شركاء بالتضامن يقتسمون الأرباح والخسائر فيما بينهم بنسبة ٣ : ٢ : ١ على التتابع . اتفقوا على أن يدخل معهم صفوت شريكا رابعا على أن يكون له الحق في ربع الربح والخسارة ، وهك الميزانية الشركة قبل دخول صفوت في ٣٠ يونية سنة ١٩٤٤

الميزانية العمومية في ٣٠ / ٦ / ١٩٤٤

أوراق الدفع	٣٢٠٠	البنك	١٤٠٠
الدائنون	٥٠٠٠	الصندوق	٨٠
رأس مال أحمد	٣٠٠٠	أوراق القبض	١٦٢٠
رأس مال حامد	٢٥٠٠	المدينون	٣٢٠٠
رأس مال خالد	٢٠٠٠	البضاعة	٥٨٠٠
	٧٥٠٠	الأثاث	٦٠٠
حساب الأرباح والخسائر	١٠٠٠	الآلات	٤٠٠٠
	١٦٧٠٠		١٦٧٠٠

والمطلوب إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات تنفيذ الاتفاق المذكور ثم تصوير الميزانية الافتتاحية للشركة بعد دخول صفوت مباشرة مع مراعاة ما يأتي :

(١) يكون رأس مال صفوت مساويا لرأس مال خالد ويدفعه في بنك الشركة لحسابها وتبقى رؤوس أموال الشركاء ثابتة .

(٢) تقدر البضاعة بمبلغ ٥٥٠٠ ج ، والآلات بمبلغ ٥١٥٠ ج .

- (٣) ثبت في ذلك التاريخ إفلاس مدين للشركة في مبلغ ٢٠٠ > .
 (٤) يعمل احتياطي للديون المشكوك فيها بواقع ٥ ٪ من المدينين .
 (٥) يقبض كل شريك ماله ويدفع ما عليه بعد هذه التسويات .

٦٥٠ من إعادة التقدير إلى مذكورين

البضاعة ٣٠٠

٢٠٠ - المدينين (الديون المدومة)

١٥٠ احتياطي الديون المشكوك فيها

تخفيض قيمة البضاعة - ترحيل الديون المدومة -

عمل احتياطي للديون المشكوك فيها بنسبة ٥ ٪
 في الذمم الباقية .

١١٥٠ من الآلات ١١٥٠ إلى إعادة التقدير

زيادة قيمة الآلات

من مذكورين إلى مذكورين

٥٠٠ إعادة التقدير ٧٥٠ جاري أحمد

١٠٠٠ الأرباح والخسائر ٥٠٠ جاري حامد

٢٥٠ جاري خالد

توزيع رصيد حساب إعادة التقدير وحساب الأرباح
 والخسائر العام

٢٠٠٠ من البنك ٢٠٠٠ إلى رأس مال صفوت

دفع الشريك الجديد ماتعهد به في البنك لحساب الشركة
 كخصته في رأس المال .

١٥٠٠ من مذكورين إلى البنك

٧٥٠ جاري أحمد

جارى حامد ٥٠٠

جارى خالد ٢٥٠

استلام كل شريك ماله

الميزانية الافتتاحية في ١ / ٩ / ٢٩٤٤

رأس مال أحمد	٣٠٠٠	الآلات	٥١٥٠
رأس مال حامد	٢٥٠٠	الأثاث	٦٠٠
رأس مال خالد	٢٠٠٠	البضاعة	٥٥٠٠
رأس مال صفوت	٢٠٠٠	ذمم	٣٠٠٠
	٩٥٠٠	احتياطي الديون بواقع	١٥٠
المطلوبات	٥٠٠٠	٥ ٪	٢٨٥٠
أوراق الدفع	٣٢٠٠	أوراق القبض	١٦٢٠
		بنك	١٩٠٠
		صندوق	٨٠
			١٩٨٠
	١٧٧٠٠		١٧٧٠٠

شهرة المحل

تعريفها :

هناك عدة تعاريف لشهرة المحل في القانون الانجليزي نذكر منها :

أولا — « احتمال عودة عملاء المحل اليه في المستقبل » .

ثانيا — « الفائدة التي تنتج من علاقات المحل ومن سمعته »

ويمكن أن نعرفها من وجهة إمساك الدفاتر ، أنها عبارة عن مقدرة المحل

على إنتاج أرباح تزيد عن الأرباح العادية التي تحصل عليها المنشآت المماثلة بعد حسابان الفائدة على رأس المال المستثمر في المحل وعلى مرتب الادارة .
فيفرض أن محال الخردوات بالجملة تعطى في المتوسط ربحا صافيا قدره ١٠ ٪
من رأس المال بعد حسابان الفائدة على رأس المال ومرتب الادارة ، فإن
المحال التي تحقق أرباحا تزيد عن هذا المعدل يقال إن لها شهرة محل .

أسبابها :

- تتلخص أسباب شهرة المحل فيما يلي :
- (١) جودة السلع التي تتاجر بها المنشأة .
- (٢) رخص السلع التي تتاجر بها المنشأة .
- (٣) حيازة المنشأة لاحتكار صنف معين أو امتياز خاص بسبب عقود معينة أو امتلاك اختراع مسجل .
- (٤) حسن موقع المحل ، وواضح أن المحل الذي يوجد في جهة يكثر عليها تردد العملاء لابد أن يعرف بسرعة .
- (٥) العناية بخدمة العملاء وإرضائهم بسبب حسن اختيار الموظفين .
- (٦) شخصية صاحب المحل واتصالاته بجهات معينة .

تقدير شهرة المحل :

هناك عدة طرق لتقدير شهرة المحل نذكر منها :

أولا : يوجد متوسط الأرباح الصافية للمنشأة لعدد من السنين . ثم يضرب هذا المتوسط في رقم يتفق عليه يتراوح بين ٣ ، ٥ حسبما تقتضيه الظروف . يفرض أن الأرباح الصافية في الثلاث السنوات الأخيرة ٣٥٠ ،

٢٨٠ ، ٤٥٠ وتم الاتفاق على تقدير الشهرة بأربعة أمثال المتوسط لكان تقدير الشهرة :

$$١٤٤٠ = ٤ \times \frac{٤٥٠ + ٢٨٠ + ٣٥٠}{٣}$$

ويلاحظ أن الطريقة السالفة تنقصها الدقة ، ولا تستند إلى أساس علمي صحيح . ويصح أن توصف بأنها طريقة اجتهدية أو تعسفية أو جزافية ، ولذلك استبدلت حديثاً بالطريقة الآتية .

ثانياً : بموجب هذه الطريقة توجد الأرباح الزائدة عن الأرباح العادية في المتوسط . فتكون شهرة المحل عبارة عن القيمة الحالية لدفعات سنوية ومقدار كل دفعة عبارة عن القيمة الحالية لدفعات سنوية مقدار كل دفعة عبارة عن الأرباح السنوية غير العادية في المتوسط وعدد الدفعات هو عدد السنين التي يتنظر أن يستمر المحل فيها ينتج هذه الأرباح غير العادية (أى عمر شهرة المحل) . بفرض أن الأرباح الفائضة في محل ما بلغت ١٢٠٠ ج وأن معدل الاستثمار العادى في هذا النوع من التجارة هو ١٠ ٪ وأن المدة التي اتخذت أساساً لاستمرار الانتفاع بشهرة المحل هي ٨ سنوات فيكون تقدير شهرة المحل لهذا المحل كما يلي :

$١٢٠٠ \times$ القيمة الحالية الحقيقية لثمان دفعات سنوية قدر كل منها جنيه واحد بسعر ١٠ ٪ سنوياً (بفائدة مركبة) .

$$٦٤٠١,١٩١١ = ٥,٣٣٤٩٢٦١٩٧ \times ١٢٠٠$$

ويرى بعض الحاسبين أن تقدر شهرة المحل على أساس رأس المال الذي ينتج الأرباح غير العادية ، فإذا كان رأس مال المحل ٥٠٠٠ ج ، ومتوسط صافي أرباحه ٧٥٠ ج ، ومعدل الاستثمار في هذا النوع من التجارة ١٠ ٪ كانت الأرباح العادية ٥٠٠ ج وكان الربح غير العادى ٢٥٠ ج وكان رأس المال الذى ينتج هذا الربح غير العادى بهذا المعدل ٢٥٠٠ ج ، ويعاب على هذه

الطريقة أنها تفرض استمرار الشهرة إلى أجل غير مسمى وأنها غير قابلة للنزول ، وهذا أمر غير مقبول .

وأهم الظروف الواجب مراعاتها عند التقدير هي :

- (١) يجب التأكيد من أن الأرباح التي بنى عليها التقدير أرباح حقيقية لا أرباح صورية فيجب أن يكون حساب الأرباح والخسائر قد حمل بما يجب أن يحمله من المصاريف المختلفة والاحتياطات اللازمة والاستهلاكات
- (٢) يجب أن تكون الأرباح ناتجة عن أعمال المحل العادية وليست أرباحاً عرضية طارئة نشأت عن ظروف خاصة .
- (٣) يجب النظر إلى تدرج الأرباح: أى إذا كانت الأرباح فى صعود أو فى نزول فمحل أرباحه ٢٥٠٠ ، ١٥٠٠ ، ١٠٠٠ يختلف عن محل أرباحه ١٠٠٠ ، ١٥٠٠ ، ٢٥٠٠ ولو أن متوسط الأرباح واحد .
- (٤) يجب مراعاة الظروف التي حصل فيها التقدير أى ظروف رواج ، أو كساد فى التجارة . فأرباح معظم المحلات التجارية تزيد فى الرواج وبالعكس فى الكساد .
- (٥) يقدر عمر للعوامل التي أدت إلى وجود الشهرة فإذا كان العامل شخصياً يختلف التقدير إذا كان أصحاب العمل من الشبان عنه إذا كانوا شيوخاً . وإذا كان العامل جغرافياً يختلف إذا كان المبني ملكاً للمحل عنه إذا كان ملكاً للغير . وإذا كان العامل امتيازاً أو احتكاراً فما مدة هذا الامتياز أو هذا الاحتكار .
- (٦) تختلف نسبة الأرباح العادية حسب نوع التجارة .

استمرار الشهرة :

ولو أن الشهرة أصل ثابت فهي ليست كعظم الأصول الثابتة تقل قيمتها تدريجياً بالاستعمال . فمضى المدة قد يؤدي إلى زيادة قيمتها كما أنها عرضة

لنزوال أولئقص في قيمتها، ولذلك كان من السياسة المالية الحكيمة أن تخفض قيمتها كلما سنحت للمحل الفرصة المناسبة لذلك .

وما دامت الشركة لم يتغير أشخاصها فلا يحسن أن يفتح حساب لشهرة المحل، وإنما يتحتم تقدير شهرة المحل عند دخول شريك جديد أو موت شريك أو عند انفصال شريك أو عند انضمام شركتين أو عند بيع المحل .

شهرة المحل بمناسبة دخول شريك

أولاً : حالة عدم وجود حساب للشهرة في دفاتر الشركة :

(١) قد يدفع الشريك الجديد إلى الشركاء الأصليين مبلغاً مساوياً لقيمة نصيبه في شهرة المحل وهنا لا يفتح حساب للشهرة ، بل يجعل الصندوق أو البنك مديناً بالمبلغ المدفوع ، وحسابات رؤوس أموال الشركاء دائنة كل بنسبة نصيبه في الأرباح والخسائر إذا اشترط بقاء المبلغ ليستثمر في أعمال الشركة أو تجعل حساباتهم الجارية دائنة إذا اشترط أن يكون لهم الحق في سحب هذه المبالغ لاستعمالهم الخاص . وفي هذه الحالة الأخيرة قد لا يثبت الاتفاق في الدفاتر .

مثال :

١ ، ب شريكان متضامنان يقسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٢ : ١ وفي أول يناير اتفاقاً على قبول ج كشريك ثالث بحصة الثلث في الأرباح على أن يدفع ١٨٠٠ ج مقابل نصيبه في شهرة المحل، والمطلوب إثبات الاتفاق في يومية الشركة : —

(١) يفرض اشتراط بقاء المبلغ ليستثمر في أعمال الشركة .

(٢) إن كل شريك استلم ما يخصه .

أول :

١٨٠٠	من البنك	إلى مذكورين
١٢٠٠	رأس مال ا	
٦٠٠	رأس مال ب	
مادفعه = مقابل نصيبه في شهرة المحل		

ثانيا :

١٨٠٠	من البنك	إلى مذكورين
١٢٠٠	جاري ا	
٦٠٠	جاري ب	
مادفعه = للشريكين ا ، ب مقابل نصيبه في شهرة المحل		
١٨٠٠	إلى الصندوق	من مذكورين .
١٢٠٠	جاري ا	
٦٠٠	جاري ب	

ماسحبه كل من ا ، ب نظير حصتهما في شهرة المحل .
 (٢) لا يدفع الشريك الجديد إلى الشركاء الأصليين شيئا مقابل شهرة المحل
 هنا يفتح حساب لشهرة المحل يجعل مدينا بكامل قيمتها ، وحسابات
 رؤوس أموال الشركاء الأصليين دائنة كل بما يخصه من هذه القيمة
 وفي المثال السابق يفرض أن ج لم يدفع شيئا نظير نصيبه في شهرة المحل
 فيجرى القيد الآتي :

من شهرة المحل	إلى مذكورين	٥٤٠٠
٣٦٠٠	رأس مال ا	
١٨٠٠	رأس مال ب	
زيادة رأس مال الشريكين الأصليين بالمبلغ المقدر		
لشهرة المحل (١٨٠٠ ÷ ١/٢) .		

انفصال شريك إما بالاتفاق أو بسبب الوفاة

إذا اتفق على خروج شريك يجب معرفة مركزه بالضبط، وحيث إن علاقته مع الشركة انتهت كـشريك فيقفل حساب رأس ماله مع حساب شخصي يفتح له وإذا حصل اتفاق على تعديل في ميزانية الشركة وقت انفصاله كأن اتفق على تعديل قيم بعض الأصول أو على تقدير قيمة لشهرة المحل وجب إشراك الشريك المنفصل في هذا التعديل وفي شهرة المحل .

مثال :

الميزانية الآتية تبين حالة شركة التضامن المعروفة باسم ا وشريكه وذلك في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٤ :

٤٥٠٠	تقديرية في البنك	٦٠٠٠	رأس مال ا
١٢٥٠٠	أصول مختلفة أخرى	٣٠٠٠	» » ب
		٣٠٠٠	» » >
		٥٠٠٠	مطلوبات
<u>١٧٠٠٠</u>		<u>١٧٠٠٠</u>	

وقد اتفق الشركاء على أن ينفصل > من الشركة بشرط أن تقدر الأصول المختلفة غير البنك بمبلغ ١٤٥٠٠ وأن يستلم > ماله من البنك .

٢٠٠٠	من الأصول المختلفة	إلى إعادة التقدير
	زيادة قيمة الأصول نتيجة إعادة التقدير	
٢٠٠٠	من إعادة التقدير	إلى مذكورين
١٠٠٠		رأس مال !
٥٠٠		» » ب
٥٠٠		» » >

	توزيع الربح الناتج من إعادة تقدير الموجودات المختلفة	
٣٥٠٠	من رأس مال >	إلى >
	قفل حساب رأس ماله بتحويله إلى حساب شخصي	
	بمناسبة انفصاله	
٣٥٠٠	من >	إلى البنك
	تسلم > لحقوقه	

ملحوظة

إذا تسلم > كل ما يستحقه مرة واحدة بمجرد الاتفاق على انفصاله
أمكن الاستغناء عن توسط الحساب الشخصي فيجعل حساب رأس ماله مدينا
وحساب البنك دائنا .

شهرة المحل بمناسبة انفصال شريك

١ - مائة عزم وجود حساب شهرة المحل في الدفاتر :

يمكن اتباع طريق من الطرق الثلاثة الآتية :

(١) أن يثبت حق جميع الشركاء من شهرة المحل فيجعل حساب الشهرة
مدينا بكل قيمتها كما يجعل حساب رأس مال كل شريك دائنا بما يخصه
من هذه القيمة .

(٢) يكتفى بإثبات حق الشريك المنفصل فقط يجعل حساب الشهرة مدينا وحساب رأس ماله دائماً بنصيبه فقط .

(٣) يجعل حساب رأس مال الشريك المنفصل دائماً بنصيبه ويجعل حساب رأس مال كل من الشركاء الباقيين مدينا كل بما يخصه من نصيب الشريك المنفصل .

مثال :

اوب وج شركاء متضامنون يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٢ : ١ : ١ : ١ وبمناسبة انفصال ج قدرت شهرة المحل بمبلغ ٣٠٠٠ ج ولم يكن لها حساب في الدفاتر فيمكن أن يتبع الشركاء أحد الطرق الثلاثة الآتية :

أول :

٣٠٠٠	من شهرة المحل	إلى مذكورين
١٥٠٠		رأس مال ا
٧٥٠		» » ب
٧٥٠		» » ج

اثبات شهرة المحل بكامل قيمتها بمناسبة خروج ج

أو

ثانياً :

٧٥٠	من شهرة المحل	إلى رأس مال ج
٧٥٠		

فتح حساب لشهرة المحل بنصيب ج لمناسبة خروجه

أو

مثال :

من مذكورين

رأس مال ١

٥٠٠

رأس مال ب ٧٥٠ إلى رأس مال ج

٢٥٠

تغلية رأس مال ج بنصيبه وخضمه من رأس مال

الشريكين الباقيين .

ويلاحظ أن رأس مال ج زيد بمبلغ ٧٥٠ ج في جميع الحالات .

ب — إذا كان للشهرة حساب مفتوح في الدفاتر

إذا كان هناك حساب مفتوح لشهرة المحل عند خروج شريك وأعيد تقديرها بهذه المناسبة بالزيادة ، فيمكن إجراء التعديل في شهرة المحل عن طريق حساب إعادة التقدير، أو عن طريق حسابات رؤوس الأموال مباشرة ففي المثال السابق بفرض أن رصيد حساب الشهرة في الدفاتر بلغ ١٢٠٠ ج وأعيد تقديرها بمبلغ ٣٠٠٠ ج . فلا إثبات هذه الزيادة توجد ثلاثة طرق .

(١) يجعل حساب الشهرة مدينا بكل الزيادة وحسابات رؤوس أموال الشركاء

دائنة كل بنصيبه منها ويكون القيد في اليومية هكذا :

من شهرة المحل إلى مذكورين

١٨٠٠

إلى رأس مال أ

٩٠٠

إلى رأس مال ب

٤٥٠

إلى رأس مال ج

٤٥٠

إثبات الزيادة في شهرة المحل بمناسبة خروج ج

(٢) يجعل حساب شهرة المحل مدينا بنصيب الشريك المنفصل فقط ، وحساب رأس ماله دائنا بهذا النصيب ، ويكون القيد هكذا :

٤٥٠	من شهرة المحل	إلى رأس مال ج
	إثبات حق ج في الزيادة من شهرة المحل .	

(٣) لايزاد حساب شهرة المحل بأى مبلغ ، إنما يثبت حق ج في هذه الزيادة بجعله دائنا بنصيبه ، وحساب رأس مال كل من الشريكين الباقيين مدينا كل بنصيبه من هذه الزيادة ، فيكون القيد هكذا :

٤٥٠	من مذكورين	إلى ج/ رأس مال ج
٣٠٠	من رأس مال ا	
١٥٠	من رأس مال ب	

زيادة رأس مال ج بنصيبه من الشهرة وخصمها من رأس مال ا ، ورأس مال ب

ويلاحظ أن القيود الثلاثة تؤدي إلى نفس النتيجة بالنسبة إلى الشريك المنفصل حيث يزداد رأسماله في جميعها بمبلغ ٤٥٠ ج . ونحن نفضل الطريق الثالث لأنه لا يؤدي إلى أية زيادة في رقم شهرة المحل بالدفاتر .

وفاء أمر الشرط :

إذا توفي أحد الشركاء وجب البحث عما له من رأس مال ونصيبه في الربح أو في شهرة المحل وما عليه من مسحوبات أو غيرها ، وهنا إما أن يعمل جرد لمعرفة نتيجة أعمال المحل التجارية وأما أن تتخذ نتيجة سنة مضت ، أو عدة سنين أساساً للتقدير حسب ما يقضى به عقد الشركة .

وإذا كان الاتفاق يقضى بحسبان فائدة على رؤوس الأموال أو على المسحوبات ، وجب حسبان فائدة على رأس مال الشريك المتوفى وعلى مسحوباته

عن المدة لغاية تاريخ الوفاة ، وتعتبر هذه المدة أيضا أساسا عند تقدير نصيبه من الربح ومرتبته أو الفائدة عن قرضه إن وجدا . أما نصيبه من شهرة المحل فيكون بنسبة نصيبه في الأرباح والخسائر .

مثال :

١ ، ب ، ج شركاء متضامنون يفتسمون الأرباح والخسائر بنسبة رؤوس أموالهم ، ومدتهم التجارية من أول يناير لغاية ٣١ ديسمبر . وتوفي أولهم في ٣٠ يونيو ١٩٤١ . وكان عقد الشركة يقضى بما يأتي عند وفاة أحد الشركاء :

١ — يقدر نصيب الشريك المتوفى من نتيجة أعمال الشركة على أساس نتيجة أعمالها في السنة السابقة للوفاة .

ب — تقدر شهرة المحل بضعف متوسط أرباح الشركة في الثلاث السنوات السابقة للوفاة .

فإذا علمت :

(١) أن رؤوس أموال الشركاء في أول يناير ١٩٤١ كانت ٣٠٠٠ ، ٢٠٠٠ ، ١٠٠٠ ج على التوالي .

(٢) نتيجة أعمال الشركة كانت كالآتي :

١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠
٢٦٠٠ ربح	١٢٠٠ خسارة	٢٢٠٠ ربح

(٣) يحسب الشركاء فائدة على رؤوس أموالهم بواقع ٦٪ سنويا ، ولا تحسب قائدة على المسحوبات .

(٤) بلغت مسحوبات الشريك المتوفى حتى تاريخ الوفاة ٣٠٠ ج .

(٥) مؤتب الشريك المتوفى السنوى ٢٤٠ ج .

صور حساب رأس مال الشريك المتوفى بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٤١ .

ح/ رأس مال ا

من الرصيد ١/١	٣٠٠٠	إلى جارى ا (مسحوباته)	٣٠٠
من الأرباح والخسائر		٦/٣٠ .	
المؤقت ٦/٣٠		إلى ح/ ورثة ا ٦/٣٠	٤٦٦٠
نصيبه من الربح	٥٥٠		
فائدة رأس ماله	٩٠		
مرتبه	١٢٠		
	٧٦٠		
من شهرة المحل	١٢٠٠		
	<u>٤٩٦٠</u>		<u>٤٩٦٠</u>
	ح/ ورثة ا		

٤٦٦٠ من ح/ رأس مال ا

وقد فتح حسب الارباح والخسائر المؤقت ليرحل رصيده في نهاية العام إلى حساب الأرباح والخسائر لأن المفروض أن هذا الحساب الأخير لا يفتح إلا في نهاية المدة .

أما حساب ورثة ا فيسدد حسب الاتفاق إما دفعة واحدة أو على أقساط ولما كان دفع مثل هذا المبلغ مرة واحدة من شأنه - في معظم الأحوال - أن يسبب ارتبا كما ماليا للشركة وجدنا الشركاء يعمدون إلى اتخاذ الحيلة للخلاص من هذا المأزق فيتبعون عدة طرق منها أن ينصوا في عقد الشركة على ألا يدفع ما للشريك المتوفى مرة واحدة وإنما يعتبر كقرض في ذمة الشركة للورثة ويدفع لهم على أقساط بفائدة بمعدل يتفق عليه ، ومنها أن الشركاء يؤمنون على حياتهم بالاشتراك على مبلغ معين حتى إذا ماتوا في أحدهم أمكنهم الحصول على قيمة بوليصة التأمين ، فتساعدهم على دفع ما للشريك المتوفى دون

الاضطرار إلى تحويل أصل من أصول الشركة إلى نقود والاضرار بسير أعمال الشركة ، ومنها أيضاً استثمار جزء من أموال الشركة في أوراق مالية من الدرجة الأولى يمكن تحويلها بسهولة إلى نقود ، وهذه الحالة الأخيرة لا تحتاج إلى بحث فهي واضحة . لذلك تقتصر على الكلام على الحالتين الأولتين .

الحالة الأولى — اعتبار ما للشريك المتوفى قرضاً ودفعه على أقساط بفوائد يفتح حساب للقرض باسم الورثة ويجعل دائناً بما للشريك المتوفى ويجعل حساب رأس مال هذا الشريك مديناً فيقف هذا الحساب الأخير . ثم يجعل حساب القرض دائناً أيضاً بالفائدة المستحقة مديناً بالأقساط التي تقوم الشركة بدفعها للورثة ، ويقفل هذا الحساب في نهاية كل مدة تجارية ثم يفتح في أول المدة التجارية التالية وهكذا إلى أن يسدد .

مسألة :

كان سالم شريكاً في شركة التضامن المعروفة باسم على وشركاؤه ثم توفي في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ . وقد ظهر أن صافي ما لسالم في ذلك التاريخ ٧٢٠٠ جنيه وقد اتفق على اعتبار هذا المبلغ قرضاً من ورثة سالم بفائدة ٥٪ سنوياً على أن يسدد على أقساط سنوية كل قسط ٢٥٠٠ جنيه من أصل وفوائد بشرط أن يبدأ القسط الأول في نهاية المدة التجارية للشركة أي في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ .

صور حساب القرض حتى يتم سداؤه .

حساب القرض (ورقة سالم)

٢١ نوفمبر ١٩٣٥	من ح/ رأس مال سالم	٧٢٠٠	١٩٣٥ ديسمبر ١	إلى ح/ البنك	٢٥٠٠
٣١ ديسمبر	من ح/ الفوائد	٤٠	»	» الرصيد	٤٧٤٠
		٧٢٤٠			٧٢٤٠
أول يناير ١٩٣٦	من الرصيد	٤٧٤٠	١٩٣٦ ديسمبر ١	إلى ح/ البنك	٢٥٠٠
٣١ ديسمبر	من ح/ الفوائد	٢٣٧	»	» الرصيد	٢٤٧٧
		٤٩٧٧			٤٩٧٧
أول يناير ١٩٣٧	من الرصيد	٢٤٧٧	١٩٣٧ ديسمبر ١	إلى ح/ البنك	٢٥٠٠
٣١ ديسمبر	من ح/ الفوائد	١٢٣	»	» الرصيد	١٠٠
		٨٥٠			٨٥٠
		٢٦٠٠			٢٦٠٠
أول يناير ١٩٣٨	من الرصيد	١٠٠	١٩٣٨ ديسمبر ٣١	إلى ح/ البنك	١٠٥
٣١ ديسمبر	من ح/ الفوائد	٥			٨٩٣
		١٠٥			٨٩٣

التأمين على حياة الشركاء

رأينا أنه عند وفاة الشريك يضطر الشركاء الباقون إلى أن يسددوا حقوق الشريك المتوفى نقداً، أو يدفع جزء لورثته نقداً والباقي يستمر قرضاً على الشركة ولا شك أن مثل هذا الظرف مر بكم للشركة مالياً . وبملافاة هذه الصعوبات المالية جرت العادة أن يؤمن الشركاء على حياتهم بالاشتراك فتدفع الأقساط من أموال الشركة حتى إذا مات أحدهم قبضوا المبلغ المؤمن عليه . وبذلك يسهل عليهم وفاء نصيب الشريك المتوفى، وزيادة في الحيلة قد جرت العادة أنهم يؤمنون على مبلغ يوازي أكبر رؤوس أموال الشركاء .

وهناك طريق آخر وهو التأمين على حياة الشركاء منفردين من أموال الشركة ؛ أي أن لكل شريك بوليصة تأمين خاصة به يستحق مبلغها عند وفاته .

تفسير مصالغ التأمين :

سواء أمن الشركاء على حياتهم بالاشتراك أو أمنوا منفردين ، فعند دفع قسط التأمين من البنك أو من الصندوق يجعل حساب البنك أو الصندوق دائناً وحساب أقساط التأمين (أو بوليصة التأمين) مديناً . وفي نهاية المدة التجارية . هناك طريقتان لمعالجة هذا الحساب .

(١) يقفل حساب بوليصة التأمين مع حساب توزيع الأرباح والخسائر ومعنى ذلك أن أقساط التأمين تعتبر من المصروفات الإيرادية .

(٢) لا يرحل حساب بوليصة التأمين إلى حساب التوزيع بل يظل رصيده مديناً ، أي أننا نعتبره مصروفاً رأسمالياً فيظهر في الميزانية في جانب الأصول . وعند دخول شريك أو انفصال شريك تتوقف القيود على ما إذا كان الشركاء قد اعتبروا الأقساط مصروفاً إيرادياً فرحلوه في نهاية العام إلى حساب الأرباح والخسائر والتوزيع ، أو اعتبروه مصروفاً رأسمالياً له رصيد مدين في ميزانية الشركة . ولا تختلف معالجة هذا الموضوع عن الطريقة التي شرحناها

عند الكلام على شهرة المحل لدى دخول أو انفصال شريك ولذلك نلخصها إجمالاً فيما يلي

أولاً — عند دخول شريك جديد

١ — بفرض عدم وجود حساب لبوليصة التأمين في دفاتر الشركة :

(١) قد يدفع الشريك الجديد إلى الشركاء الأصليين قيمة نصيبه من القيمة الحالية لبوليصة التأمين إذا كان التأمين بالاشتراك أو نصيبه من مجموع القيم الحالية لبوالس التأمين إذا كان الشركاء أمنوا على حياتهم بالاشتراك ، وهنا يجعل حساب الصندوق 'مدينا بالمبلغ المدفوع وحسابات رؤوس أموال الشركاء الأصليين دائنة كل بنصيبه بالنسبة التي يقتسمون بها الأرباح والخسائر ، ويلاحظ هنا عدم فتح حساب لبوليصة التأمين حيث إن هذه الحالة تشبه حالة دخول شريك ودفع نصيبه من شهرة المحل .

(٢) أما إذا لم يدفع الشريك شيئاً إلى الشركاء الأصليين فيفتح حساب لبوليصة يجعل مدينا بقيمتها الحالية كما يجعل حساب رأس مال كل شريك من الشركاء الأصليين (أو حسابه الجاري) حسب الاتفاق — دائناً بما يخصه من هذه القيمة .

ب — بفرض وجود حساب لبوليصة التأمين في دفاتر الشركة :

إذا قدرت القيمة الحالية لبوليصة بنفس القيمة المثبتة في الدفاتر فلا يجرى أى قيد بهذه المناسبة . أما إذا قدرت بأكثر من قيمتها في الدفاتر فهناك طريقتان .

(١) يدفع الشريك الجديد إلى الشركاء الأصليين نصيبه في قيمة الزيادة فلا يتأثر حساب لبوليصة التأمين . فيجعل حساب البنك أو الصندوق مدينا وحسابات رؤوس الأموال دائنة كل بما يخصه :

(٢) لا يدفع الشريك الجديد شيئاً إلى الشركاء الأصليين فيجعل حساب لبوليصة التأمين مدينا بالزيادة وحسابات رؤوس أموال الشركاء دائنة كل بما يخصه من الزيادة .

ثانيا - عذر انفصال شريك :

١ — بفرض عدم وجود حساب لبوليسة التأمين في دفاتر الشركة :

(١) يثبت حق جميع الشركاء في القيمة الحالية لبوليسة التأمين بجعل حساب

بوليسة التأمين مدينا بهذه القيمة وحسابات رؤوس أموالهم دائنة أو .

(٢) يكتفى بإثبات حق الشريك المنفصل من القيمة الحالية لبوليسة فيجعل

حساب البوليسة مدينا بهذا المقدار وحساب رأس ماله دائنا أو .

(٣) يثبت حق الشريك المنفصل من القيمة الحالية بجعل حسابه دائنا وحسابات

رؤوس أموال الشركاء مدينة .

ويلاحظ أن القيود السابقة تشبه تماما القيود الخاصة بشهرة المحل عند

انفصال شريك ، وإذا لم يكن لها حساب في الدفاتر .

ب — بفرض وجود حساب لبوليسة التأمين في دفاتر الشركة :

إذا قدرت القيمة الحالية بنفس القيمة المثبتة في الدفاتر فلا يحجرى قيد

في الدفاتر بهذه المناسبة ، أما إذا قدرت بقيمة أكبر فيثبت حق الشريك المنفصل

بأحدى الطرق الآتية :

(١) يثبت حق جميع الشركاء في الزيادة فيجعل حسابات رؤوس أموالهم

دائنة وحساب بوليسة التأمين مدينا .

(٢) يكتفى بإثبات حق الشريك المنفصل من الزيادة بجعله دائنا بنصيبه منها

وحساب بوليسة التأمين مدينا .

(٣) يثبت حق الشريك المنفصل من الزيادة بجعل حسابه دائنا وحسابات

الشركاء الأصليين مدينة .

ويلاحظ القارئ فيما سبق أن القيود الخاصة ببوليسة التأمين تشبه تماما

القيود الخاصة بشهرة المحل عند دخول شريك ، أو انفصاله سواء كان هناك

حساب مفتوح لها في الدفاتر أو لم يكن ، ولذا لم نورد أمثلة تطبيقية تعزينا

لشرح بوليسة التأمين مكثفين بما ورد منها في شهرة المحل .

تمارين على الباب الرابع

التمرين ١

١، ب، ج شركاء تضامن يقسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٢ : ٢ : ٢ :
١، بلغ صافي ربح الشركة في نهاية السنة ٨٠٠ ج، وقد اتفقوا على أن يزيد كل
منهم رأس ماله بمبلغ ٥٠٠ ج بأن يتنازل عن نصيبه من الربح في سبيل هذه
الزيادة ويدفع الباقي عليه نقداً. وقد نفذ هذا الاتفاق. والمطلوب إثبات
الاتفاق السابق في يومية الشركة.

التمرين ٢

حسن وسلامة شريكا تضامن رأس مال الأول ٥٠٠٠، ورأس مال الثاني
٦٠٠٠ والحساب الجارى للأول دائن بمبلغ ٢٥٠٠ والثاني دائن بمبلغ ١٧٠٠
ولقد قررا عدم سحب رصيديهما الجاريين وزيادة رأس مال الشركة بمبلغ
٤٠٠ ج مناصفة على أن يدفع كل منهما أو يقبض الباقي بعد تنفيذ هذا الاتفاق
والمطلوب إثبات ذلك في يومية الشركة.

التمرين ٣

كامل وبنى يقسمان الأرباح والخسائر بالتساوى. وقد أسفرت سنتهما
المالية عن خسائر قدرها ٥٠٠ ج وقد ضمن أرصدها بمبلغ ٣٠٠ ج عبارة
عن احتياطي لمقابلة الخسائر غير المنتظرة، وقد قررا زيادة رأس المال
بمبلغ ٨٠٠ مناصفة على أن يدفع كل منهما المستحق عليه نقداً بعد استهلاك
الخسارة ورصيد الاحتياطي. والمطلوب إثبات ذلك في يومية الشركة على
اعتبار أنه نفذ.

التحريين ٤

كانت نتيجة المتاجرة في السنوات السابقة خسارة على شركة يوسف ،
وحسنيين فكانت بعض أرصدة الميرانية الخاصة بالشركاء في ٣١ ديسمبر سنة
١٩٤٤ كما يلي :

رأس مال يوسف ٨٠٠٠ ج ، وحسابه الجارى المدين ٤٠٠٠ ج

» » حسنيين ٤٠٠٠ ج » » » ٤٢٠٠ ج

حساب قرض حسنيين ١٠٠٠ ج

ولقد قرر الشريكان زيادة رأس مال الشركة بمبلغ ٢٠٠٠ ج مناصفة على
أن يدفع كل منهما بعد تسوية حقوقهما في الشركة ما يسدد حصته في الزيادة
ولقد قدم يوسف بضاعة قدرت بمبلغ ١٥٠٠ ج والباقي دفعه تقدماً في بنك
الشركة : أما حسنيين فقد قدم كمبيالات لأمره ظهرها لأمر الشركة بمبلغ
٢٠٠٠ ج ، ودفع الباقي تقدماً في بنك الشركة .
والمطلوب إثبات ذلك في يومية الشركة .

التحريين ٥

أحمد ومحمود شريكا تضامناً لاحتيا وجود أموال فائضة في بنك الشركة
دون استثمار قررنا تخفيض رأس مال الشركة بمبلغ ٢٠٠٠ ج مناصفة . وقد
قبض الأول ٨٠٠ ج والثاني ٧٥٠ ج فوراً . والمطلوب إثبات ذلك في يومية
الشركة .

التحريين ٦

حسن وكمال يقسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٢ : ١ بلغ رصيد حساب
الأرباح والخسائر المدين في نهاية العام ٩٠٠ ج قررنا تخفيض رأس المال

بمبلغ ٥٠٠ مناصفة على أن يستهلك رصيد حساب الأرباح والخسائر المدين بجميعه مع ما يستدعيه من دفع كل شريك المستحق عليه نقداً . وقد نفذ هذا الاتفاق .

والمطلوب إثبات ذلك في يومية الشركة ..

التحريين ٧ :

الآتي بيان الميزانية العمومية لشركة فكرى ومنير في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ الذين يقسمان الأرباح والخسائر بالتساوى .

مطلوبات	١٢٠٠	بضاعة	٣٥٠٠
أوراق دفع	٨٠٠	أثاث	٣٠٠
رأس مال فكرى	٢٢٠٠	ذم	١٥٠٠
جارى فكرى	٣٠٠	أوراق قبض	٥٠٠
رأس مال منير	١٣٠٠	صندوق	٢٠٠
جارى منير	٢٠٠		
<u>٦٠٠٠</u>		<u>٦٠٠٠</u>	

وفي أول يناير انضم اليهما حسين الأعور بحصة الثلث في الأرباح بالشروط الآتية :

- (١) يدفع الشريك الجديد ٢٠٠٠ كرأس مال له .
 - (٢) أعيد تقدير البضاعة بمبلغ ٤٠٠٠ والأثاث بمبلغ ٢٠٠ و الذم بمبلغ ١٣٥٠ .
 - (٣) يدفع أو يقبض كل من فكرى ومنير مبلغاً بحيث يصير رأس مال كل منهما ٢٠٠٠ بعد إضافة الحساب الجارى .
- والمطلوب إثبات الاتفاق السابق في يومية الشركة وتصوير الميزانية العمومية للشركة الجديدة .

المعبرين ٨

- ١، ب > ، يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٢ : ٢ : ١ قرروا اشتراك
 د معهم بحصة الربع في الأرباح . وقدرُوا شهرة المحل في ذلك التاريخ ٤٠٠٠ ج
 والمطلوب إثبات القيود الخاصة بشهرة المحل في كل من الأحوال الآتية :
 (١) إذا دفع د نصيبه في شهرة المحل واستثمر المبلغ في الشركة .
 (٢) إذا تسلم كل شريك نصيبه من الشهرة ولم يبقه بالمحل .
 (٣) إذا لم يدفع الشريك الجديد شيئاً بل سمح لهم بفتح حساب للشهرة .

المعبرين ٩

حسن وفهمى يقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوى، والآتى بيان ميزانيتها	
في ٣١ / ١٢ / ١٩٤٤ ،	
٣٥٠٠ أصول مختلفة	٥٠٠ مطلوبات
٥٠٠ نقدية	١٧٥٠ رأس مال حسن
	١٧٥٠ رأس مال فهمى
<u>٤٠٠٠</u>	<u>٤٠٠٠</u>

وقد قررا ضم صبرى شريكا ثالثا الذى دفع ٢٥٠٠ في بنك الشركة منها
 ٥٠٠ ج نظير حصته في شهرة المحل على أن يعلى بها رأس مالى الشريكين
 والباقي كرأس مال له .
 والمطلوب إثبات ذلك في يومية الشركة وتصوير ميزانيتها الافتتاحية بعد
 دخول الشريك الثالث .

التحريم ١٠

المطلوب حل التمرين السابق على فرض أن صبرى لم يتمكن إلا من دفع نصيبه من رأس المال وسمح للشريكين بفتح حساب لشهرة المحل بمبلغ ٢٠٠٠ ج

التحريم ١١

نصر وحكيم وحامد يكونون شركة تضامن ويقتسمون الأرباح والخسائر فيها بنسبة رؤوس أموالهم ٤ : ٣ : ٣ (للاول والثاني ثم الثالث بهذا الترتيب) اتفقوا على قبول درويش شريكا رابعا اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٣٩ وكانت ميزانية الشركة في نهاية سنة ١٩٣٨ بالشكل الآتى :

أصول

٣٨٤٥ ج بنك — ١٩٠ ج صندوق — ٩٥٠ ج عقار — ١٨٠ ج أثاث — ٦٨٨٠ ج مدينون — ٣٢٥٠ ج بضاعة بالمخزن .

خصوم

٢٤١٥ ج دائنون — ٤٠٠ ج قرض حامد — ٤٠ ج عمولة مستحقة — ١٧٢ ج احتياطي ديون مشكوك فيها — ٤٠٠٠ ج رأس مال نصر — ٣٠٠٠ ج رأس مال حكيم — ٣٠٠٠ ج رأس مال حامد — ٧٥٢ ج حساب جارى حامد — ٨٣٦ ج حساب جارى نصر — ٦٨٠ ج حساب جارى حكيم .

فاذا تضمن الاتفاق بين الأربعة ما يأتى :

أولاً : أن تقدر الأصول الآتية للشركاء الأصليين .

الأثاث بمبلغ مائة جنيه ، والعقار ألف جنيه ، والبضاعة بالمخزن ٣٠٤٠ ج

ثانياً : أن تحتسب نتيجة إعادة التقدير لكل شريك من الشركاء الأصليين

بالنسبة التى كانوا يقتسمون بها الأرباح والخسائر .

ثالثاً : أن يدفع الشريك الجديد درويش مبلغ ٥٠٠ ج تقدراً فى بنك الشركة

الحساب جاری الشركاء الأصليين في نظير جهودهم للوصول بالشركة إلى الشهرة الحائزة لها .

رابعا : أن تتساوى رؤوس أموال الشركاء فتتساوى تبعاً لذلك نسبة توزيع نتيجة أعمال الشركة عليهم وذلك بأن :

(١) ينخفض رأس مال نصر بمبلغ ٨٠٠ ج تبقى في الشركة تحت طلبه والحسابه جاری .

(٢) يرفع رأس مال كل من حكيم وحامد بمبلغ ٢٠٠ ج تؤخذ من الحساب جاری لكل منهما .

(٣) يقدم درويش ٣٢٠٠ ج حصته في رأس مال الشركة بالشكل الآتي :
١٠٠٠ ج عقار — ٢٢٠٠ ج أوراق مالية مستثمرة .

المطلوب

١ — إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات تنفيذ الاتفاق السابق في يومية الشركة الأصلية .

ب — تصوير ميزانية افتتاحية للشركة الرباعية .

ج — توضيح الأسباب الداعية لفتح حساب رأس مال ثم حساب جار لكل شريك بدلا من جعلهما حسابا واحداً .

د — تصوير الحسابات الجارية للشركاء الثلاثة الأصليين .

(دبلوم التجارة المتوسطة سبتمبر ١٩٤٠)

التمرين ١٢

صلاح وبهاء شريكان متضامنان يقسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢

على التناظر والميزانية الآتية تبين حالة شركتهما في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٠ .

أصول	خصوم
شهرة محل ٢٤٠٠	رأس مال صلاح ١٢٥٠٠
أصول ثابتة أخرى ١٣٥٠٠	» » ٩٠٠٠
بضاعة ٦٥٠٠	٢١٥٠٠
٨٣٢٠ مدينون	٨٣٠ حساب جارى صلاح
٣٢٠ احتياطي الديون	٦٢٠ » » بهاء
٨٠٠٠	١٤٥٠
أوراق قبض ٢٦٥٠	قرض صلاح ٥٠٠٠
بنك ١٢٥٠	دائنون ٥٣٥٠
	أرباح العام ١٠٠٠
٣٤٣٠٠	٣٤٣٠٠

فإذا علمت أنهما اتفقا في أول يوليه في نفس السنة على قبول عزمي شريكا متضامنا بالشروط الآتية :

أولا : تقدر الأصول الآتية هكذا :

شهرة المحل ٥٠٠٠ البضاعة ٧٥٠٠

الأصول الثابتة الأخرى ١٢٠٠٠ المدينون ٧٩٠٠

ثانيا : يرحل حساب جارى كل شريك إلى رأس ماله على أن يدفع أو يقبض كل منهما ما يجعل رأس مال صلاح ١٦٥٠٠ + ورأس مال بهاء ١٠٠٠٠ .

ثالثا : يدفع عزمي كرأس مال له ٧٥٠٠ + في البنك لحساب الشركة .

أولا : إجراء القيود اللازمة في يومية الشركة لإثبات تنفيذ هذه الشروط بفرض أن الشركة ستستمر في استعمال دفاترها القديمة .

ثانيا : تصوير ميزانية الشركة بعد انضمام عزمي مباشرة .

(كلية التجارة — السنة الثالثة — مايو ١٩٤١)

حسن ومرقص شريكان في شركة تضامن ويقسمان الأرباح والخسائر
بنسبة ٣ : ٢ . ولقد رأيا توسيع عمل الشركة فاتفقا مع كوهين على أن
ينضم اليهما كشريك ثالث وقدما اليه ميزانية الشركة :
أصول الميزانية العمومية لشركة حسن ومرقص في ١ / ٩ / ٤٤ خصوم

رأس المال	أثاث	١٤٢٥
حسن ٤٠٠٠	بضاعة	٩٦٧٥
مرقص ٣٥٠٠	ذم بعد خصم ٣٢٥	٣٢١٧
٧٥٠٠	لاحتياطي الديون المشكوك فيها	
حساب جاري مرقص ١٦٢	أوراق قبض	٦٨٦٣
أوراق دفع ٨٤٥٤	بنك	٢٢٥
مطلوبات ٥٦٣٥	حساب جاري حسن	٣٤٦
٢١٧٥١		٢١٧٥١

وقد رضى حسن ومرقص باعادة تقدير أصول الشركة على النحو الآتي :

- (١) يقدر الأثاث بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه .
- (٢) تقدر البضاعة بمبلغ ١٠٥٠٠ جنيه على أن يكون بالزيادة احتياطي خاص
- (٣) يعتبر مبلغ ٤٢٠ جنيهاً ديناً مشكوكاً في تحصيله .
- (٤) تقدر شهرة المحل بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه يدفع كوهين نصيبه فيها فوراً مع حصته في رأس المال .

أما شروط الانضمام خلاف ما تقدم فهي :

- (١) يرفع رأس مال الشركة إلى ١٨٠٠٠ جنيه وتكون حصص الشركاء فيه بالتساوي فيدفع كل شريك فوراً ما يجعل حصته ٦٠٠٠ جنيه .
- (٢) توزع الأرباح والخسائر بالتساوي .

والمطلوب :

(١) إثبات الاتفاق في ٥ سبتمبر .

(٢) الميزانية الافتتاحية للشركة بعد الانضمام وتنفيذ الاتفاق .

(المعهد العالى سبتمبر ١٩٤٤)

التحريين ١٤

حداد وكريم ولطفى شركاء في شركة تضامن ويقتسمون الأرباح والخسائر
بنسبة ٢:٢:١ وفيما يلي بيان ميزانيتهم العمومية في ٣١ مارس سنة ١٩٤٤ :

الأصول :

٣٥٠٠ عقار — ٥٠٠ أثاث — ١٥٢٥ سيارات — ٣٤١٥ بضاعة
٢٢٥٠ ذم — ١٥٠٠ بنك — ٧٠ صندوق .

الخصوم :

٣٠٠٠ رأس مال حداد — ٢٥٠٠ رأس مال كريم — ١٥٠٠ رأس
مال لطفى ٥٠٠ قرض حداد — ١٠٠٠ احتياطي عام — ١٧٦٠ أوراق
دفع — ٢٥٠٠ مطلوبات .

وقد قرر الشركاء فيما بينهم ضم نوار كشريك رابع بحصة الربع
في الأرباح منذ أول أبريل بالشروط الآتية :

أولا — أن يعاد تقدير الأصول بالشكل الآتى :

٤٠٠٠ عقار — ٤٠٠ أثاث — ١٨٠٠ سيارات — ٣٥٠٠ بضاعة —

٢٠٥٠ ذمم .

ثانياً — أن يوزع الاحتياطي العام على الشركاء الثلاثة الأصليين بالنسبة
التي يقتسمون بها الأرباح لرفع قيم رؤوس أموالهم .

ثالثاً — أن تقدر شهرة المحل بمبلغ ١٥٠٠ ج فيفتح لها حساب في الدفاتر وتعلّى بقيمتها رؤوس أموال الشركاء الثلاثة الأصليين .

رابعاً — أن يدفع نوار ثلاثة آلاف جنيه تقدّاءً، أى ما يوازى ربع رأس مال الشركة الرباعية .

خامساً — أن يدفع أو يقبض كل من حداد وكريم ولطفي تقدّاءً ما ينقص أو يزيد عما يصل برؤوس أموالهم إلى الوضع ٤٠٠٠ ، ٤٠٠٠ ، ١٠٠٠ على التعاقب بعد مراعاة إضافة قيمة قرض حداد إلى رأس ماله .
فإذا علمت أن الشركة الجديدة سوف تستمر في استعمال دفاتر الشركة القديمة .

المطلوب :

- (١) اجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات الاتفاق السابق الذى نفذ فعلا .
- (٢) بيان حسابات رؤوس أموال الشركاء الثلاثة الأصليين فى الدفتر الأستاذ
- (٣) تصوير الميزانية العمومية الافتتاحية للشركة الرباعية عقب تنفيذ هذا الاتفاق مباشرة .

(دبلوم المعهد العالى يونية ١٩٤٤)

التحريين ١٥

١ ، ب ، ج شركاء يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٢ : ٢ : ١ وبمناسبة انفصال ج قدرت شهرة المحل بمبلغ ٣٠٠٠ ج ، ولم يكن لها حساب مفتوح فى الدفاتر ، والمطلوب إثبات ذلك فى يومية الشركة بالطرق الثلاث التى تعلمتها .

التحريين ١٦

حامد ومجد ومحمود يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٢ : ٢ : ١ والآتي بيان ميزانيتهم في أول يناير سنة ١٩٤٥ .

رأس مال حامد	٣٠٠٠	شهرة محل	٢٤٠٠
رأس مال مجد	٣٠٠٠	عقار	٢٠٠٠
رأس مال محمود	٢٠٠٠	أثاث	٣٠٠
جاري حامد	٦٠٠	بضاعة	٣٦٠٠
جاري مجد	٦٠٠	٢٥٠٠ ذمم	
جاري محمود	٣٠٠	احتياطي	٣٠٠
قرض محمود	٥٠٠		٢٢٠٠
مطلوبات	٢٠٠٠	أوراق قبض	١٠٠٠
أوراق دفع	١٠٠٠	صندوق	١٥٠٠
	<u>١٣٠٠٠</u>		<u>١٣٠٠٠</u>

ونظرا لاعتلال صحة محمود فقد تقرر أن ينفصل، وبمناسبة ذلك أعيد تقدير قيم الأصول بالشكل الآتي :

تقدر شهرة المحل بمبلغ ٤٠٠٠ ج والنمم بمبلغ ٢١٠٠ ج والعقار ٢٥٠٠ ج والأثاث ٢٥٠ ج .

وقد سويت حقوق محمود بأن استلم ١٠٠٠ ج نقدية وحوالت له أوراق قبض بمبلغ ٨٠٠ وقبلت الشركة لأمره كميالة تستحق الدفع بعد ستة أشهر .

والمطلوب : اثبات الاتفاق السابق في يومية الشركة وتصوير ميزانيتها الافتتاحية عقب تنفيذ الشروط السابقة مباشرة .

كامل وحازم شريكان متضامنان يقسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٣:٢
على التابع والآتي بيان ميزانيتها العمومية بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠.
أصول
خصوم

جنيه		جنيه	
٢٧٠٠	أصول ثابتة	٣٨٠٠	رأس مال كامل
١٢٠٠	بضاعة	٢٧٠٠	رأس مال حازم
٢٦٤٠	مدينون	١٨٠	احتياطي الديون المشكوك فيها
٨٢٥	أوراق مالية	٢٦٢٠	دائنون
١٩٠٠	بنك		
٣٥	صندوق		
<u>٩٣٠٠</u>		<u>٩٣٠٠</u>	

فإذا علمت أنه بمناسبة عدم إمكان حازم مباشرة أعماله في الشركة نظراً لضعف صحته فقد اتفق مع شريكه كامل على أن يبيع له حصته بعد عمل التعديلات الآتية :

- | | | |
|-------|-------------------------|-------------|
| (١) | تقدر شهرة المحل بمبلغ | ١٥٠٠ جنيه |
| (٢) | » الأصول الثابتة بمبلغ | ٢٥٠٠ » |
| (٣) | » الأوراق المالية بمبلغ | ٨٠٠ » |
| (٤) | » المدينين بمبلغ | ٢٤٠٠ » |
| (٥) | تقدر البضاعة بمبلغ | ١٣٥٠ جنيهاً |

وقد اتفقا أيضاً على أن يأخذ حازم نصف المستحق له بعد عمل التعديلات السابقة نقداً والباقي يبقى بصفة قرض يسدد على ثلاث سنوات بفائدة ٨ ٪ سنوياً .

فإذا علمت أن خليل توفى في ٣٠ إبريل سنة ١٩٤١ وكان عقد الشركة ينص على ما يأتي :

(١) أن تقدر شهرة المحل (على أن لا يظهر لها حساب في الدفاتر) بثلاثة أمثال متوسط أرباح الشركة لمدة الثلاث سنوات الأخيرة وقد كانت هذه الأرباح كالآتي :

٣٩٠٠ جنيه ، ٢٧٠٠ جنيه ، ٤٢٠٠ جنيه على التوالي

(٢) لملافاة عمل جرد وقت الوفاة لمعرفة نصيب الشريك المتوفى في الأرباح تحسب فائدة على رأس ماله بواقع ١٠٪ سنويا ابتداء من أول المدة التجارية لغاية تاريخ الوفاة .

(٣) أن تحتسب أيضا فائدة على رأس المال بواقع ٥٪ سنويا لغاية تاريخ الوفاة .

(٤) أن لا تحتسب فائدة على الحسابات الجارية للشركاء . وقد كان رصيد الحساب الجارى الدائن لخليل عند الوفاة مبلغ ٦٥٠ ج م

(٥) إن جميع ما يستحق للشريك المتوفى تحتسب له فائدة بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ الوفاة لغاية تاريخ السداد .

وفي ٣١ مايو ١٩٤١ تحصل الشركاء على القيمة الاسمية لبوليصة التأمين مبلغ وقدره ٦٠٠٠ ج م ثم عمل راغب وصادق بوليصة تأمين على الحياة جديدة بنفس المبلغ .

وفي ٣٠ يونية ١٩٤١ دفع كل من راغب وصادق مبلغ ٧٠٠٠ ج م تقدا لزيادة رأس مالهما على أن يقسما الأرباح والخسائر بالتساوى . وفي نفس التاريخ دفع جميع المستحق لورثة الشريك المتوفى .

والمطلوب :

- أولاً — تصوير حساب ورثة الشريك المتوفى كما يظهر في ٣٠
يونية ١٩٤١
- ثانياً — بيان أثر العمليات السابقة على حساب البنك
- ثالثاً — تصوير حساب رأس مال راغب وصادق كما يظهران في ٣٠
يونية ١٩٤١

(كلية التجارة — سنة ثالثة مايو ١٩٤٢)

الباب الخامس

تصفية شركات التضامن

معنى التصفية :

يقصد بالتصفية في أبسط صورها تحويل ممتلكات الشركة إلى نقود وتقسيم هذه النقود بين مستحقيها بالترتيب الذي يقرره القانون أى بالترتيب الآتى :

أولاً — المصاريف القضائية ومصاريف التصفية .

ثانياً — الدائنون غير الشركاء .

أ — الديون الممتازة برهن .

ب — الديون العادية .

ثالثاً — القروض التى للشركاء .

رابعاً — حسابات الشركاء أى حسابات رؤوس أموالهم وحساباتهم الجارية

أسباب التصفية

(١) هلاك رأس المال — ويجب أن يراعى هلاكه فعلا فلو كان مؤمنا عليه

وفقد فى الحريق لا يعتبر ذلك هلاكاً .

(٢) انتهاء العمل الذى أنشئت الشركة لانجازه .

(٣) انقضاء مدة الشركة .

(٤) ارادة جميع الشركاء .

(٥) موت أحد الشركاء أو الحجر عليه أو إفلاسه .

(٦) انفصال أحد الشركاء عن الشركة إذا كانت مدة الشركة ليست معينة .

أنواع التصفية واختيار المصفي :

التصفية إما اختيارية أو اختبارية وتحت إشراف المحكمة أو إجبارية .
ويعين مصف يختاره الشركاء في الحاليتين الأوليين وتعيينه المحكمة في الحالة الأخيرة

أعمال المصفي

ينحصر عمل المصفي فيما يلي :

(١) إنجاز الأعمال التي التزمت بها الشركة قبل انقضاءها وذلك لأن حل الشركة ليس سبباً لالغاء تعهداتها قبل الغير .

(٢) تحصيل الديون التي للشركة على الغير ويدخل في ذلك مطالبته الشركاء

بالباقى من قيم حصصهم إن كان في ذمتهم شيء منها ورأى ضرورة لمطالبتهم

(٣) دفع ما على الشركة من الديون لدائنيها بعد الحصول على خصم منهم إن أمكن .

(٤) يمثل الشركة أمام القضاء في كل ما يتعلق بالتصفية .

(٥) يبيع أموال الشركة عقاراً كانت أو منقولات بالمزاد العلني أو بالتراضي أيهما الأصلح .

ومن واجباته جرد أموال الشركة بحضور الشركاء ، والتحقق من حصول

النشر عن حل الشركة ، ومطالبة المدير بتقديم حساب عن عمله إلى وقت

التصفية ، ويقدم المصفي حساباً عن تصرفاته للمحكمة إن كان معيناً من قبلها

أو للشركاء إن كان معيناً من قبلهم .

قيود التصفية

الغرض من قيود التصفية هو إقفال الحسابات المفتوحة في دفاتر الشركة

سواء أكانت مدينة أو دائنة ، وتحديد المكسب أو الخسارة الناشئة من عملية

التصفية ، وتوزيع هذه النتيجة على الشركاء . ولأجل هذا الغرض ننصح للقارئ أن يتبع الخطوات الآتية :

(١) اقفل حسابات الأصول المعدة للبيع أو للتوزيع بجعل حسابات هذه الأصول دائنة بالقيمة المثبوتة بها في الدفاتر . وجعل حساب التصفية مدينا بهذه القيمة . أما حساب الصندوق أو البنك فلا يقفلان مع حساب التصفية لأن حساب التصفية في جانب منه يمثل الأصول التي تسلمها المصفي بقيمتها المثبوتة بها في الدفاتر والمعدة للبيع أو للتوزيع كما ذكرنا .

أما الأصول التي لها احتياطات خاصة فتقفل مع حساب التصفية بعد أن يرحل إليها الاحتياطي الخاص بها بفرض أن ضمن الأصول وجدت الذمم ومبلغها ٣٠٠٠ ج ووجدت مبلغ ٢٠٠ ج احتياطي الديون المدومة فيظهر حساب الذمم هكذا .

> / الذمم

٢٠٠ من احتياطي الديون
٢٨٠٠ من التصفية

٣٠٠٠ إلى الرصيد

(٢) اجعل حساب الصندوق مدينا وحساب التصفية دائناً بجميع المتحصل من بيع الأصول :

(٣) لو أخذ أحد الشركاء بعض الأصول لحسابه الخاص فاجعل حساب رأس ماله مدينا وحساب التصفية دائناً بالقيمة التي حسبت بها هذه الأصول .

(٤) اجعل حساب التصفية مدينا وحساب الصندوق دائناً بالمصاريف التي تصرف في سبيل التصفية .

(٥) اجعل حساب الصندوق دائناً وحسابات المطلوبات مدينة عند ما يسدد المستحق لهم .

(٦) إذا ظهر أثناء التصفية أن ديناً (Contingent Liability) لم يكن مشبوتاً في الدفاتر فاستحق بموجب حكم قضائي بالزام الشركة بدفع مبلغ ما ، فاجعل حساب التصفية مديناً وحساب الصندوق دائناً بمثل هذه المبالغ .
(٧) اجعل حساب الدائنين مديناً بالخصم الذي قد يسمحون به وحساب التصفية دائناً بهذه المبالغ .

(٨) لاحظ أن حساب التصفية جعل مديناً بالأصول حسب القيم المشبوتة بها في الدفاتر وبالديون التي تظهر عند التصفية ومصاريف التصفية وكل هذه المبالغ تمثل تكاليف وخسائر . وقد جعلناه دائناً بالمتحصل من بيع الأصول وبالخصم الذي يسمح به الدائنون وهذا الجانب يمثل أرباحاً . والفرق بين الجانب المدين والجانب الدائن من حساب التصفية يمثل صافي الربح أو الخسارة عند التصفية . ولذلك يقفل حساب التصفية مع رؤوس أموال الشركاء بتوزيع صافي الربح أو صافي الخسارة بالنسبة التي يقتسمون بها الأرباح والخسائر .

(٩) إذا اتضح بعد توزيع نتيجة حساب التصفية على الشركاء أن أحدهم أصبح رصيد حساب رأس ماله مديناً فيتحتم عليه أن يدفع هذا الرصيد المدين في الصندوق حتى يتسنى للمصفي أن يعطى كل ذي حق حقه .

(١٠) فإذا سرت على هذا النمط وجدت أن رصيد حساب الصندوق المدين يوازى تماماً لرصد الحسابات الدائنة لرؤوس أموال الشركاء . وقد فضلنا أن نورد الأمثلة المختلفة الآتية إيضاحاً للقواعد السابقة حتى تثبت في ذهن القارئ :

مثال ١ : انتهاء التصفية بربح أو بخسارة لا تتعدى رؤوس الأموال

١ ، ب شريكاً تضامناً تقسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢ والآتي بيان ميزانيتها في ٣١ / ١٢ / ٤٤

خصوم

أصول

٤٠٠٠ رأس مال أ
٣٠٠٠ رأس مال ب
٢٠٠٠ قرض أ
٣٧٤٠ دائنون

١٢٧٤٠

١٠٠٠ شهرة المحل
١٤٢٠ عقار ومباني
٥٠٠٠ بضاعة
٣٦٢٠ مدينون
١٧٠٠ صندوق

١٢٧٤٠

وقد قررا تصفية الشركة فحصل من المدينين ٣٢٠٠ ج ومن البضاعة ٥٠٠٠ ج
والعقار بيع بمبلغ ١٦٠٠ ج ولم تبع شهرة المحل بشيء وقد بلغت مصاريف
التصفية ١٠٠ ج وقد سدد الدائنون بعد أن سمحوا بنخصم ١٤٠ ج
والمطلوب تصوير حسابات التصفية في الأستاذ .

ح/ التصفية

٨٨٠٠ من الصندوق
١٤٠ من الدائنين
٢٢٠٠ من رؤوس الأموال
١٣٢٠ أ
٨٨٠ ب

١١١٤٠

١١٠٤٠ إلى الأصول المختلفة
١٠٠ إلى الصندوق (م تصفية)

١١١٤٠

ح/ رأس مال أ

٤٠٠٠ من الرصيد

٤٠٠٠

١٣٢٠ إلى التصفية
٢٦٨٠ إلى الصندوق

٤٠٠٠

ح/ رأس مال ب

٨٨٠ إلى التصفية	٣٠٠٠ من الرصيد
٢١٢٠ إلى الصندوق	
<u>٣٠٠٠</u>	<u>٣٠٠٠</u>
ح/ الصندوق	

١٧٠٠ إلى الرصيد	١٠٠ من التصفية (مصاريف)
٨٨٠٠ إلى التصفية	٣٦٠٠ من الدائنين
	٢٠٠٠ من قرض ا
	٢٦٨٠ من رأس مال ا
	٢١٢٠ من رأس مال ب
<u>١٠٥٠٠</u>	<u>١٠٥٠٠</u>

هذه هي حسابات التصفية الهامة التي يطلب منك عملها. أما باقي الحسابات فتظهر هكذا .

ح/ شهرة المحل

١٠٠٠ رصيد ٤٤/١٢/٣١	١٠٠٠ من ح/ التصفية
وتظهر حسابات العقار والبضاعة والمدينون مثل حساب شهرة المحل ولا داعي لتصويرها .	

ح/ قرض ا

٢٠٠٠ إلى الصندوق	٢٠٠٠ رصيد ٤٤/١٢/٣١
ح/ الدائنين	

١٤٠ إلى التصفية	٣٧٤٠ من الرصيد
٣٦٠٠ إلى الصندوق	
<u>٣٧٤٠</u>	<u>٣٧٤٠</u>

أما قيود اليومية التي تسبق هذه الحسابات في الأستاذ فتظهر بالشكل الآتي

إلى مذكورين	من > / التصفية		١١٠٤٠
» شهرة المحل		١٠٠٠	
» العقار والمباني		١٤٢٠	
» البضاعة		٥٠٠٠	
» المدينين		٣٦٢٠	
اقفال الحسابات المذكورة بترحيلها إلى حساب التصفية			
إلى التصفية	من الصندوق	٨٨٠٠	٨٨٠٠
إثبات المتحصل من الأصول بعد تحصيلها وبيعها			
إلى > / الصندوق	من > / التصفية	١٠٠	١٠٠
إثبات مصاريف التصفية			
إلى مذكورين	من الدائنين		٣٧٤٠
» الصندوق		٣٦٠٠	
» التصفية		١٤٠	
إثبات وفاء الدائنين بعد أن سمحوا بمبلغ ١٤٠ ج			
إلى التصفية	من مذكورين	٢٢٠٠	
	رأس مال أ		١٣٢٠
	رأس مال ب		٨٨٠
اقفال حساب التصفية بتوزيع صافي الخسارة على الشريكين			
	بنسبة ٣ : ٢		
إلى الصندوق	من مذكورين	٦٨٠٠	
	قرض أ		٢٠٠٠
	رأس مال أ		٢٦٨٠
	رأس مال ب		٢١٢٠
اقفال الحسابات المذكورة بتوزيع الباقي في الصندوق			
عليها .			

مثال ٢ : انهاء التصفية بخسارة بتعدي نصيب أحد الشركاء فيها أو

بعضهم رأس مال مع قدرة الشريك على السداد :

خصوم

أصول

مطلوبات	٣٥٠٠	عقار	١٥٠٠ +
أوراق دفع	٦٠٠	أثاث	٥٠٠
رأس مال أ	٣٥٠٠	بضاعة	٣٥٠٠ +
رأس مال ب	٣٥٠٠	٢٥٠٠ ذمم	+ ٢٥٠٠
رأس مال ج	١٥٠٠	احتياطي الديون	٢٠٠ +
			٢٣٠٠
		أوراق مالية	١٠٠٠ +
		صندوق	٧٠٠
		مدفوعات مقدمة	١٠٠ +
		أرباح وخسائر	٣٠٠٠ -
	<u>١٢٦٠٠</u>		<u>١٢٦٠٠</u>

وعلى أثر توالى الخسائر قرروا تصفية الشركة وقد قام بعملية التصفية مقابل عمولة ٢٪ من المبالغ المحصلة، وقد حصل من الذمم ١٨٠٠ ج وأخذ الأوراق المالية لحسابه بمبلغ ٨٠٠ ج . وبيعت البضاعة بمبلغ ١٢٠٠ ج والعقار بمبلغ ٨٠٠ ج . ولم يحصل شيء من المدفوعات المقدمة .

وقد ظهر دين مقداره ٦٠٠ ج . لم يكن مقيداً بالدفاتر . وبلغت مصاريف التصفية الأخرى ١٥٠ ج .

فاذا كانوا يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوى وأن ح تمكن من دفع المطلوب منه وأن المطلوبات دفعت بالكاملها بعد أن تنازلوا عن ١٠٪ فالمطلوب تصوير حسابات التصفية اللازمة في دفتر أستاذ الشركة .

/> التصفية

من الصندوق	٣٨٠٠	إلى الأصول المختلفة	١١٩٠٠
من حساب ا	٨٠٠	إلى الصندوق	١٥٠
من أوراق الدفع	٦٠	إلى الصندوق	٥٤٠
من المطلوبات	٣٥٠	إلى ا />	٧٦
من رأس مال ا	٢٥٥٢		
من رأس مال ب	٢٥٥٢		
من رأس مال ج	٢٥٥٢		
	<u>١٢٦٦٦</u>		<u>١٢٦٦٦</u>

/> رأس ا

من الرصيد	٣٥٠٠	إلى التصفية (أوراق مالية)	٨٠٠
من التصفية (عمولة)	٧٦	إلى التصفية (نصيبه من	٢٥٥٢
		الحسارة)	
		إلى الصندوق	٢٢٤
	<u>٣٥٧٦</u>		<u>٣٥٧٦</u>

/> رأس مال ب

من الرصيد	٣٥٠٠	إلى التصفية	٢٥٥٢
		إلى الصندوق	٩٤٨
	<u>٣٥٠٠</u>		<u>٣٥٠٠</u>

/> رأس مال ج

من الرصيد	١٥٠٠	إلى التصفية	٢٥٥٢
من الصندوق	١٠٥٢		
	<u>٢٥٥٢</u>		<u>٢٥٥٢</u>

ح/ الصندوق

٧٠٠ إلى الرصيد	١٥٠ من التصفية (مصاريف)
٣٨٠٠ » التصفية	٥٤٠ » التصفية
١٠٥٢ » رأس مال ج	٣١٥٠ » المطلوبات
	٥٤٠ » أوراق الدفع
	٢٢٤ » رأس مال أ
	٩٤٨ » رأس مال ب
<u>٥٥٥٢</u>	<u>٥٥٥٢</u>

يلاحظ أن هذا المثال علاوة على معالجة مسألة تعدى نصيب الشريك من الخسارة لرأس ماله فقد اشتمل على النقاط الآتية :

- (١) وجود رصيد مدين للأرباح والخسائر بالميزانية عند التصفية .
 - (٢) وجود احتياطي للديون المعدومة .
 - (٣) استيلاء أحد الشركاء لبعض أصول الشركة سداداً لجزء من حصته .
 - (٤) ظهور دين عند التصفية لم يكن مقيداً بالدفاتر .
 - (٥) تنازل الدائنين عن جزء مما لهم .
- ويلاحظ القارئ أننا عالجتنا كل هذه الأمور حسب القواعد التي ذكرناها سابقاً .

مثال ٣ : تعدى نصيب خسارة الشريك لرأس ماله وعدم قدرته على الوفاء :

في هذه الحالة تقسم خسائر التصفية بين جميع الشركاء بنفس النسبة التي توزع بها الأرباح والخسائر . أما الرصيد المدين بحساب الشريك المعسرف فيقسم بين باقي الشركاء بنسبة رؤوس أموالهم . وقد اتبعت هذه الطريقة في المجلة

منذ عام ١٩٠٣ حيث صدر حكم في قضية « جازر ضد مري » قضى بتوزيع خسارة الإعسار بين الشركاء المؤسسين بنسبة رؤوس أموالهم التي ظهرت في ميزانية الشركة عند بدء تصفيها . والسبب في ذلك أن هذه الخسارة ليست خسارة عادية فهي لم تنشأ عن أعمال الشركة ولكنها نشأت عن عجز أحد الشركاء عن القيام بدفع ماعليه، وإذن فلا يمكن اعتبارها من نوع الخسارة التي اتفق الشركاء على تقسيمها في عقد الشركة، ولذا يجب أن يتحمل بها الشركاء المؤسسون كل بما يتناسب مع نصيبه في رأس مال الشركة .

الميزانية الآتية تبين حالة شركة التضامن المعروفة باسم ا وشريكه في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

أرصدة مدينة

أرصدة دائنة

رأس مال ا	٢٢٠٠	بنك	٢٠٠٠
رأس مال ب	١٨٠٠	خسارة التصفية	٦٣٠٠
رأس مال ح	١٥٠٠		
دائنون	٢٨٠٠		
	<u>٨٣٠٠</u>		<u>٨٣٠٠</u>

والمطلوب : تصوير الحسابات اللازمة لبيان نتيجة التصفية مع العلم بأن الشريك ح معسر وأن الشركاء يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢ : ٢ على التوالي .

ح/ التصفية

من حسابات مختلفة		إلى الرصيد	٦٣٠٠
رأس مال ا	٢٧٠٠		
رأس مال ب	١٨٠٠		
رأس مال ح	١٨٠٠		
	<u>٦٣٠٠</u>		<u>٦٣٠٠</u>

ح/ رأس مال أ

إلى التصفية	٢٧٠٠	من الرصيد	٢٢٠٠
رأس مال ح	١٦٥	من البنك	٦٦٥
	<u>٢٨٦٥</u>		<u>٢٨٦٥</u>

ح رأس مال ب

إلى التصفية	١٨٠٠	من الرصيد	١٨٠٠
إلى رأس مال ح	١٣٥	من البنك	١٢٥
	<u>١٩٣٥</u>		<u>١٩٣٥</u>

رأس مال ح (المعسر)

إلى التصفية	١٨٠٠	من الرصيد	١٥٠٠
		من حسابات مختلفة	
		رأس مال أ	١٦٥
		رأس مال ب	١٣٥
			<u>٣٠٠</u>
	<u>١٨٠٠</u>		<u>١٨٠٠</u>

ح البنك

إلى الرصيد	٢٠٠٠	من الدائنين	٢٨٠٠
إلى رأس مال أ	٦٦٥		
إلى رأس مال ب	١٣٥		
	<u>٢٨٠٠</u>		<u>٢٨٠٠</u>

ملحوظة :

قسمنا خسارة التصفية بين الشركاء بنسبة الأرباح والخسائر فوجدنا أن نصيب الشريك المعسر من هذه الخسارة ١٨٠٠ ج وهذا يزيد على رأس ماله بمبلغ ٣٠٠ ج فوزعنا هذه الزيادة على الشريكين الآخرين بنسبة رأسى مالهما أى بنسبة ١١ : ٩ إذ جعلنا حساب رأس مال الشريك المعسر دائناً وحسابى رأسى مال الشريكين الآخرين مدينين . وقد قام هذان الشريكان بدفع ماعليهما فجعلنا حسابى رأس مالهما دائنين وحساب البنك مديناً ، وحيث أن أمكن سداد الدائنين .

مثال ٤ : تعدى الخسارة رأس مال الشركة والشركاء فى حالة إعسار .

هنا يضطر الدائنون إلى التنازل عن جزء من ديونهم ثم يقتسمون أموال الشركة فيما بينهم قسمة الغرماء . وإليك صورة الحسابات فى المثال السابق على فرض أن جميع الشركاء معسرون .

ح التصفية

٦٣٠٠	إلى الرصيد	٨٠٠	من الدائنين
			من حسابات مختلفة
		$٢٣٥٧\frac{1}{4}$	رأس مال أ
		$١٥٧١\frac{3}{4}$	رأس مال ب
		$١٥٧١\frac{3}{4}$	رأس مال ج
		<u>٥٥٠٠</u>	
		<u>٦٣٠٠</u>	
			ح الدائنين

٢٠٠٠	إلى البنك	٢٨٠٠	من الرصيد
٨٠٠	إلى التصفية		
		<u>٢٨٠٠</u>	

> رأس مال أ

من الرصيد	٢٢٠٠	إلى التصفية	٢٣٥٧ $\frac{١}{٧}$
من رأس مال ب	١٥٧ $\frac{١}{٧}$		
	<u>٢٣٥٧$\frac{١}{٧}$</u>		<u>٢٣٥٧$\frac{١}{٧}$</u>
رأس مال ج			

من الرصيد	١٥٠٠	إلى التصفية	١٥٧١ $\frac{٣}{٧}$
من رأس مال ب	٧١ $\frac{٣}{٧}$		
	<u>١٥٧١$\frac{٣}{٧}$</u>		<u>١٧٥١$\frac{٣}{٧}$</u>
> رأس مال ب			

من الرصيد	١٨٠٠	إلى التصفية	١٥٧١ $\frac{٣}{٧}$
		إلى حسابات مختلفة	
		رأس مال أ	١٥٧ $\frac{١}{٧}$
		رأس مال ب	٧١ $\frac{٣}{٧}$
			<u>٢٢٨$\frac{٤}{٧}$</u>
	<u>١٨٠٠</u>		<u>١٨٠٠</u>
> البنك			

من الدائنين	٢٠٠٠	إلى الرصيد	٢٠٠٠
-------------	------	------------	------

ملحوظة :

بما أن جميع الشركاء في حالة إعسار فيتحتم على الدائنين أن يكتفوا بالنقدية التي لدى الشركة وأن يتنازلوا عن الباقي لهم فيعتبر هذا الجزء ربحاً للشركة

ويجعل حساب التصفية دائنائه وحساب الدائنين مدينا . ويلاحظ هنا أن رصيد حساب التصفية يساوى بالضبط مجموع ما للشركاء . ثم يقسم هذا الرصيد على هؤلاء الشركاء بنسبة الأرباح والخسائر . فإذا ظهر أن لهذه الحسابات أرصدة قفلت مع بعضها كما في المثال السابق وتمثل هذه الأرصدة ما تحمله بعض الشركاء بالنيابة عن البعض الآخر .

انضمام شركة تضامن إلى أخرى أو تحويلها إلى شركة مساهمة

يحصل في كثير من الأحيان أن تنضم شركتا تضامن أو أكثر لتكوين شركة تضامن واحدة تقريبا للمنافسة ، وحباً في الاقتصاد في النفقات وبالتالي رغبة في زيادة الأرباح . وقد تتحول شركة التضامن إلى شركة مساهمة لتوسيع أعمالها وللاتفاف من مزايا شركات المساهمة .
وسواء انضمت شركة التضامن إلى شركة أخرى أو تحولت إلى شركة مساهمة فتعتبر أن الشركة الأولى قد صفت .

خطوات العمل عند التحويل إلى شركة مساهمة

- أولاً — يفتح حساب للتصفية يجعل مدينا بما يأتي :
(١) الأصول التي استولت عليها الشركة المساهمة وذلك بقيمتها كما هي في الميزانية التي وضعت قبل التصفية .
- (٢) الخسائر إن وجدت مثل رصيد الأرباح والخسائر المدين .
ويجعل حساب التصفية دائنًا بما يأتي :
- ١ — الخصوم التي تعهدت بدفعها الشركة المساهمة بما فيها الاحتياطيات الخاصة إن وجدت .

ب — ثمن البيع الذى تعهدت بدفعه الشركة الجديدة ، وقد يكون هذا الثمن مكونا من أسهم فى الشركة الجديدة أو سندات أو نقدية .
ويوزع رصيد هذا الحساب بين الشركاء بنسبة توزيع الأرباح والخسائر
ثانياً — يفتح حساب للشركة الجديدة المساهمة ويجعل مديناً بالثمن المتفق عليه الذى قد يكون مكونا من أسهم وسندات ونقدية ودائناً بما قامت بسداده من هذه القيم .

ثالثاً — تقفل حسابات الشركاء الدائنة بجعلها مدينة بما يسدد لها من عناصر هذه الثمن سواء أ كانت مكونة من نقدية أو أسهم وسندات مع ملاحظة توزيع الأسهم والسندات بين الشركاء حسب نسبة رؤوس أموالهم النهائية ومراعاة أن عدد الأسهم التى يتسلمها الشريك يجب أن يكون صحيحاً ، فلا يجوز أن يأخذ كسراً من السهم ويكمل باقى المستحق له نقداً .

مآل ٥

الآتى بيان ميزانية شركة ١ ، ب المتضامين والذين يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٢ : ١ على التناظر وذلك فى أول يناير سنة ١٩٤٤ .

خصوم	أصول		
مطلوبات	٢٧٠٠	شهرة المحل	١٠٠٠ —
أوراق دفع	٩٠٠	مبان	٥٠٠٠ —
قرض	٤٠٠	عدد وآلات	٢٥٠٠ —
رأس مال ا	٨٠٠٠	بضاعة	٣٠٠٠ —
» » ب	٥٠٠٠	مدينون	٣١٠٠
	<u>١٣٠٠٠</u>	احتياطي الديون	<u>٢٠٠</u>
			٢٩٠٠ —
		أوراق قبض	٨٠٠ —
		استثمارات	٦٠٠
		بنك	١٢٠٠٠ —
	<u><u>١٧٠٠٠</u></u>		<u><u>١٧٠٠٠</u></u>

وقد اتفق الشريكان في ذلك التاريخ مع شركة مساهمة على الشروط الآتية :

١ — تشتري الشركة المساهمة أصول شركة التضامن ماعدا الاستثمارات وتقدر الأراضي والمباني بمبلغ ٦٠٠٠ .

ب — تتعهد الشركة المساهمة بديون شركة التضامن ماعدا القرض الذي دفعته شركة التضامن نقداً .

ج — ينتقل البنك إلى الشركة المساهمة ضمن الأصول .

د — يكون ثمن الشراء ١٨٩٥٠ ج يسدد كما يأتي :

٩٥٠٠ ج سندات

٧٦٠٠ ج أسهما عادية

والباقي نقداً .

والمطلوب تصوير الحسابات اللازمة في أستاذ شركة التضامن مع العلم بأنها باعثة الاستثمارات بمبلغ ٤٥٠ ج وأن الشريكين اقتسما الأسهم والسندات فيما بينهما بنسبة رأسي مالهما بعد التعديل .

/> /التصفية

من المطلوبات	٢٧٠٠	إلى حسابات مختلفة (جملة)	١٧٢٠٠
» أوراق الدفع	٩٠٠	الأصول التي انتقلت	
» احتياطي الديون	٢٠٠	إلى الشركة المساهمة	
المعدومة		إلى رؤوس الأموال	٦٠٠٠
» البنك	٤٥٠	أ	٤٠٠٠
» الشركة المساهمة	١٨٩٥٠	ب	٢٠٠٠
	<u>٢٣٢٠٠</u>		<u>٢٣٢٠٠</u>

/> /القرض

٤٠٠ من الرصيد	٤٠٠ البنك
---------------	-----------

/> /رأس مال أ

من الرصيد	٨٠٠٠	إلى السندات	٦٠٠٠
من التصفية	٤٠٠٠	» الأسهم	٤٨٠٠
		» البنك	١٢٠٠
	<u>١٢٠٠٠</u>		<u>١٢٠٠٠</u>

/> /رأس مال ب

من الرصيد	٥٠٠٠	إلى السندات	٣٥٠٠
» التصفية	٢٠٠٠	» الأسهم	٢٨٠٠
		» البنك	٧٠٠
	<u>٧٠٠٠</u>		<u>٧٠٠٠</u>

ح / الشركة المساهمة

من السندات	٩٥٠٠	إلى التصفية	١٨٩٥٠
» الأسهم	٧٦٠٠		
» البنك	١٨٥٠		
	<u>١٨٩٥٠</u>		<u>١٨٩٥٠</u>

ح / السندات

من رأس مال أ	٦٠٠٠	إلى الشركة المساهمة	٩٥٠٠
» رأس مال ب	٣٥٠٠		
	<u>٩٥٠٠</u>		<u>٩٥٠٠</u>

ح / الأسهم

من رأس مال أ	٤٨٠٠	إلى الشركة المساهمة	٧٦٠٠
» رأس مال ب	٢٨٠٠		
	<u>٧٦٠٠</u>		<u>٧٦٠٠</u>

ح / البنك

من القرض	٤٠٠	إلى التصفية	٤٥٠
» رأس مال أ	١٢٠٠	» الشركة المساهمة	١٨٥٠
» رأس مال ب	٧٠٠		
	<u>٢٣٠٠</u>		<u>٢٣٠٠</u>

يلاحظ أن حساب التصفية جعل مدينا بجمع الأصول بما فيها الاستثمارات التي لم تأخذها الشركة المساهمة . وجعل دائما بالثمن المتفق عليه وبالمطلوبات التي تعهدت بها الشركة وبالمبلغ المتحصل في بيع الاستثمارات . فالجانب المدين

من حساب التصفية يمثل التكاليف والجانب الدائن يمثل الإيراد والفرق بين الجانبين يمثل الربح والخسارة . وقد درجت المطلوبات في الجانب الدائن لأنه في الواقع أن الشركة المساهمة علاوة عن دفعها الثمن المقدر ، وهو ١٨٩٥٠ سوف تقوم بسداد هذه المطلوبات .

تحويل شركة تضامن إلى .

انضمام شركة تضامن إلى أخرى :

مثال ٦ :

الميزانيتان الآتيتان تمثلان حالة شركتي التضامن المعرفتين باسم ا ، ب و ، د بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٤٥ .

خصوم

أصول

ا ، ب ، د ، ح

ا ، ب ، ح ، د

رأس مال ا	٤٠٠٠	شهرة محل	٢٠٠٠	١٠٠٠
» » ب	٣٠٠٠	عقار	١٢٠٠	٢٥٠٠
» » ح	٤٠٠٠	بضاعة	٤٧٥٠	٣٨٠٠
» » د	٤٠٠٠	مدينون	٢٨٠٠	١٨٠٠
دائنون	٢١٠٠	صندوق		٢١٠
جاري ا	٢١٠	بنك	٤٥٠	
قرض ح	١٠٠	مصاريف تأسيس	٤٠٠	
أوراق دفع	١٣٠٠	إيجار مدفوع مقدما	٣٠٠	
احتياطي الديون	٤٠٠			
	<u>١١٩٠٠</u>		<u>١١٩٠٠</u>	<u>٩٣١٠</u>
	<u>٩٣١٠</u>			

وفي أول إبريل من نفس السنة تقرر ضم الشريكتين بالشروط الآتية :

أولاً :

تقدر بضاعة الشركة الأولى بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه والعقار بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ويعمل احتياطي للديون المشكوك فيها بنسبة $16\frac{2}{3}\%$ من المدينين . أما شهرة المحل فتقدر بمبلغ ٥٠٠ جنيه ولا تنتقل النقدية إلى الشركة الجديدة ، بل يستلمها وتتعهد الشركة الجديدة بكل ديون الشركة .

ثانياً :

تستهلك كل مصاريف التأسيس في الشركة الثانية وتنتقل كل الأصول الأخرى إلى الشركة الجديدة . ماعدا البنك والإيجار المقدم الذي تمكنت الشركة القديمة من استخلاص نصفه فقط وتتعهد الشركة الجديدة بكل خصوم الشركة هذه ماعدا القرض الذي دفعته هذه الشركة .

ثالثاً :

يكون رأس مال الشركة الجديدة ١٠٥٠٠ جنيه وتقسم على الشكل

الآتي : —

١ — ٢٠٠٠ جنيه	ب — ٢٠٠٠ جنيه
ج — ٣٥٠٠ جنيه	د — ٣٠٠٠ جنيه

فإذا بقي لأحد الشركاء شيء قيد له في حسابه الجارى ، وإذا بقي عليه شيء سده نقدًا .

والمطلوب إجراء قيود اليومية اللازمة لإقفال دفاتر الشريكتين القديمتين وفتح دفاتر الشركة الجديدة ثم عمل ميزانية افتتاحية لهذه الشركة .

خطوات العمل :

يلاحظ أننا نتبع في حل هذا المثال لمعرفة نتيجة التصفية طريقة أخرى تختلف عن الطريقة التي اتبعناها لغاية الآن . وتتلخص هذه الطريقة ، بأن نجعل حساب التصفية مديناً بالخسائر التي حصلت عند تقدير الأصول ودائماً بالمكسب أن وجد ويقفل حساب التصفية مع حسابات رؤوس الأموال كالمعتاد . وعلى ذلك نتخلص الخطوات فيما يلي :

- (١) اجعل حساب التصفية مديناً بالتخفيضات التي تم الاتفاق عليها في أصول الشركة القديمة كما تجعل أيضاً مدينة باحتياطي الديون المدومة .
- (٢) يقفل حساب التصفية مع رؤوس الأموال .
- (٣) اجعل الشركة الجديدة مدينة بالأصول التي تسلمتها حسب القيمة الجديدة بما فيها الدعم بقيمتها الاسمية .
- (٤) اجعل الشركة الجديدة دائنة بالمطلوبات التي تعهدت بدفعها كما تجعل دائنة باحتياطي الديون المدومة .
- (٥) يقفل حساب الشركة الجديدة مع حسابي رأس المال على اعتبار أن كل شريك سوف يأخذ حصته في رأس مال الشركة الجديدة . أما القيود التي تدون في يومية الشركة الرباعية الجديدة ، وكذلك الميزانية الافتتاحية لهذه الشركة ، فيسهل على القارئ أن يتفهمها من نفسه ، ولا داعي لشرحها .

يومية شركة ا، ب

إلى مذكورين	من > / التصفية	٢١٠٠	
> / البضاعة		٨٠٠	
> / احتياطي الديون		٣٠٠	
> / العقار		٥٠٠	
> / شهرة المحل		٥٠٠	
خسائر إعادة التقدير			
إلى > / التصفية	من مذكورين	٢١٠٠	
	> / رأس مال ا		١٢٠٠
	> / رأس مال ب		٩٠٠
توزيع الخسائر			
إلى > / الصندوق	من > / رأس مال ا	٢١٠	٢١٠
استلام الشريك ا النقدية التي في الصندوق			
إلى مذكورين	من > / الشركة الجديدة		٧٣٠٠
> / المدينين		١٨٠٠	
> / البضاعة		٣٠٠٠	
> / العقار		٢٠٠٠	
> / شهرة المحل		٥٠٠	
انتقال الأصول إلى الشركة الجديدة			
إلى > / الشركة الجديدة	من مذكورين	٢٤٠٠	
	> / الدائنين		٢١٠٠
	> / احتياطي الديون المشكوك فيها		٣٠٠
انتقال الخصوم			
إلى > / الشركة الجديدة	من مذكورين	٤٩٠٠	
	> / رأس مال ا		٢٨٠٠
	> / رأس مال ب		٢١٠٠

يومية شركة ج ، د

إقفال هذه الحسابات			
من /> التصفية	إلى /> مصاريف التأسيس	٤٠٠	٤٠٠
من مذ كورين	استهلاك مصاريف التأسيس	٣٠٠	
/> البنك	إلى /> الايجار		١٥٠
/> التصفية			١٥٠
استخلاص نصف قيمة الايجار المدفوع مقدما والتنازل عن			
النصف الثاني			
من مذ كورين	إلى /> التصفية	٥٥٠	
/> رأس مال ج			٢٧٥
/> رأس مال د			٢٧٥
توزيع الخسائر			
من مذ كورين	إلى /> البنك	٦٠٠	
/> قرض ج			١٠٠
/> رأس مال ج			٢٥٠
/> رأس مال د			٢٥٠
تسديد القرض واقتسام التقديرات الباقية في البنك (١)			
من مذ كورين	إلى مذ كورين		
/> الدائنين	/> البضاعة	٤٧٥٠	٢١٠٠
/> أوراق الدفع	/> المدينين	٢٨٠٠	١٣٠٠
/> احتياطي الديون	/> العقار	١٢٠٠	٤٠٠

(١) هذا القيد هو في الواقع اختصار لتقيدتين: الأولى لجعل حساب الشركة الجديدة مدينا بقيمة الأصول المنتقلة وقدرها ١٠٧٥٠ — والثاني لجعل حساب الشركة الجديدة دائنا بقيمة الخصوم المنتقلة وقدرها ٣٨٠٠ .

شهرة المحل	الشركة الجديدة	٢٠٠٠	٦٩٥٠
انتقال الأصول والخصوم المذكورة إلى الشركة الجديدة	من مذكورين	٦٩٥٠	
إلى الشركة الجديدة	رأس مال ج		٣٤٧٥
	رأس مال د		٣٤٧٥
إقفال هذه الحسابات			

يومية الشركة الجديدة

من مذكورين	إلى مذكورين		
المدينين	الدائنين	٢١٠٠	١٨٠٠
البضاعة	احتياطي الديون المشكوك فيها	٣٠٠	٣٠٠٠
العقار	جاري ا	٨٠٠	٣٠٠٠
شهرة المحل	جاري ب	١٠٠	٥٠٠
	رأس مال ا	٢٠٠٠	
	رأس مال ب	٢٠٠٠	
استلام أصول شركة ا، ب والتعهد بخصومها وجعل الحسابين الجاريين للشريكين دائنين بالزيادة			
من مذكورين	إلى مذكورين		
المدينين	الدائنين	٢١٠٠	٢٨٠٠
البضاعة	أوراق الدفع	١٣٠٠	٤٧٥٠
العقار	احتياطي الديون المشكوك فيها	٤٠٠	١٢٠٠
شهرة المحل	جاري د	٤٧٥	٢٠٠٠
	رأس مال ج	٣٤٧٥	
	رأس مال د	٣٠٠٠	
استلام أصول وخصوم شركة ج، د وجعل حساب جاري د دائنا بالزيادة			
من / الصندوق	إلى / رأس مال ج	٢٥	٢٥
قيام الشريك ج بسداد الباقي من رأس ماله نقدا			

رأس مال أ	٢٠٠٠		شهرة المحل	٢٥٠٠
» » ب	٢٠٠٠		العقار	٣٢٠٠
» » ج	٣٥٠٠		البضاعة	٧٧٥٠
» » د	٣٠٠٠		المدينون	٤٦٠٠
		١٠٥٠٠	احتياطي الديون	٧٠٠
حساب جاري أ	٨٠٠		المشكوك فيها	
» » ب	١٠٠			٣٩٠٠
» » د	٤٧٥		الصندوق	٢٥
		١٣٧٥		
الدائنون		٤٢٠٠		
أوراق الدفع		١٣٠٠		
		١٧٣٧٥		١٧٣٧٥

امتداد أجل التصفية

فرضنا في الأحوال السابقة أن المصفي بدأ بعملية تحويل أصول الشركة إلى نقدية وجمع كل ما أمكن له تحصيله، وبعد ذلك وزع المتحصل على المستحقين مبتدئاً بالديون الممتازة فالديون العادية فرؤوس أموال الشركاء، وهذا الاجراء طبعى ومعقول لو تم بيع أصول الشركة دفعة واحدة . ولكن كثيراً ما يحدث أن يمتد أجل التصفية فتستغرق وقتاً طويلاً . فهنا يضطر المصفي إلى أن يوزع ما يحصله أولاً فأولاً مبتدئاً بالديون بأنواعها ثم الشركاء .

وعند التوزيع على الشركاء يصادفنا صعوبة ، وهى بمن نبدأ عند توزيع المبالغ المتحصلة بعد إيفاء حقوق الدائنين المختلفين . إذ لو لم تتبع قاعدة معينة لوجدنا أن بعض الشركاء أخذ أكثر من استحقاقه على حساب الآخرين

فيضطر المصفي إلى أن يسترد من البعض مبالغ ليدفعها إلى البعض الآخر، ولو كان الشركاء يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة رؤوس أموالهم لما نشأت هذه الصعوبة، ولأمكن توزيع كل مبلغ عليهم بنسبة الأرباح والخسائر دون تعرض إلى أن البعض يأخذ أكثر من استحقاقه .

فإذا اختلفت نسبة التوزيع عن نسبة رؤوس أموالهم فيجب هنا أن نبداً بالتوزيع على الشركاء الذين تزيد رؤوس أموالهم نسبياً عن النسبة التي يقتسمون بها الأرباح والخسائر ، وذلك إلى أن تتفق رؤوس أموالهم مع النسبة التي يقتسمون بها الأرباح والخسائر بفرض أن ١ ، ب يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي وكان رأس مال الأول ١٥٠٠ ج ، ورأس مال الثاني ١٠٠٠ ج فكل المبالغ المتحصلة أولاً لغاية ٥٠٠ ج يجب أن تعطى إلى الشريك الأول ، وأى مبلغ بعد ذلك يوزع بينهما بالتساوي . بفرض أن المصفي حصل ٢٠٠ ج بعد ذلك فقط فيوزع هذا المبلغ بينهما مناصفة . وواضح أن خسارة كل شريك هنا ٩٠٠ ج . والقارىء يمكنه أن يلاحظ هنا أنه إن لم تتبع هذا الاجراء . وأشر كنا الشريك الثاني في مبلغ الـ ٥٠٠ ج الأولى فأعطيناه أكثر من ١٠٠ ج لأعطيناه أكثر من حقه واضطرننا إلى مطالبتة برده

مقال :

الآتي بيان ميزانية محمد ولطفى ورياض الذين يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٤ : ٣ : ١ . وقد قرروا تصفية الشركة وتوزيع المتحصل عليهم أولاً فأولاً حسب استحقاقهم .

أصول	الميزانية في ٣١/٣/١٩٤٤	خصوم
٥٠٠٠	أراضي ومباني	دائنون ٢٦٢٥
٢٠٠٠	عدد وآلات	سحب من البنك على ٨٧٥
٥٥٠٠	بضاعة	الكشوف وغير مضمون
٦٠٠٠	مدينون	رأس مال محمد ٧٠٠٠
		رأس مال لطفى ٣٠٠٠
		رأس مال رياض ٥٠٠٠
<u>١٨٥٠٠</u>		<u>١٨٥٠٠</u>

وقد بلغ المتحصل من الأصول المختلفة والذي وزع عليهم تبعا كالاتى :

٢٠٠٠	في ٣١ مايو سنة ١٩٤٤
١٥٠٠	» ٣١ يولية »
٢٥٠٠	» ٣٠ سبتمبر »
٤٠٠٠	» ٣١ اكتوبر »
٦٥٠٠	» ٣١ ديسمبر »

والمطلوب إعداد البيان اللازم لظهار عملية التوزيع .

ملاحظات :

(١) يسدد الدائنون وحساب البنك الدائن أولا قبل أن يقبض الشركاء أى مبلغ .

(٢) ولمعرفة الأولوية فى طريقة الدفع للشركاء يمكن تصدير البيان الآتى :

محمد	لطفى	رياض
٧٠٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠٠ رؤوس الأموال

٤٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٠٠	رؤوس الأموال حسب نسب توزيع
_____	_____	_____	الأرباح والخسائر
٣٠٠٠	_____	٤٠٠٠	الزيادة في رأسى مالهما
٣٠٠٠	_____	٧٥٠	رأس مال محمد ورياض حسب نسبة
_____	_____	_____	توزيع الأرباح
٣٢٥٠ زيادة رأس مال رياض			

من هذا البيان يتضح أن رياض يجب أن يستلم أولاً مبلغ ٣٢٥٠ جنيهاً؛ وبعد ذلك يشترك معه محمد حتى يقبضاً ٣٧٥٠ جنيهاً أى ٣٠٠٠ لمحمد و ٧٥٠ جنيهاً لرياض . وبعد ذلك تصبح رؤوس أموالهم متفقة مع نسب توزيع الأرباح والخسائر ، أى ٤٠٠٠ ، ٣٠٠٠ ، ١٠٠٠ جنيهاً ، فكل مبلغ يرد يوزع فيما بينهم بنسبة توزيع الأرباح والخسائر، وأى عجز يحصل سوف يتحمله الشركاء بنسبة توزيع الأرباح والخسائر ويمكن تصوير جدول التوزيع بالشكل الآتى:

التاريخ	المجموع	الدائنون	البنك	محمد	لطفي	رياض
٣١ مايو	٢٠٠٠	١٥٠٠	٥٠٠			
٣١ يوليو	١٥٠٠	١١٢٥	٣٧٥			
٣١ سبتمبر	٢٥٠٠					٢٥٠٠
٣١ أكتوبر	٤٠٠٠			٢٦٠٠		٧٥٠
						٦٥٠
٣١ ديسمبر	٦٥٠٠			٤٠٠		١٠٠
						٧٥٠
				٣٠٠٠	٢٢٥٠	
مجموع المقبوض والموزع	١٦٥٠٠	٢٦٢٥	٨٧٥	٦٠٠٠	٢٢٥٠	٤٧٥٠
المبالغ المستحقة	١٨٥٠٠	٢٦٢٥	٨٧٥	٧٠٠٠	٣٠٠٠	٥٠٠٠
الخسارة	٢٠٠٠	—	—	١٠٠٠	٧٥٠	٢٥٠

يلاحظ أن مبلغ ٤٠٠٠ ج الوارد في ٣١ أكتوبر أخذ منه ٧٥٠ ج أولا
لرياض حتى يصل ما يتسلمه أولا مبلغ ٣٢٥٠ ج والباقي بعد ذلك وزع بينه
وبين محمد بنسبة توزيع الأرباح والخسائر . أما مبلغ ٦٥٠٠ ج الوارد في ٣١
ديسمبر فأخذ منه رياض ١٠٠ ج أولا حتى يصل إلى الـ ٧٥٠ ج التالية التي
يجب أن يتسلمها أولا ، وأخذ محمد ٤٠٠ ج حتى يصل إلى ٣٠٠٠ ج التي يجب أن
يتسلمها أولا . وبعد ذلك وزع الباقي على الشركاء الثلاثة بنسبة توزيع الأرباح
والخسائر .

ويلاحظ القارئ أن التوزيع بهذه الطريقة يؤدي إلى أن الشركاء
يتحملون الخسارة بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بطريقة آلية .

تمارين على الباب الخامس

(١) ب شريكان متضامنان يقسمان الأرباح والخسائر بالتساوى وقد رغبا في فض الشركة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤١ حيث كانت ميزانيتها كالآتي :

أصول	الميزانية العمومية	خصوم
١٢٥٠ عقار	٣٠٥٠ رأس مال أ	
٢٢٠ أثاث	٩٦٠ رأس مال ب	
٨٤٠ مدينون	٤٨٠ دائنون تجاريون	
٢٠٦٠ بضاعة		
١٢٠ صندوق		
٤٤٩٠	٤٤٩٠	

وقد بيع العقار بمبلغ ٢٢٠٠ جنيه، والأثاث بمبلغ ٢٠٠ جنيه وحصل من المدينين ٧٥٢ جنهما وبيعت البضاعة بالمزاد العلني بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه وقد بلغت مصاريف التصفية ٥٠ جنهما دفعت نقداً .
وقد قبض الدائنون المستحق لهم بالكامل

والمطلوب

أولاً — إجراء قيود اليومية اللازمة لإنهاء عملية التصفية .
ثانياً — تصوير الحسابات الآتية كما تظهر في الدفتر الأستاذ عقب الانتهاء من عملية التصفية مباشرة .

التصفية — رؤوس الأموال — البضاعة — العقار — الصندوق —

الدائنون .

(٢) الميزانية الآتية تمثل حالة الشركة المعروفة باسم رأفت وشريكه .

أصول	الميزانية العمومية بتاريخ ١٩٤١/١٢/٣١	خصوم
٢٣٠٠	شهرة المحل	رأس مال رأفت
٣٧٥٤	بضاعة	رأس مال لمعى
٢٤٦٦	مدينون	رأس مال صادق
١٥٣٠	تقديتة بالبنك	دائنون
١٠٠٥٠		١٠٠٥٠

وقد صفيت الشركة ودفع المستحق للدائنين بالكامل .

والمطلوب تصوير حسابات رؤوس الأموال والتصفية والبنك على الفروض

الثلاثة الآتية :

أولاً — إذا حولت أصول الشركة إلى تقود دون مكسب أو خسارة وكان الشركاء يفتسمون الأرباح والخسائر بالتساوى .

ثانياً — إذا حصل من المدينين ٢٤٠٠ جنيه وبيعت البضاعة بمبلغ ٣٨٠٠ جنيه، وشهرة المحل بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه، وكان الشركاء يفتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٥ : ٤ : ٣ .

ثالثاً — إذا حصل من المدينين ٢٢٠٠ جنيه وبيعت البضاعة بمبلغ ٣١٩٨ جنيه ، وكان الشركاء يفتسمون الأرباح والخسائر بالتساوى وأن صادق موسر وقام بدفع المطلوب منه .

(٣) شاكر وبرعى وحليم شركاء في شركة تضامن ويقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوى وقد قرروا تصفية شركتهم في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ حيث كانت ميزانيتهم كالتالى :

الخصوم

الأصول

دائنون	٧٨٤٢
٢٥٠٠ حليم (رأس ماله)	
٢٠٠٠ برعى (رأس ماله)	
١٧٥٠ شاكر (رأس ماله)	
	٦٢٥٠
١٣ حليم (حسابه الجارى)	
٢٤ برعى (حسابه الجارى)	
١٩ شاكر (حسابه الجارى)	٥٦
	<u>١٤١٤٨</u>

٢٥٠٠ شهرة المحل	
٢٨٧ أثاث	
٦١٥٢ بضاعة	
٤٣٧٤ مدينون	
٨٣٥ بنك	

١٤١٤٨

فإذا علمت :

أولا : أن نتيجة التصفية كانت كالاتى :

—

٣٤٦٥ المتحصل من المدينين	
٤٧١٨ » » البضاعة	
١٢٤ » » بيع الأثاث	
٠٠٠ » » شهرة المحل	
	<u>٧٣٠٧</u>

ثانيا : أنه عند تسديد الدائنين تبين أن على الشركة مبلغ ١٥٢ جم لم يكن مثبتا فى الدفاتر .

ثالثا : أن مصاريف التصفية بلغت ١٢٧ جنيها .

والمطلوب : تصوير الحسابات الآتية : التصفية - البنك - رؤوس الاموال
(٤) جمال وحلمى فى شركة تضامن يقسمان الأرباح والخسائر بالتساوى
وقد كانت ميزانيتها العمومية فى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٤ كما يأتى :

الأصول

الخصوم

ديون ومستحقات أخرى	٩٨٩	مبانى وأراضى المدبغة	٤٧٨٥
رأس مال جمال	٥٠٠٠	آلات الدباغة	٣٦٣٨
رأس مال حلمى	٤٠٠٠	جلود مراد دبغها	٧٦٥
حساب جارى جمال	٦٤٧	أثاث	١١٢
حساب جارى حلمى	٥٨٨	مدينون	١٢٥٣
		بنك	٦٤٤
		صندوق	٢٧
	<u>١١٢٢٤</u>		<u>١١٢٢٤</u>

ونظراً لأن وزارة الصناعة والتجارة رغبت فى تشغيل مدبغة تفاوضت معها على أن تأخذ محلها وتم الاتفاق على أن تستولى الوزارة على جميع الاصول ماعدا المدينين والبنك والصندوق نظير مبلغ ٩٥٠٠ ج وقد تم ذلك فعلا وقبض الشركاء شيكا بالمبلغ وسددا منه الدائنين والمستحقات ، والمطلوب :

تصوير الحسابات الآتية لانتهاء عملية التصفية : التصفية - البنك - حساب رأس مال كل من الشريكين .

(٥) الآتى بيان الميزانية العمومية لشركة مصطفى وسعيد وجلبى بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وقد كانوا يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ١ : ٢ : ٢ .

مطلوبات	٥٠٠٠	أصول مختلفة	٦٠٠٠
رأس مال مصطفى	٢٤٠٠	الأرباح والخسائر	٤٠٠٠
رأس مال سعيد	٢٠٠٠		
رأس مال جلبى	٦٠٠		
	<u>١٠٠٠٠</u>		<u>١٠٠٠٠</u>

وعلى أثر الخسائر المتوالية قرروا تصفية الشركة فبيعت الأصول المختلفة بمبلغ ٤٠٠٠ ج، فالمطلوب تصوير حسابات التصفية في الحالات الآتية :

(١) إذا كان كل الشركاء موسرين .

(٢) إذا كان جلي معسرا .

(٣) إذا كان جميع الشركاء معسرين .

(٦) الآتي بيان ميزانية شركة مجدى ووصفى في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ .

أصول

صندوق ٣٢٤ — بنك ٤٨٣٤ — أوراق قبض ٨٣٤٤ — بضاعة ٧٥٨٤

إيجار مقدم ٥٠٠ — تأمين لدى شركة النور والغاز ٢٤ — أثاث ١٠٥٠ —

أوراق مالية ١٦٠٢٠ ذم ٧٢٤٤ .

خصوم

رأس مال مجدى ١٥٠٠٠ — رأس مال وصفى ١٥٠٠٠ — مطلوبات

٥٢٨٤ — حساب جارى مجدى ٦٣٢٠ — وصفى حسابه الجارى ٤٣٢٠ .

وقد تقرر حل الشركة وتمت التصفية على الوجه الآتى :

(١) حصل المصفى مبلغ التأمين المودع لدى شركة النور نقداً .

(٢) أخذ وصفى لحسابه الأوراق المالية بقيمتها كما هى مدرجة بالميزانية .

(٣) حصلت مقاصة فى مبلغ الإيجار المقدم البالغ قدره ٥٠٠ ج مع أحد دائئى

الشركة الذى سيستخدم مكان الشركة مقرآله .

(٤) أخذ مجدى لحسابه الأصول الآتية : البضاعة كما هى مقدرة بالميزانية

بعد خصم ١٠ ٪ وكذلك الذم وأوراق القبض بعد خصم ٥ ٪

فى نظير المصاريف والمخاطرة والأثاث بمبلغ ٢٥٠٠ ج .

(٥) تعهد مجدى بأن يقوم بسداد باقى ديون الشركة نيابة عنها .

(٦) استلم وصفى شيكا على البنك بصافى المطلوب له .

(٧) اختص مجدى بما تبقى من الأصول بعد إتمام العمليات السابقة ليتمكن

من إنهاء عملية التصفية .

والمطلوب عمل الحسابات اللازمة في دفتر أستاذ الشركة لبيان نتيجة عمليات التصفية السابقة مع العلم بأن عقد الشركة يقضى بتقسيم أرباح أو خسائر التصفية مناصفة بين الشريكين .

ملاحظة :

يكتفى بعمل الحسابات الآتية في الدفتر الأستاذ :

حساب التصفية — حسابي رؤوس الأموال — حسابي البنك والصندوق
(دبلوم مدارس التجارة)

(٧) ا، ب، ج شركاء بالتضامن يقسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٣:٢:١
والآتي بيان ميزانيتها العمومية في ٣١/٣/١٩٤٥ .

أصول

٢٠٠٠ شهرة الخل — ٣٠٠٠ آلات — ٤٥٠٠ بضاعة — ٤٢١٥
مدينون — ١٤٤٣ بنك — ٥٧ مدفوعات مقدمة .

خصوم

٦٩٧٣ دائنون — ٥٢٧ أوراق دفع — ٢٠٠٠ قرض ا — ٢١٥
احتياطي الديون المعدومة — ٣٥٠٠ رأس مال (ا) — ١٥٠٠ رأس مال (ب)
— ٥٠٠ رأس مال (ج) .

ونظرا لوفاء (ج) وتوالي الخسائر قرر الشركاء فض الشركة على أن يتولى
(ا) تصفيتهما نظير عمولة ٢ ٪ على المتحصل من بيع الأصول وعلى المتحصل
من الدعم .

فإذا علمت أن الآلات بيعت بمبلغ ١٧٩٥ والبضاعة بمبلغ ٣٧٤٥ وحصل

من المدينين ٤١١٠ وتنازل الدائنون عن ١٥٩ وبلغت مصاريف التصفية (ما عدا عمولة ١) ٣١٩ وأنه لم يمكن تحصيل المدفوعات المقدمة .

والمطلوب تصوير الحسابات الآتية :

التصفية — رؤوس الأموال — البنك

مع العلم بأنه لم يحصل المصفي على شيء من شركة (ج)

٨) حازم ورائف شريكان متضامنان يقسمان الأرباح والخسائر بالتساوي اتفاقاً مع شركة النقل المساهمة على أن تأخذ الشركة أصول وخصوم محلهما نظير ما يأتي :

١) تصدر لهما الشركة :

٥٠٠٠ سهم عادى قيمة السهم ٤ جنيهات مدفوعة بالكامل بسعر ٥ جنيهات
٦٠٠٠ سهم ممتاز قيمة السهم ٤ جنيهات مدفوعة بالكامل بسعر ٤ جنيهات
٢) تعطى لهما الشركة مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه نقدًا .

فإذا علمت أن ميزانية حازم ورائف كانت في تاريخ الاتفاق كما يلي :

٦٠٣٢١	أصول مختلفة
٢٥٠٠٠	رأس مال حازم
٢٠٠٠٠	» » رائف
٥٥٧٣	قرض حازم
٩٧٤٨	دائنون
٦٠٣٢١	

فالمطلوب

أولاً — تصوير حساب التصفية نتيجة الاتفاق السابق

ثانياً — تصوير حسابي رأس مال حازم ورائف كما يظهران بعد سداد ثمن محلهما .

(دبلوم التجارة المتوسطة سبتمبر سنة ١٩٤١)

كامل ورزق وحامى شركاء متضامنون في شركة التضامن المعروفة باسم كامل وشركاه ويقتسمون الأرباح بنسبة ٤ إلى ٣ إلى ٢ على التوالي وكانت ميزانيتهم في ٣١ ديسمبر ١٩٤١ كالآتي :

أصول		خصوم	
٦٨٠٠	أراضى ومبانى	٩٠٠٠	رأس مال كامل
٤٦٠٠	آلات وعدد	٨٠٠٠	رأس مال رزق
٧٤٠	أثاث	٢٢٥٠٠	رأس مال حامى
٩٤٦٠	بضاعة	٨٠٠	/ > جارى كامل
٥٨٢٠	مدينون	٣٥٠	/ > جارى رزق
٥٦٠٠	٢٢٠ احتياطي الديون	١٥٥٠	/ > جارى حامى
٨٠٠	أوراق مالية	٣٤٠٠	دائنون
٣٣٠٠	بنك	٣٨٥٠	سلفة صناعية
<u>٣١٣٠٠</u>		<u>٣١٣٠٠</u>	

وفي أول يناير ١٩٤٢ اتفق الشركاء مع شركة مساهمة على الشروط الآتية :

أولاً — تشتري الشركة المساهمة جميع أصول شركة التضامن ما عدا النقدية والأوراق المالية وبالقيم الآتية :

الأراضى والمبانى	ج ٥٧٠٠	الآلات والعدد	ج ٣٨٠٠
الأثاث	ج ٤٠٠	البضاعة	ج ٧٩٠٠

ثانياً — تتعهد الشركة المساهمة بالدائنين وتدفع شركة التضامن السلفة الصناعية ثالثاً — يكون ثمن البيع ٢٠٠٠٠ ج تسدده الشركة المساهمة كالآتي :

جنيه

١٠٠٠٠	عبارة عن	١٠٠٠	سهم عادى قيمة السهم	١٠	جنيهاً .
٨٠٠٠	»	»	٤٠٠	سند ٥٪ قيمة السند	٢٠ جنيهاً .
٢٠٠٠	نقداً				

رابعا — أن تتحمل شركة التضامن المصاريف التى تقتضيها هذه العملية وهى ١٢٠ جنيهاً وقد باعت الأوراق المالية بمبلغ ٦٧٠ جنيهاً .

والمطلوب

أولاً — القيود اللازمة فى يومية شركة التضامن لإنهاء عملية التصفية .
ثانياً — القيود اللازمة فى يومية الشركة المساهمة لإثبات شراء محل شركة التضامن وتسديد الثمن .

(كلية التجارة سنة ثالثة مايو)

البَابُ السَّادِسُ

شركات التوصية البسيطة

تعريف :

هي الشركة التي تعقد بين شريك أو أكثر مسئولين متضامين وبين شريك أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها خارجين عن الإدارة يسمون موصين .

مميزات هذه الشركة

يوجد شبه عظيم بينها وبين شركة التضامن لأن كليهما شركة أشخاص ولا يجوز لأحد من الشركاء أن يتنازل عن حقه في الشركة لشخص آخر .
أما وجه الاختلاف فينحصر في أن شركة التوصية تحتوى على نوعين من الشركاء وهما الشركاء المسئولون والشركاء الموصون فالنوع الأول يكون ضامنا متضامنا لديون الشركة ويعتبر من التجار يفلس بإفلاس الشركة . أما الشريك الموصى فخسارته في الشركة محدودة برأس ماله سواء دفعه أو لم يدفعه . كما أنه لا يكون تاجرا إلا إذا كان في الأصل كذلك ، فلا يعلن إفلاسه .

مزايا شركات التوصية

يمكن هذا النوع من الشركات أصحاب رؤوس الأموال من استثمارها في المشروعات التجارية دون أن يشتغلوا بها أو يكونوا تاجرا وبذلك لا يتعرضون

للافلاس . وإذا أفلست الشركة فلا يعرضون أموالهم للضياع حيث أن خسارتهم محدودة بحصتهم في رأس المال . ويناسب هذا النوع أيضا المخترعين أو رجال الفنون الذين ليست لهم أموال ، ففي هذه الحالة يمكن الحصول على رؤوس أموال بتكوين شركة توصية يدخل فيها الموصى بأمواله وله أمل في ربح أكبر مما لو أقرض أمواله . ويكون المتضامن وهو المخترع مطلق التصرف في إدارة الشركة .

عنوان الشركة

يتحتم أن يحتوى عنوان الشركة على اسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين . فإذا وجد اسم شريك موصى في العنوان فيكون مسئولا كتضامن إن حدث ذلك بعلمه ، وإن لم يعلم فيعاقب الفاعل بقانون العقوبات .

إدارة الشركة

لا يسمح لغير الأعضاء المتضامنين أن يكون له شأن في إدارتها . ويحظر على الموصى القيام بأى عمل متعلق بالإدارة وإلا اعتبر متضامنا فيسأل أمام الغير مسؤولية مطلقة . والسبب في ذلك أن اشتراكه في الإدارة قد يوهم الغير بأنه متضامن . إلا أنه باعتباره شريكا فله حق مراقبة المديرين في تصرفاتهم وتقديم النصح لهم ومطالبتهم بتقديم حساب عن أعمالهم والاعتراض على كل عمل يخالف نص عقد الشركة . وقد أجاز له القانون الاطلاع على الدفاتر حتى يتمكن من مباشرة هذه الحقوق .

الاشهار والفض

لا تذكر أسماء الشركاء الموصين في ملخص العقد الذى ينشر بل يكتفى

بذكر المبالغ التي يلزم تحصيلها منهم وذلك لأن الشريك الموصى مستتر لا تتعلق ثقة الجمهور الشخصية به بل بحصته التي تعهد بها .

وتطبق عند فض هذه الشركة نفس القواعد التي ذكرت لفض شركة التضامن ، لأنه لما كانت هذه الشركة تعتمد في وجودها على الثقة المتبادلة بين الشركاء جميعا ، فموت الشريك الموصى أو إفلامه أو الحجر عليه قد يؤدي إلى حل الشركة مثله في ذلك مثل الشريك المتضامن .

مسك دفاتر شركات التوصية

ليس هناك أى اختلاف بين مسك دفاتر شركات التوصية ومسك دفاتر شركات التضامن إلا فيما ينتج عن وجود نوعين من الشركاء وعن اختلاف مسئولية كل منهما عن الآخر . فيظهر الاختلاف اذن في الأحوال الآتية : أولا — عند التكوين — إذ هنا يجب التفرقة بين الشريك الموصى والشريك المتضامن .

ثانيا — إذا ما أظهر حساب الأرباح والخسائر أو حساب التصفية أن نصيب الموصى من الخسارة يزيد على رأس ماله وهنا يجب ألا يحمل الموصى إلا بقدر رأس ماله ، أما باقى الخسارة فتوزع بين باقى الشركاء بالنسبة المتفق عليها لتوزيع الأرباح والخسائر (١) .

(١) يرى بعض المحاسبين أن هذه الخسارة يجب أن تعتبر خسارة رأسمالية كالخسارة الناشئة من إعسار أحد الشركاء واذن فيجب أن تقسم بين الشركاء بنسبة رؤوس الأموال . غير أن الفرق بين هذين النوعين واضح إذ أنه مفروض أن خسارة الموصى لا يمكن أن تتعدى رأس ماله ولذن ففروض نتيجة لذلك أن الشركاء الباقين يقتسمون ما زاد عن ذلك من الخسارة كما يقتسمون أية خسارة عادية . أما في حالة الإعسار فليس هناك ما يحدد مسئولية أحد الشركاء إذ السكل مسئولون مسئولية غير محدودة فإذا عجز أحدهم عن تحمل نصيبه من الخسارة فلا يمكن اعتباره عجز عن تحمله خسارة عادية .

ويجب أن يفتح حساب جار للشريك الموصى حتى يمكن أن يترك رأس ماله ثابتاً لأنه يعين الحد الأقصى لما يمكن أن يتحمله الموصى من الخسارة . ويرحل إلى الحساب الجارى للموصى كل ما يرحل إلى الحساب الجارى للمتضامن وإذا أقرض الموصى الشركة فتح له حساب خاص بهذا القرض .

تكوين شركات التوصية :

قد يفتح لكل شريك حساب حصة وحساب رأس مال حتى يمكن أن يميز حساب حصة كل نوع من الشركاء كما يميز حساب رأس ماله فيقال حساب حصة فلان الموصى أو حساب التوصية إذا لم يكن في الشركة غير شريك موصى واحد . وحساب حصة فلان المتضامن إذا لم يكن هناك غير شريك متضامن واحد كما يقال حساب رأس مال فلان الموصى أو حساب رأس مال التوصية وحساب رأس مال فلان المتضامن أو حساب رأس مال المتضامن . ويتبع هنا ما تبعناه في التقيد الخاص بتكوين شركات المتضامن .

مثال :

في أول يناير سنة ١٩٣٩ تكونت شركة توصية بسيطة من ١ ب ٢ ب تحت عنوان اوشريكه برأس مال قدره ٢٠٠٠ جنيه يدفع منه ١٢٠٠ جنيه ب ٨٠٠ جنيه .

وقد قام الشريكان بدفع حصتهما في بنك مصر لحساب الشركة . والمطلوب إثبات ذلك في يوميه الشركة .

بيان	له	منه
من مذكورين		
إلى مذكورين		
حساب حصة ا المتضامن	١٢٠٠	١٢٠٠
/ رأس مال ا المتضامن		
» » ب الموصى	٨٠٠	٨٠٠
/ رأس مال ب الموصى		
التعهد بدفع الحصة بموجب عقد عر في ثابت التاريخ في . . .		
ومسجل ملخصه بتاريخ . . .		
من / بنك مصر		٢٠٠٠
إلى مذكورين		
حساب حصة ا المتضامن	١٢٠٠	
» » ب الموصى	٨٠٠	
دفع الحصة في بنك مصر لحساب الشركة		

على أنه يمكن الاستغناء عن توسيط حساب الحصة المؤقت كما في شركات التضامن فيكون الحل كالآتي :

من بنك مصر	٢٠٠٠
إلى مذكورين	
رأس مال المتضامن	١٢٠٠
» » ب الموصى	٨٠٠

تصفية شركات التوصية

حالات التصفية —

أولا — إذا انتهت التصفية بربح : وهنا تتبع نفس الطريق الذي اتبعناه في حالة شركات التضامن .

ثانيا — إذا انتهت التصفية بخسارة : وهنا لدينا حالتان .

الأولى ألا يتعدى نصيب الموصى من الخسارة رأس ماله

وهنا أيضا تتبع ما تتبعناه في حالة شركات التضامن غير أنه لدينا حالة تستحق الذكر ، وهي حالة إفلاس أحد الشركاء المتضامنين . وفي هذه الحالة تقسم خسارة القصفية على جميع الشركاء كالمعتاد ، ويقسم رصيد حساب التضامن المعسر بين باقى الشركاء (ومنهم الموصى) بنسبة رؤوس أموالهم بشرط ألا يتعدى مجموع ما يتحمله الموصى رأس ماله .

مثال :

في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ كانت ميزانية التصفية لشركة التوصية البسيطة المعروفة باسم أ ، ج وشريكهما كالاتى :

الميزانية العمومية في ٣١/١٢/١٩٤٠

٢٥٠٠ رأس مال أ	بنك	١٩٠٠
» » ب موصى	خسائر التصفية	٥٤٠٠
» » ج		
٦٠٠٠		
دائنون		
١٣٠٠		
٧٣٠٠		٧٣٠٠

والمطلوب تصوير حسابات الاستاذ مع العلم بأن الشريك المعسر وأن الشركاء يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{4}$ على التتابع (لأقرب جنيه)

الحل

حساب التصفية

له

منه

من مذكورين ٣١	٥٤٠٠	إلى الرصيد ٣١ ديسمبر	١٩٤٠
ديسمبر ١٩٤٠			
٢٧٠٠ ح/ رأس مال المتضامن			
١٨٠٠ » » » ب الموصى			
٩٠٠ » » » ج المتضامن			
٥٤٠٠			
٥٤٠٠			٥٤٠٠

حساب البنك

له

منه

من ح/ الدائنين	١٣٠٠	إلى الرصيد ٣١/١٢/١٠	١٩٠٠
٣١ ديسمبر ١٩٤٠			
من مذكورين			
٨٦ ح/ رأس مال ب			
٥١٤ ح/ رأس مال ج			
٦٠٠			
١٩٠٠			١٩٠٠

حساب رأس مال ا (متضامن)

من الرصيد ٣١/١٢	٢٥٠٠	إلى التصفية ٣١/١٢/٤٠	٢٧٠٠
من مذكورين			
١١٤ ح/ رأس مال ب			
٨٦ ح/ رأس مال ج			
٢٠٠			
٢٧٠٠			٢٧٠٠

منه	حساب رأس مال ب (الموصى)	له
١٨٠٠	إلى > / التصفية	٢٠٠٠ من الرصيد
١١٤	إلى > / رأس مال ١	
٨٦	إلى > / البنك	
<u>٢٠٠٠</u>		<u>٢٠٠٠</u>

حساب رأس مال ج (المتضامن)

٩٠٠	إلى > / التصفية	١٥٠٠ من الرصيد
٨٦	إلى > / رأس مال ١	
٥١٤	إلى > / البنك	
<u>١٥٠٠</u>		<u>١٥٠٠</u>

إيضاح : وزعت الخسارة الناشئة من إعسار الشريك المتضامن بين كل من ب الموصى ، ج المتضامن بنسبة رأسي مالهما وذلك لأن مجموع الخسائر التي تحملها الشريك الموصى لم تتعد رأس ماله .

مثال آخر

الميزانية الآتية تبين حال شركة التوصية البسيطة المعروفة باسم ا ، ج وشريكهما أثناء تصفيتهما وذلك بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨ .

منه	الميزانية العمومية في ١٩٣٨/١٢/٣١	له
١٩٠٠	بنك	٢٣٠٠ رأس مال ا
٥٤٠٠	خسائر التصفية	١٥٠٠ رأس مال ب (موصى)
		٢٠٠٠ رأس مال ج
		<u>٥٨٠٠</u>
		١٥٠٠ دائنون
<u>٧٣٠٠</u>		<u>٧٣٠٠</u>

والمطلوب تصوير الحسابات اللازمة لبيان نتيجة تصفيته مع العلم بأن ١
معسر وأن الأرباح والخسائر توزع بين الشركاء بنسبة ٢ ، ١ ، ١ على التوالي.
منه حساب رأس مال ١ المتضامن له

٢٧٠٠	إلى > / التصفية	٢٣٠٠	من الرصيد
			من المذكورين
		١٥٠	> / رأس مال ب الموصى
		٢٥٠	> / رأس مال ج
			(المتضامن)
		٤٠٠	
٢٧٠٠		٢٧٠٠	
			حساب البنك

١٩٠٠	إلى الرصيد	١٥٠٠	من > / الدائنين
		٤٠٠	من > / رأس مال ج
١٩٠٠		١٩٠٠	
			حساب رأس مال ب (الموصى)

١٣٥٠	إلى > التصفية	١٥٠٠	من الرصيد
١٥٠	إلى > رأس مال أ (١)		
١٥٠٠		١٥٠٠	

(١) إذا وزعت خسائر إعسار الشريك أ بنسبة رأسى مال ب ، ج كان نصيب
الموصى الكلى من الخسارة أكثر من رأس ماله لذلك حمل بمبلغ ١٥٠ جنبها فقط .

منه	حساب رأس مال ج (المتضامن)	له
١٣٥٠	إلى > التصفية	٢٠٠٠ من الرصيد
٢٥٠	إلى رأس مال ا	
٤٠٠	إلى البنك	
<u>٢٠٠٠</u>		<u>٢٠٠٠</u>
حساب الدائنين		

١٥٠٠	إلى > البنك	١٥٠٠ من الرصيد
------	-------------	----------------

النتيجة أنه يتبقى نصيب الموصى من الخسارة رأس مال :

وكثيرا ما يحصل في هذه الحالة أن تكون النقدية المتحصلة من بيع أصول الشركة غير كافية لدفع الديون التي عليها وهنا لا نحمل الموصى إلا بقدر رأس ماله . أما باقي الخسارة فتوزع بين الشركاء الباقين كالمعتاد أي أنها تقسم بينهم بنسبة الأرباح والخسائر العادية . ثم يقوم الشريك المدين بتسديد رصيد حسابه بفرض أن حالته تمكنه من ذلك .

مثال

الميزانية الآتية تبين حالة شركة التوصية المعروفة باسم ا ، ب وشريكهما وذلك أثناء تصفيتهما بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ .

الميزانية العمومية في ٣١/١٢/٣٨

١٥٠٠	البنك	٢١٠٠ رأس مال متضامن
٥٨٠٠	خسائر التصفية	٢١٠٠ » » ب »
		١٠٠٠ » » ج (موصى)
		<u>٥٢٠٠</u>
		دائنون ٢١٠٠
		<u>٧٣٠٠</u>
<u>٧٣٠٠</u>		

والمطلوب اجراء قيود اقفال حسابات الشركة في اليومية مع العلم بأن الأرباح والخسائر تقسم بين الشركاء بنسبة ٢ ، ٢ ، ١ على التناظر .

بيان	منه	له
من مذكورين إلى > التصفية	٥٨٠٠	
> رأس مال ا (المتضامن)	٢٤٠٠	
> » ب (»)	٢٤٠٠	
> » ج (الموصى)	١٠٠٠	
توزيع خسارة التصفية على الشركاء وتحميل الموصى بقدر رأس ماله فقط .		
من > البنك إلى مذكورين	٦٠٠	
> رأس مال ا (المتضامن)	٣٠٠	
> » ب (المتضامن)	٣٠٠	
قيام الشريكين المتضامين بتسديد حساباتهم .		
من > الدائنين إلى > البنك	٢١٠٠	٢١٠٠
دفع الديون التي على الشركة		

وقد يحدث أن يكون حساب حصة الشريك الموصى مدينا ومعنى ذلك طبعاً أن هذا الشريك لم يقيم بسداد هذا الجزء من حصته وفي هذه الحالة يجوز للمصفي أن يطالب هذا الشريك بسداد هذا الجزء إلا إذا تأكد أن نصيبه من خسائر التصفية سوف لا يتعدى المدفوع في رأس ماله .

أما إذا كان للشريك الموصى حساب جار مدين فيجب البحث عن سبب هذه المديونية . فإذا كان سببها مسحوبات كان عليه سدادها . أما إذا كان السبب خسائر حمل بها الموصى فإن هذا الرصيد المدين يرحل إلى حساب رأس مال الشركة الشريك الموصى ؛ فلا يتحمل بعد هذا من خسائر الشركة أكثر من

من الباقي من رأس ماله وسنورد هنا ثلاثة أمثلة لبيان تطبيق ما ذكر .

المثال الأول :

١ ، ب ، ج يكونون شركة توصية بسيطة والآخر هو الشريك الموصى .
انتهى عقد الشركة في نهاية سنة ١٩٣٨ فاتفق الشركاء على تصفية شركتهم
حيث كانت أرصدة حساباتهم على الشكل الآتي :

جنيه	جنيه	جنيه
٣٠٠٠ رأس مال أ المتضامن	٣٠٠٠ رأس مال ب المتضامن	١٥٠٠ رأس مال الموصى
٤٦٠٠ بضاعة	٣٨٠٠ مدينون	٣٠٠ مسحوبات ج
٢٠٠٠ سلفة	٣٨٠٠ دائنون	٢٠٠ أوراق دفع
٣٤٠ أثاث	٢٠٠ إيجار مستحق	٦٠ صندوق
٤٧٠٠ خسائر		

فبيعت البضاعة بمبلغ ٢٨٠٠ جنيه وحصل من المدينين ٢٥٠٠ جنيه وبيع
الأثاث بمبلغ ٢٤٠ جنيه وصرف على التصفية مبلغ ١٠٠ جنيه ودفعت جميع
ديون الشركة .

والمطلوب : تصوير الحسابات اللازمة في أستاذ الشركة لظهار نتيجة
التصفية مع العلم بأن لدى الشركاء أموالا خارج الشركة تمكنهم من دفع
العجز إن وجد .

> / التصفية

١٦٤٠ إلى الأصول المختلفة	٥٥٤٠ من الصندوق
٤٧٠٠ » الخسائر	٣٢٠٠ من رأس مال أ
١٠٠ » الصندوق (مصاريف)	٣٢٠٠ » » ب
	١٥٠٠ » » ج
<u>١٣٤٤٠</u>	<u>١٣٤٤٠</u>

رأس مال التضامن

رصيد	٣٠٠٠	إلى التصفية	٣٢٠٠
من الصندوق	٢٠٠		
	<u>٣٢٠٠</u>		<u>٣٢٠٠</u>

رأس مال ب التضامن

رصيد	٣٠٠٠	إلى التصفية	٣٢٠٠
من الصندوق	٢٠٠		
	<u>٣٢٠٠</u>		<u>٣٢٠٠</u>

رأس مال > (موصى)

رصيد	١٥٠٠	إلى التصفية	١٥٠٠
------	------	-------------	------

> / الصندوق

من التصفية (مصاريف)	١٠٠	إلى الرصيد	٦٠
» الإيجار المستحق	٢٠٠	» التصفية	٥٥٤٠
من الدائنين	٣٨٠٠	» رأس مال أ	٢٠٠
من السلفة	٢٠٠٠	» » ب	٢٠٠
من أوراق الدفع	٢٠٠	» مسحوبات ج	٣٠٠
	<u>٦٣٠٠</u>		<u>٦٣٠٠</u>

المثال الثاني:

١ ، ب يكونان شركة توصية بسيطة تحت عنوان ١ وشريكه يقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوى ، ورأس مال كل منهما ١٠٠٠ جنيه وعلى الشركة ديون تساوى رأس مالها أما الموصى فحساب حصته مدين بمبلغ ٣٠٠ جنيه .
وقد تقرر تصفية الشركة، وذلك فى ٣٠ إبريل سنة ١٩٣٨ فبيعت الأصول بمبلغ ٢١٠٠ جنيه وسددت الديون التى على الشركة .
والمطلوب إجراء القيود اللازمة فى يومية الشركة لإقفال حساباتها .

الحل

يجب أن نبدأ هنا بإيجاد قيمة أصول الشركة والميزانية الآتية توصلنا إلى هذا الغرض .

أصول		خصوم	
٣٠٠	حساب التوصية	١٠٠٠	رأس مال ١
٣٧٠٠	أصول مختلفة	١٠٠٠	» » ب
		٢٠٠٠	
		٢٠٠٠	دائنون
		٤٠٠٠	
٤٠٠٠			

وإذن فتكون الخسارة الناشئة من بيع الأصول ٣٧٠٠ — ٢١٠٠ = ١٦٠٠ جنيه .

بيان	له	منه
من التصفية إلى الأصول المختلفة	٣٧٠٠	٣٧٠٠
تحميل حساب التصفية بالأصول		
من البنك إلى التصفية	٢١٠٠	٢١٠٠
المتحصل من بيع الأصول		
من مذكورين إلى التصفية	١٦٠٠	
رأس مال أ		٨٠٠
رأس مال ب		٨٠٠
توزيع خسائر التصفية		
من مذكورين إلى حساب حصة الموصى ب	٣٠٠	
» / رأس مال ب الموصى		٢٠٠
» / البنك		١٠٠
دفع الموصى ١٠٠ جنيه وترحيل رصيد حسابات التوصية		
إلى حساب رأس ماله .		
من > / رأس مال أ (المتضامن) إلى > / البنك .	٢٠٠	٢٠٠
دفع ما بقي لهذا الشريك نقدا .		

وينجوز أن يدفع الموصى كل حساب حصته نقداً أى ٣٠٠ جنيه ثم يرد له
رصيد حساب رأس ماله بعد توزيع الخسائر وقدره ٢٠٠ جنيه .

المثال الثالث :

الميزانية العمومية الآتية تبين حالة شركة التوصية البسيطة المعروفة باسم أ
وشريكه أثناء تصفيتها وذلك بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٣٨ .

منه	حساب قرض ب (الموصى)	له
إلى حساب حصة ب الموصى	١٣٠٠	من الرصيد
» ح/ البنك		
<u>٣٠٠</u>	<u>١٣٠٠</u>	
<u>١٣٠٠</u>		

حساب التصفية

إلى الرصيد	١٥٣٠٠	من رأس مال المتضامن	١٠٤٦٠
» ح/ مصاريف التصفية	١٠٠	» ح/ رأس مال ب الموصى	٥٠٠٠
» ح/ الدائنين	٦٠		
<u>١٥٤٦٠</u>		<u>١٥٤٦٠</u>	

حساب الدائنين

إلى ح/ البنك	٧٠٦٠	من الرصيد	٧٠٠٠
		» ح/ التصفية	٦٠
<u>٧٠٦٠</u>		<u>٧٠٦٠</u>	

حساب البنك

إلى الرصيد	٤٠٠٠	من مصاريف التصفية	١٠٠
» ح/ رأس مال المتضامن	٣٤٦٠	» ح/ الدائنين	٧٠٦٠
		» حساب جارى ب	٣٠٠
<u>٧٤٦٠</u>		<u>٧٤٦٠</u>	

تمارين على شركات التوصية

(١) في أول يناير سنة ١٩٤٤ اتفق ا، ب، ج على تكوين شركة توصية بسيطة باسم ا، ب وشريكهما برأس مال قدره ١٠٠٠٠ جنيه يدفع كل من ا، ب ٢٥٠٠ جنيه، ويدفع ج الباقي، وقد قام كل من الشركاء بدفع رأس ماله في البنك لحساب الشركة، والمطلوب إثبات ذلك في يومية الشركة .

(٢) ا صاحب محل تجارة، والميزانية الآتية تبين حالته المالية في ٣١ يولييه ١٩٤٤

أصول ثابتة	١٧٠٠	رأس المال	٣٠٠٠
أصول متداولة	٢٨٠٠	دائنون مختلفون	١٥٠٠
	<u>٤٥٠٠</u>		<u>٤٥٠٠</u>

وفي أول أغسطس من نفس السنة اتفق مع ب على تكوين شركة توصية بسيطة باسم ا وشريكه بالشروط الآتية :

(١) تقدر الأصول الثابتة بأقل من قيمتها بما يساوى ٥ ٪ منها .

(٢) يدفع ب ٥٠٠٠ جنيه كرأس مال له .

(٣) يكون رأس مال ا ٣٥٠٠ جنيه ويدفع الباقي عليه نقداً .

والمطلوب :

أولاً : إثبات ذلك في يومية الشركة .

ثانياً : تصوير الميزانية الافتتاحية لهذه الشركة .

(٣) ا، ب شريكان في شركة التوصية البسيطة المعروفة باسم ا وشريكه

والميزانية الآتية تبين حالة شركتهما بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

رأس مال أ	١٢٠٠	عقار	٥٠٠
رأس مال ب	٩٠٠	أثاث	١٦٠
	٢١٠٠	بضاعة	١٠٠٠
حساب جاری ب	١٣٠	ذمم	٨٤٠
أرباح	٣٦٠	بنك	٦٩٠
مطلوبات	٨٤٠	صندوق	٢٤٠
	<u>٣٤٣٠</u>		<u>٣٤٣٠</u>

وقد رأى الشريكان زيادة رأس مالهما بمقدار النصف، وتنفيذا لذلك اتفقا على ما يأتي :

أولا : تضم الأرباح إلى رأس مالهما

ثانيا : يضم رصيد حساب جاری ب إلى رأس ماله

ثالثاً : يقدم بضاعة قيمتها ٣٠٠ جنيه ، ويدفع الباقي نقداً

والمطلوب : إثبات ذلك في يومية الشركة مع العلم بأنه نفذ في أول يناير

سنة ١٩٤٥ .

(٤) الميزانية العمومية الآتية تبين حالة شركة التوصية البسيطة المعروفة باسم

كامل وشريكه بتاريخ ٣١ مارس ١٩٤٥

رأس مال كامل	٣٦٠٠	أثاث	٤٥٠
رأس مال حسين	١٨٠٠	بضاعة	٣٧٥٠
مطلوبات	١٣٥٠	مدينون	٢٩٤٠
أوراق دفع	٧٥٠	صندوق	٣٦٠
	<u>٧٥٠٠</u>		<u>٧٥٠٠</u>

وفي أول أبريل من نفس السنة اتفقا على أن ينضم اليهما رءوف كشريك

ثالث بالشروط الآتية :

(١) يدفع رءوف ٤٥٠٠ ج كرأس مال، ويعتبر متضامنا .

(٢) يدفع رءوف ١٥٠٠ ج في نظير نصيبه في شجرة المحل على أن يستثمر هذا المبلغ في أعمال الشركة .

(٣) تقدر البضاعة بمبلغ ٤٠٠٠ ج ، والأثاث بمبلغ ٤٠٠ ج .

(٤) يعمل احتياطي للديون المشكوك فيها قدره ١٤٠ ج .

(٥) يدفع كامل وحسين نقداً ما يجعل رأس مال الأول ٥٠٠٠ جنيه والثاني ٣٠٠٠ جنيه .

والمطلوب : إثبات ذلك في يومية الشركة ، ثم تصوير الميزانية الافتتاحية للشركة الجديدة .

(٥) حسنى ولطفى شريكان في شركة التوصية البسيطة المعروفة باسم حسنى وشريكه يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة $\frac{2}{3}$ للأول و $\frac{1}{3}$ للثاني وقد رأيا فض شركتهما وكان رأس مال الأول في ذلك الوقت ٧٦٥ جنيهها والثاني ٤٣٠ جنيهها وكانت المطلوبات من الشركة تبلغ ٢٧٥٠ جنيهها وكانت النقدية التي بالصندوق ٧٦ ج وقد بلغ المتحصل من ثمن الموجودات ٢٥٤٣ ج وبلغت مصاريف التصفية ٥٤ ج :

صور حسابات الأستاذ لبيان نتيجة التصفية مع العلم بأن الشريك المتضامن دفع نقداً المال اللازم لسد العجز .

(٦) كانت ميزانية شركة التوصية البسيطة المعروفة باسم أ ، ج ، وشريكهما في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ كالآتي :

رأس مال أ	٢٠٠٠	بنك	٨٠٠
رأس مال ب	٣٠٠٠	موجودات	٤٧٠٠
رأس مال ج	١٠٠٠	حساب التوصية	١٠٠٠
مطلوبات	٤٠٠٠	خسائر	٣٥٠٠
	<u>١٠٠٠٠</u>		<u>١٠٠٠٠</u>

ونظراً للخسارة الفادحة التي حلت بالشركة تقرر تصفيتهافيبيعتموجودات بمبلغ ٢٠٠٠ ج وبلغت مصاريف التصفية ٣٠٠ ج ودفعت المطالبات بأكملها . والمطلوب عمل حسابات الأستاذ اللازمة لبيان نتيجة التصفية مع العلم بأن ١ مفلس وأثن الأرباح والخسائر توزع بنسبة $\frac{2}{5}$ ، $\frac{2}{5}$ ، $\frac{1}{5}$ لكل من ا ، ب ، ج على التوالي .

(٧) في ٣١ مارس سنة ١٩٤٤ قررت شركة التوصية البسيطة المعروفة باسم سعيد وشريكه تصفية محلها فباعتموجوداتها وحصلت على ما أمكن تحصيله من ذماماتها فكان الباقي بعد ذلك ١٦١٤٤ ج بقيت بينك مصر لحسابها وكانت رؤوس الأموال على الصورة الآتية :

سعيد ٥٠٠٠ ج — مسعود ٤٠٠٠ ج — أسعد ٣٠٠٠ ج وكان سعيد يدين الشركة بمبلغ ٦٥٠ ج قيمة سلفة قدمها لها وكان المطلوب للدائنين ٦٢٣٠ ج .

والمطلوب تصوير الحسابات اللازمة في الأستاذ لبيان نتيجة التصفية .

(٨) الميزانية الآتية تبين حالة شركة التوصية البسيطة المعروفة باسم جرجس وصبرى وشريكهما أثناء تصفيتهما وذلك بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤

٢٦٠٠ رأس مال جرجس متضامن	٢٦٠٠ بنك مصر
٤٠٠٠ » » » صبرى »	٩٤٠٠ خسائر التصفية
٢٠٠٠ » » فكرى (موصى)	
٣٤٠٠ دائنون	
<u>١٢٠٠٠</u>	<u>١٢٠٠٠</u>

والمطلوب : تصوير الحسابات اللازمة لبيان نتيجة التصفية مع العلم بأن جرجس مفلس وأن الأرباح والخسائر توزع بين الشركاء بنسبة ٥ : ٣ : ٢

(٩) الميزانية الآتية تبين حالة شركة التوصية البسيطة المعروفة باسم عبد العليم وشريكه .

أصول وأرصدة مدينة		خصوم وأرصدة دائنة	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٤٠٠	حساب جارى	٣٠٠٠	رأس مال عبد العليم
	عبد العليم		(متضامن)
٣٠٠	حساب جارى سلامة	٣٠٠٠	رأس مال سلامة
٦٠٠	حساب جارى نجاتى		(متضامن)
١٣٠٠		١٥٠٠	رأس مال نجاتى
١٥٠٠	تقديتة فى البنك	٧٥٠٠	موصى
٧٢٠٠	خسائر التصفية	٢٥٠٠	دائنون
١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	

والمطلوب تصوير الحسابات اللازمة فى أستاذ الشركة ابيان نتيجة التصفية إذا علمت أن حسابات الدائنين سددت بأكملها، وأن الشركاء كانوا يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢ : ١ على التناظر .

الباب السابع

شركات المحاصة

تعريف :

وهي التي تتكون بدون عنوان ولا رأس مال للقيام بعملية أو عمليات معينة يقوم بها شخصان ، أو أكثر بعد الاتفاق على تدبير الأموال اللازمة وتقسيم الأرباح أو الخسائر الناتجة .

مميزاتها

- ١) ليس للشركة شخصية مستقلة عن الشركاء ، لأن مثل هذا النوع من الشركات يتكون سرا فلا يعلم الجمهور به . والشريك الذي يتعامل مفروض أنه يتعامل لحسابه الخاص ومسئول شخصيا أمام الغير عن تصرفاته .
- ٢) ليس لشركة المحاصة عنوان خاص بها أو رأس مال أو مقر رسمي .
- ٣) ليس هناك مجال لإعلان إفلاس الشركة إفلاس القائم بالادارة لايجر معه إفلاس الشركة .
- ٤) ليس من الضروري عمل عقد لتكوين الشركة إنما يكفي أن تتكون باتفاق شفوي ويجوز إثبات وجودها بإبراز الدفاتر والخطابات أو بالبينه
- ٥) لاينزم في تأسيسها اتباع الاجراءات المقررة في الشركات الأخرى من نشر وإعلان .

مزايَا سِرْكَاتِ المحَاَصَةِ

تتكون شركات المحاسبة عادة بين أشخاص تختلف ظروفهم واستعداداتهم . فقد يتيسر لأحدهم أن يشتري بأئمان منخفضة أو بشروط طيبة . وقد يتيسر لآخر أن يبيع بأئمان مرتفعة . وقد يكون لثالث موارد مالية تمكنه من أن يمد الشركة بما تحتاجه من الأموال . فمثل هذا النوع من الشركات يمكن من الجمع بين هذه المزايا والافادة منها .

مسك الدفاتر في شركات المحاسبة

هناك عدة طرق تسير عليها المحاسبة في شركات المحاسبة، نذكر منها مايلي:

أولاً :

أبسط طريقة هي أن يفتح كل شريك في دفاتره حساب المحاسبة يجعله مدينا بكل مايقوم بصرفه ودائنا بكل مايصله من مبالغ لحساب المحاسبة . وفي الواقع يعامل هذا الحساب معاملة الحساب الشخصي .

وعند ماتنتهى العملية يرسل كل شريك للآخر بيانات بما صرفه وبما قبضه . وبذلك يتسنى لكل شريك أن يعمل بيانا شاملا للعملية يتبين منه صافي الربح أو صافي الخسارة للعملية .

يجعل كل شريك حساب المحاسبة المفتوح في دفاتره دائنا بنصيبه من صافي الربح أو مدينا بنصيبه من صافي الخسارة وبعد ذلك يكون رصيد حساب المحاسبة في دفاتر كل شريك عبارة عن المبلغ المستحق لأحدهما على الآخر . وواضح أن رصيد هذا الحساب في دفاتر أحد الطرفين مدين ويكون دائنا

بنفس المبلغ في دفاتر الطرف الآخر، ويقفل هذان الحسابان عند ما يقوم أحدهما بسداد ما في ذمته للآخر .

مثال

اتفق محمود حامى مع رستم الحلبي في أول يناير على تكوين شركة محاصة بالمناصفة لبيع شحنة بضائع . وفي ٢ فبراير دفع محمود ١٠٠٠ ج لمشتري البضاعة ، ٤٠ ج نولون عليها ، ٢٠ ج سكة حديد ، ٢٥ ج مصاريف مختلفة . وقد صرف رستم المبالغ الآتية في سبيل هذه الإرسالية — ٤٠ ج عوائد جمركية في ٦ مارس ، ١٥ ج مصاريف تخزين في ٧ أبريل ، ٨ ج مصاريف مختلفة في ٩ مايو .

وفي ١٠ مايو باع رستم كل البضاعة صفقة واحدة بمبلغ ١٤٤٠ ج والمطلوب عمل البيان النemy تظهر منه نتيجة هذه العملية وحساب المحاصة في دفاتر كل من الشريكين . بفرض أن تسوية ما لأحدهما طرف الآخر تمت في ١٠ مايو .

منصرف بيان نتيجة المحاسبة بين محمود حلمي ورستم الحلبي إيراد

١٠٠٠	ثمن البضاعة ٢/٢	١٤٤٠	مبيعات	٥/١٠
٤٠	نولون » »			
٢٠	سكة حديد » »			
٢٥	مصاريف مختلفة » »			
٤٠	عوائد جمركية ٣/٦			
١٥	مصاريف تخزين ٤/٧			
٨	مصاريف مختلفة ٥/٩			
٢٩٢	صافي الربح ٥/١٠			
١٤٦	نصيب حلمي			
١٤٦	» رستم			
<u>١٤٤٠</u>		<u>١٤٤٠</u>		

في دفاتر علمي

منه	حساب المحاسبة مع رستم	له
١٠٠٠	إلى الصندوق بضاعة	١٢٣١
٤٠	» » نولون	
٢٠	» » سكة حديد	
٢٥	» » م مختلفة	
١٤٦	» الأرباح والخسائر	
<u>١٢٣١</u>		<u>١٢٣١</u>
١٢٣١	إلى الرصيد	١٢٣١
		من الصندوق

في دفاتر رستم الحلبي

منه	ح/ المحاسبة مع محمود حلمي	له
٤٠	إلى الصندوق (عوائد)	١٤٤٠ من الصندوق (مبيعات)
١٥	إلى الصندوق (تخزين)	
٨	إلى الصندوق (مصاريف)	
١٤٦	إلى الأرباح والخسائر	
١٢٣١	إلى الرصيد	
<u>١٤٤٠</u>		<u>١٤٤٠</u>
١٢٣٠	إلى الصندوق	١٢٣١ من الرصيد

ثانيا

أما الطريقة الثانية لتقيد حسابات شركات المحاسبة فتتبع عند ما يتولى أحد المتعاقدين جميع الأعمال الخاصة بالصفقة من شراء وتخزين وبيع . وقد جرت العادة أن تحتسب له عمولة على المبيعات . وفي بعض الأحيان قد تحسب العمولة على المبيعات والمشتريات والمصروفات .

وفي هذه الحالة يفتح حساب للمحاسبة يجعل مدينا بضمن البضاعة والمصاريف والعمولة . ويتعين على الشريك أو الشركاء الآخرين أن يرسلوا إلى زميلهم المكلف بإدارة الصفقة ما صرفه كل منهم ، ويجعل حساب كل منهم دائنا بما صرف .

ويجعل حساب المحاسبة دائنا بالمبيعات سواء أكانت نقدا أم على الحساب . ويمثل رصيد حساب المحاسبة مكسب أو خسارة الصفقة ، ويقفل هذا الحساب بالترحيل إلى حسابات الشركاء بالنسبة التي يقتسمون بها الأرباح والخسائر . وتسدد حسابات الشركاء الشخصية المفتوحة كالمعتاد .

مثال

اشترى جميل بضاعة من صبرى بمبلغ ٧٢٠ ج وسحب من مخزن البضائع بمحله ما قيمته ٢٢٠ ج للإيجار فيها بالاشتراك مع سماحة مناصفة، وقد استلم من الأخير نصيبه من ثمن البضاعة . وقد دفع مصاريف مختلفة ٧١ ج وبيعت البضاعة بمبلغ ١٢٢٠ ج . وقد أرسل إلى صبرى حوالة بالمبلغ المستحق له . واحتسب لنفسه عمولة ٥٪ من المبيعات، وأرسل إلى سماحة كشف الحساب مرفقابه شيكا بالمستحق له، والمطلوب إثبات ذلك في دفاتر يومية جميل المساعدة وترحيلها إلى الدفتر الاستاذ .

اليومية

٧٢٠	٧٢٠	من / الحاصة	إلى / صبرى
		ثمن البضاعة المشتراة بالحاصة مع سماحة	
٢٢٠	٢٢٠	من / الحاصة	إلى / بضاعة بالحاصة
		بضاعة مسجوبة من المخزن على ذمة الحاصة مع سماحة	
٦١	٦١	من / الحاصة	إلى العمولة
		عمولة ٥٪ على ١٢٢٠ مستحقة على الحاصة مع سماحة	

منه يومية الصندوق له

٤٧٠	إلى سماحة	٧١	من الحاصة
١٢٢٠	» الحاصة	٧٢٠	من صبرى
		٥٤٤	» سماحة

حسابات الأستاذ

ج / صبرى

٧٢٠	إلى الصندوق	٧٢٠	من الحاصة
-----	-------------	-----	-----------

١٢٢٠ من الصندوق	٧٢٠ إلى صبرى
	٢٢٠ إلى بضاعة بالخاصة
	٧١ » الصندوق (مصاريف)
	٦١ » العمولة
	٧٤٠ » سماحه (نصيبه في الربح)
	٧٤ » الأرباح والخسائر
<u>١٢٢٠</u>	<u>١٢٢٠</u>
> / سماحة	

٤٧٠ من الصندوق	٥٤٤ إلى الصندوق
٧٤ » الخاصة	
<u>٥٤٤</u>	<u>٥٤٤</u>
> / بضاعة بالخاصة	

٢٢٠ من الخاصة	٢٢٠ إلى > / المتاجرة
يلاحظ أن الحساب الأخير يشبه تماما حساب مبيعات بضاعة الأمانة الذي يفتح في حسابات بضاعة الأمانة ويقفل مع حساب المتاجرة .	
> / العمولة	

٦١ من > / الخاصة	٦١ إلى > / الأرباح والخسائر
> / المتاجرة	

٢٢٠ من > / بضاعة بالخاصة	
> / الأرباح والخسائر	

٧٤ من > / الخاصة	
٦١ » » العمولة	

تمارين على الباب السابع

السؤال ١

حامد ومحمود كونا شركة محاصة للتجار في الأقطان في موسم ١٩٤٤ .
وقد اشترى الأول ٢٥٠٠ قنطار بسعر ٩ ج في المتوسط، وصرف عليها مصاريف
مختلفة ٤٥٠ ج . وقد استلمها الثاني وتولى أمر بيعها فباع كل الكمية وكان
متوسط السعر ١٠ ج . وقد صرف عليها مصاريف مختلفة بلغت ٨٥٠ ج .
فإذا علمت أن كل شريك كان يمسك حسابا بما يصرف وبما يتسلم من
تقدي . فالمطلوب تصوير الحسابات اللازمة في دفاترهما .

السؤال ٢

حسن شخص له خبرة بأعمال بورصة الأوراق المالية ، وفائق يمول يريد أن
يستثمر أمواله، فانفقا على تكوين شركة محاصة لاستثمار مبلغ ٥٠٠٠ ج يقدمها
فائق لشراء ويبيع الأوراق المالية .
في ١ / ٧ دفع فائق لحسن ١٠٠٠ ج واشترى بها الأخير أسهما من أسهم
الشركة المالية .

في ١٠ / ٧ اشترى حسن أسهما من أسهم المقاولات الحديثة بمبلغ ٣٠٠ ج
قبضها من فائق .

في ١٥ / ٧ بيعت أسهم الشركة المالية وبلغ صافي المتحصل ٨٧٠ ج .
في ٢٥ / ٧ اشترى حسن سندات حكومية بمبلغ ١٥٠٠ ج قبضها من فائق
٨ / ٥ بيعت أسهم شركة المقاولات بمبلغ ٣٨٠ ج .
في ١٠ / ٨ بيعت السندات الحكومية بمبلغ ١٦٠٠ ج .

فإذا علمت أن الاتفاق قد تضمن أن يمسك حسن الحسابات الخاصة بهذه العمليات وتوزع الأرباح والخسائر في نهاية المدة بنسبة ٢ : ٣ لكل من حسين وفائق ، فالمطلوب تصوير حسابات الأستاذ اللازمة .

السؤال ٣

رست مقاوله على عطية بمبلغ ٢٠٠٠٠ ج وطلب من بكر أن يتعاون معه في إتمام العمل وتم ذلك كما يأتي :

في ١ / ٤ اتفق عطية مع بنك مصر على فتح اعتماد لتمويل المشروع .

في ٥ / ٤ اشترت مواد أولية بمبلغ ٣٠٠٠ ج دفعت من الاعتماد .

في ٢٠ / ٤ » » » » ٦٠٠٠ ج » » » »

وبلغت أجور العمل ٣٠٠٠ ج دفعها بكر كلها ولقد استلزم العمل آلات يمتلكها بكر قدر ثمن استخدامها في المشروع بمبلغ ١٠٠٠ ج وقد استلزم العمل أيضا دفع إكramيات بلغت ٨٠٠ جنيه دفع منها بكر ٣٠٠ ج وقد كانت الأرباح والخسائر توزع بنسبة ٣ : ٢ لكل من عطية وبكر وبلغت الفوائد والمصاريف المصرفية حتى نهاية مدة العقد ٣٠ ج .

والمطلوب :

(١) إثبات تلك العمليات في الأستاذ إذا كان عطية مختصا بمسك دفاتر الشركة .

(٢) إثبات تلك العمليات في الأستاذ إذا كان كل شريك يمسك دفاتر خاصة بنفسه — هذا مع العلم بأن عطية قبض قيمة المقاوله نقدا .

السؤال ٤

توفيق وأمين اتفقا على تكوين شركة محاصة لشراء وبيع أقطان في موسم
سنة ١٩٤٣ .

في ١٠ / ١ دفع توفيق لأمين مبلغ ٥٠٠ ج للشراء ، وفي ١٠ / ٥ اشترى
أمين أقطانا بمبلغ ٤٠٠ ج .

في ١٠ / ٨ اشترى توفيق أقطانا بمبلغ ٦٠٠ ج ؛ وفي ١٠ / ١٠ دفع توفيق
سمسة شراء ٢٠ ج ، وفي ١٠ / ٣١ كانت المصاريف كالآتي :

١٢٠ ج إيجار وتخزين دفعها أمين .

١٠ ج مصاريف مختلفة دفعها توفيق .

وفي ١١ / ١٥ بيعت الأقطان كلها بمبلغ ٢٠٠٠ ج قبضها توفيق فإذا علمت
أنه احتسبت لتوفيق فائدة على رأس ماله بمعدل ٦ ٪ سنويا لمدة شهر على مادفعه
من النقود لشراء البضاعة وأن توزيع الأرباح يكون بنسبة ٣ : ٢ لكل من
توفيق وأمين — فالمطلوب تصوير حسابات المحاصة بين الشريكين .

الباب الثامن

شركات المساهمة

الفصل الأول

معلومات أولية

تعريف :

لم يعرف القانون شركات المساهمة ولكنه ذكر كيفية تكوينها والنشر عنها وكيفية إدارتها في المواد من ٣٢ إلى ٤١ تجارى وغيرها ، وإليك أهم ما ورد في المواد السابقة .

(١) شركة المساهمة لا تغنون باسم الشركاء ولا باسم أحدهم ، إنما يطلق عليها الغرض المقصود منها كعنوان لها .

(٢) لا يتحمل المساهمون من الخسارة إلا بعدد أسهمهم فقط .

(٣) يدير شركة المساهمة مجلس إدارة ينتخبه المساهمون ، ولهم حق عزله .

(٤) جميع شركات المساهمة التى تؤسس بالقطر المصرى يجب أن تكون مصرية ، وأن يكون مركزها الأسمى بالقطر المصرى .

(٥) يجب أن لا تقل قيمة السهم عن ٤ ج مصرية ويجب أن يدفع من قيمة السهم الربع على الأقل عند الاكتتاب .

مزايا شركات المساهمة

- (١) تمكن من إنجاز المشاريع الكبيرة التى تحتاج إلى رأس مال كبير .
- (٢) تمكن أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة من الاشتراك فى المشاريع الكبيرة التى قد تعود عليهم بأرباح كثيرة .

(٣) تمكن الفرد من أن يكون مساهما في عدة شركات فيأمن ضياع ماله لو أخفقت إحداها أو بعضها .

(٤) يمكن للمساهم أن يخرج من الشركة في أى وقت شاء ، وذلك ببيع أسهمه في السوق .

اجراءات وشروط تكوين شركات المساهمة

أولا — يجتمع عدد من الناس يعرفون بمؤسسى الشركة — سبعة أشخاص على الأقل ويحرون — فيما بينهم عقد الشركة الابتدائى ، وكذلك قانونها النظامى .

ثانيا — يجب أن يكون رأس المال مقسما إلى أسهم بحيث لا تقل قيمة السهم منها عن ٤ ج .

ثالثا — يجب الا ككتاب في جميع الأسهم ، وقد جرت العادة في مصر أن تكون الشركة برأس مال صغير يكتب فيه المؤسسون بأجمعه ، وبعد تأسيس الشركة قانونيا يعمدون إلى زيادة رأس المال بموجب السلطة التى يخولها نظام الشركة بعرض الأسهم الجديدة على الجمهور للاكتتاب فيها .

رابعا — تدفع ربع قيمة السهم على الأقل ، ولأجل ذلك يقدم المؤسسون تقريرا لقلم كتاب المحكمة المختلطة يقررون فيه بأنهم نفذوا هذين الشرطين . ويصحب هذا التقرير قائمة بأسماء المكتتبين ، ومقدار الأسهم التى اكتتب فيها كل منهم ، وشهادة أحد المصارف بأنه أودع فيه المبلغ الذى يحتمه القانون .

خامسا — تفحص قيمة ما قدم عينا مقابل الأسهم العينية فحصاديقا ، منعا لما قد يحصل من المبالغة فى تقدير قيمتها بعقد اجتماع عمومى للمساهمين الذى قد يعين خبراء ليقدموا تقريرا بتقدير الحصص العينية لى يفصل المساهمون فى الأسهم العينية بناء على هذا التقدير .

سادسا : لضمان الادارة يجب على كل مدير أن يكون حائزا لعدد من الأسهم يمثل جزءا من خمسين من رأس مال الشركة . وتخصص هذه الأسهم لضمان إدارته . ويجب أن يكون في مجلس الإدارة عضوان على الأقل من المصريين .

سابعا — يجب أن يكون ربع موظفي الشركة غير العمال من المصريين ثامنا — عند إصدار أسهم أو سندات للأكتتاب يجب عرض ربع قيمتها على الأقل للأكتتاب في مصر .

وباتمام هذه الاجراءات أيضا لا يستطيع شركة مساهمة أن تبدأ حياتها بل يجب أن يقدم المؤسسون إلى مجلس الوزراء نسخة من العقد والقانون النظامي ، ومعها إقرار البنك السالف الذكر وصورة من قرارات الجمعية العمومية ويطلبوا استصدار مرسوم ملكي بتكوين الشركة .

وبصدور المرسوم الملكي يمكن القول إن الشركة قد استكملت تكوينها القانوني ، ويحق لها أن تبدأ عملها على أن يقوم المسئولون باجراءات النشر .

النشر

ينشر عقد الشركة الابتدائي ونظامها والمرسوم الخاص بتكوينها لمدة ثلاثة شهور في لوحة المحكمة الابتدائية وتنشر أيضا في الجريدة الرسمية ويعلن عنها في إحدى الجرائد السيارة المعدة لنشر الاعلانات القضائية .

محتويات عقد الشركة الابتدائي

- (١) عنوان الشركة ومركزها وأسماء المؤسسين وصفاتهم ومحال إقامتهم .
- (٢) مقدار رأس المال وكيفية تقسيمه .
- (٣) غرض الشركة ومدتها .

- (٤) الاقرار بقبول قرارات مجلس الوزراء الخاصة بالشركات .
- (٥) الاقرار بالاكتتاب في كل رأس المال وبدفع رבעه .
- (٦) امضاءات المؤسسين .

مستملات قانون الشركة النظامي

- (١) تأسيس الشركة وغرضها ومدتها وعنوانها ومركزها .
- (٢) رأس مال الشركة وكيفية تقسيمه وكيفية نقل ملكية الأسهم .
- (٣) إدارة الشركة .
- (٤) مراقبة حسابات الشركة والجمعية العمومية .
- (٥) الجرد وتوزيع الأرباح .
- (٦) التصفية وتسوية المنازعات .

الأسهم وأنواعها

السهم جزء من رأس المال قابل للتداول بطريق التحويل إذا كان اسمياً أو بالتسليم إذا كان لحامله ، ولا يحمل صاحبه مسؤولية إلا بقدر قيمته الاسمية يمكن تقسيم الأسهم من وجوه مختلفة .

فأولاً — من حيث تسير القيمة :

- (١) أسهم نقدية — وتسدد قيمتها نقداً .
- (٢) أسهم عينية — وتسدد قيمتها عينياً أي بعقارات أو منقولات أو موجودات محل تجارى ، ويجب أن تسدد قيمتها بتمامها .
- (٣) أسهم مختلطة — يدفع من قيمتها جزء نقداً والباقي عيناً ، وتعتبر في حكم الأسهم العينية .

(٤) حصص التأسيس — وهى حصص فى رأس مال الشركة تثبت فى صكوك اسمية أو لحاملها قابلة للتداول يستولى حاملها على مكافأة مقابل تقديمه حق اختراع أو امتيازاً حكومياً يتعذر تقويمه بالمال .
وتكون الأسهم النقدية اسمية إلى أن تسدد قيمتها ، ويجوز أن تصبح بعد ذلك لحاملها ، أما الأسهم العينية فتبقى اسمية ولا تتداول إلا بعد مرور عامين من تاريخ تسديد قيمتها .

ثانياً — من حيث الأفضلية فى توزيع الأرباح

(١) أسهم ممتازة — وتعطى لحاملها الأولوية لاستلام الأرباح ، وقد تعطى هذه الأسهم لحاملها حق الأولوية فى استلام قيمتها عند التصفية .
والأسهم الممتازة على أنواع نذكر منها :
أ — أسهم ممتازة مجمعة الأرباح — ولها الحق فى استلام أرباحها بنسبة معلومة قبل غيرها ، وإذا كانت الأرباح القابلة للتوزيع غير كافية لإعطاء حصة هذه الأسهم حقهم بالكامل ، فيكون لهم الحق فى قبض المتأخر لهم من أرباح السنة المقبلة قبل غيرهم من حملة الأسهم الأخرى ، وتعتبر الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح ما لم ينص فى قانون الشركة النظامى على خلاف ذلك . ولا تعتبر المتأخرات من استحقاق أرباح حملة هذه الأسهم مطلوبات من الشركة بالمعنى الصحيح ، لأن دفع هذه المتأخرات متوقف على وجود أرباح وتقرير توزيعها . ويمكن أن يقال أن مثل هذه المبالغ هى بمثابة « مطلوبات محتملة » Contingent Liability ولذلك يشار إلى هذه الحقيقة فى الميزانية بمذكرة مثل « توجد مطلوبات محتملة بالنسبة لتأخر أرباح أسهم ممتازة مجمعة الأرباح قيمتها ١٠٠٠٠ ج بمعدل ٦٪ عن السنوات ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ » .

ب — أسهم ممتازة بسيطة — لحصة هذه الأسهم الحق فى تقاضى أرباحهم بالنسبة الثابتة فى أى سنة من السنين . ومتى كانت

الأرباح غير كافية في سنة ما فلا يحق لهم أن يطالبوا بالتأخر لهم من أرباح السنوات التالية .

ج - أسهم ممتازة مقاسمة الأرباح - لحملة هذه الأسهم فوق حقوق الأسهم الممتازة ، سواء كانت عادية أم مجمعة ، حق مقاسمة باقى المساهمين فى فائض الأرباح الذى قد يبقى بعد توزيع ربح بمعدل ٥ ٪ مثلا على باقى المساهمين .

٢) أسهم عادية - ليس لحملة هذه الأسهم أى امتياز سواء فى الأرباح ، أو بالنسبة لممتلكات الشركة عند تصفيتها . وفى مقابل ذلك يوزع عليهم بعد دفع نصيب الأسهم الممتازة من الأرباح مهما كانت قيمته . وقد يبلغ معدل ذلك أضعاف معدل أرباح الأسهم الممتازة ، إذ لم تكن الأسهم الممتازة متقاسمة الأرباح أو لم تكن هناك أسهم مؤخره .

٣) أسهم تأسيس أو أسهم مؤخره الأرباح - ولحملة هذه الأسهم الحق فى تقاضى نصيبهم من الربح بعد حملة الاسهم الممتازة بأنواعها المختلفة والاسهم العادية ، وتعطى هذه الاسهم عادة للمؤسسين ويكون عددها محدودا . ويقبل حملة هذه الاسهم أن يأتى دورهم فى تقاضى نصيبهم من أرباح الشركة بعد غيرهم لغرض من غرضين أو لغرضين معا :
١ - تشجيع الجمهور على الاكتتاب فى أسهم الشركة لأن فى قبولهم تقاضى نصيبهم من الربح بعد غيرهم ما يبعث الثقة فى الجمهور .

ب - طمعهم فى الربح نظرا لثقتهم فى نجاح شركتهم إذ يحددون لحملة الأسهم الممتازة والعادية نصيبهم فى الربح ويخصون أنفسهم بمعظم الباقى أو كله
٤) أسهم انتفاع - ولا يصرف لحملة هذه الأسهم أرباح عادة إلا بعد توزيع أرباح بنسبة معينة على الأسهم الأخرى .

وتصدر هذه الأسهم عادة شركات لها مدة معينة بامتياز وأرباحها كثيرة فىرى مديروها أنه من المستحسن استهلاك جزء من أسهمها بطريق القرعة

ورد القيمة الاسمية لهذه الأسهم إلى أصحابها ثم يعطى حامل السهم المستهلك
سهما آخر يسمى سهم انتفاع ، يخول له الحق في تقاضى أرباح وحضور الجمعية
العمومية للشركة ، والاشتراك في ممتلكات هذه الشركة عند تصفيتها بعد رد
القيمة الاسمية لكل الأسهم التي لم تستهلك بعد .

(٥) حصص التأسيس - ولا توزع أرباح على حملة هذه الحصص إلا بعد
توزيع أرباح على حملة الأسهم الأخرى بما يعادل ٥ ٪ على الأقل من
المدفوع من قيمتها . وما يتبقى بعد ذلك يوزع نصفه على الأقل على
حملة حصص التأسيس .

إدارة شركات المساهمة

أولاً - مجلس الإدارة

يدير الشركة مجلس إدارة ينتخبه المساهمون من بينهم ، ويجب أن يكون
فيه عضوان على الأقل من المصريين ويجب على أعضاء مجلس الإدارة أن
يودعوا بصفة ضمان أسهما تساوى جزءاً على خمسين من رأس مال الشركة .
ويثبت إيداع هذه الأسهم عادة بجعل حساب « أسهم عضوية مجلس الإدارة »
مديناً ، وحساب « ضمان عضوية مجلس الإدارة » دائناً بقيمة هذه الأسهم .
وهذا القيد نظامى فلا أثر له على القيود المالية ولذا قد يكتفى بإثبات هذا
الإيداع في دفتر بيانى أو بعمل مذكرة عند عمل الميزانية العمومية للشركة
تظهر أسهم الضمان ضمن الأرصدة المدينة كما تظهر الضمان ضمن الأرصدة
الدائنة وبنفس المبلغ . ويحسن وضع الأرقام الخاصة بذلك في خانة المبالغ
الجزئية حتى لا تجمع على أرقام الأصول الأخرى ، أو الخصوم الأخرى .

ثانيا - الجمعية العمومية

يدعو مجلس الادارة المساهمين للاجتماع في كل سنة مرة على الأقل للنظر فيما يأتى :

(١) فحص الحسابات - وتعين الجمعية العمومية للمساهمين مراقبا للحسابات أو أكثر لفحص دفاتر الشركة وتقديم تقرير للمساهمين بقصد مناقشته ثم إقراره .

(٢) اقتراح مجلس الادارة بتوزيع الأرباح الصافية بعد حجز الإحتياطيات وقد تقررته الجمعية العمومية أو تعمله فتصبح الأرباح التى أقرت الجمعية العمومية توزيعها على المساهمين مطلوبات لهم .

(٣) إعادة انتخاب أعضاء مجلس الادارة أو انتخاب آخرين .

(٤) عمل التعديلات التى يعتقد أنها ستؤدى إلى تحسين إدارة الشركة وأحوالها وتم أعمال الجمعية بواسطة أخذ الأصوات ونص عادة فى قانون الشركة النظامى على تنظيم حق من له حضور الجمعية وعلى طريقة حسابان الاصوات

الفصل الثاني

إصدار الأسهم

يكتتب الأعضاء والمؤسسون في الأسهم ، ومتى تكونت الشركة قانوناً أى بعد الحصول على المرسوم الذى يبيح لها البدء فى عملية المتاجرة يمكن للمؤسسين بيع أسهمهم فى السوق للجمهور إذا رغبوا فى ذلك .

والا ككتاب هو طلب شراء أسهم والتعهد بتسديد قيمتها ، وقد رأينا أنه يجب الا ككتاب فى جميع رأس المال ودفع ربع القيمة على الأقل . ويتم التعاقد عند ماتقبل الشركة تخصيص الأسهم لطالبي الا ككتاب . فالإ ككتاب يعتبر عرضاً والتخصيص قبولا . فلا تعاقد بين المكتبتين وبين الشركة إلا بعد التخصيص . فيجوز للمكتتب أن يسحب عرضه مادام أن عملية التخصيص لم تتم بعد ؛ ولهذه الحقيقة أهمية خاصة نلفت نظر القارئ إليها لما يترتب عليها من النتائج عند التقييد فى دفاتر الشركة .

وفى البلاد الأجنبية تبدأ الشركة تكوينها بعرض أسهمها على الجمهور ، ولضمان الا ككتاب فى كل الأسهم المصدرة قد تلجأ الشركة المساهمة إلى شركة ضمان أو شركة تأمين تضمن لها الا ككتاب فى كل الأسهم المعروضة مقابل عمولة تتفق عليها ، حتى إذا لم يكتتب فى كل الاسهم كان على الشركة الضامنة أن تكتتب بنفسها فى الأسهم التى لم يكتتب فيها .

وقد تلجأ بعض الشركات إلى مروجين تدفع لهم عمولة تصريف عن الأسهم التى يقومون ببيعها دون أن يكون هناك أى ضمان من ناحية هؤلاء المروجين .

مصاريف التأسيس

يقصد بمصاريف التأسيس كل ما يصرف في سبيل تأسيس الشركة ، وأهم ما يدخل تحت هذا التعبير :

- (١) عمولة الضمان أو عمولة التصريف المذكورة أعلاه .
 - (٢) المصاريف القضائية كالمصاريف اللازمة لتحرير العقد والقانون النظامي والمصاريف اللازمة للتسجيل والنشر .
 - (٣) مصاريف الإعلان التي تصرف للإعلان عن تكوين الشركة أو للدعوة إلى الاكتتاب في أسهمها .
 - (٤) مصاريف المطبوعات كرسائل الاكتتاب والتخصيص وطبع الأسهم أو السندات .
 - (٥) مكافأة الخبراء الذين قد تلجأ الشركة اليهم عند تسمين العقارات والبضائع عند ما تكون الشركة لشراء محل قديم .
- وتثبت هذه المصاريف بجعل حسابها مديناً ، وحساب الصندوق أو البنك دائناً ، أو حساب دائنين مختلفين دائناً ، ثم يجعل حساب هؤلاء الدائنين مديناً متى سددت المبالغ لهم .
- وتستهلك هذه المصاريف عادة على عدد معين من المدد التجارية بتحميل حساب الأرباح والخسائر في نهاية كل مدة تجارية بجزء من هذه المصاريف . أما الباقي فيظهر ضمن الأرصدة المدينة في الميزانية العمومية . ويحسن أن تستهلك بسرعة متى سمحت الأرباح بذلك حيث إنها أصل وهمي .

تقييد رأس المال

أولاً — اكتاب المؤسسين

ذكرنا أن العرف جرى في مصر على أن تتكون الشركة برأس مال صغير يكتب فيه المؤسسون ، ويكون عددهم سبعة على الأقل . فالمبالغ التي يكتبون بها تودع في البنك الذي تختاره الشركة بجعل البنك مدينا وحساب المؤسسين دائنا ، ومتى صدر المرسوم الملكي بتكوين الشركة أجرى القيد المثبت لرأس المال بجعل حساب المؤسسين مدينا وحساب رأس المال دائنا .

مثال ١ :

في أول يناير اجتمع عشرة مؤسسون وقرروا فيما بينهم تكوين شركة مساهمة برأس مال ابتدائي قدره ٥٠٠٠٠ ج مقسم إلى ١٠٠٠٠ سهم ، سعر السهم ٥ ج وزعت فيما بينهم .

وقد قاموا بدفع المبالغ المطلوبة منهم في بنك الشركة في ذلك التاريخ وفي ١٠ فبراير صدر المرسوم الملكي بتكوين الشركة .

والمطلوب إثبات ذلك في اليومية العامة للشركة .

٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	من البنك	إلى المؤسسين	١/١
-------	-------	----------	--------------	-----

قيام المؤسسين بدفع ما كتبوا فيه بالبنك

٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	من المؤسسين	إلى رأس المال	٢/١٠
-------	-------	-------------	---------------	------

إصدار ١٠٠٠٠ سهم عادي سعر ٥ ج

ثانياً — إصدار الأسهم للجمهور والتوزيع دفعة واحدة .

تتلخص الاجراءات في هذه الحالة أن تطرح الأسهم على الجمهور للاكتاب

العام . فيملاً الراغبون في الانضمام طلبات اكتباب يوضحون بها عدد الأسهم المطلوبة ثم يرفق طلب الاكتباب هذا بالمبالغ التي يتحتم عليهم دفعها ويرسل إلى بنك تلك الشركة ، ثم يقوم البنك باعداد كشوف يومية بأسماء ومبالغ المكتبتين ويرسل هذا الكشف إلى الشركة يومياً للتقيد بموجبه . وحيث إن الأسهم لم تخصص للجمهور بعد فكل ما يمكن عمله هو إثبات هذه المبالغ لحسابهم بجعل حساب البنك مدينا وحساب المساهمين دائنا . ومتى صدر المرسوم الملكي بتكوين الشركة يجتمع مجلس الإدارة وتعرض عليه كشوف المكتبتين فيصدر قراراً بتخصيص الأسهم لهم حسبما يترأى له . ويقوم سكرتير الشركة بتحرير رسائل التخصيص إلى المكتبتين ، وهنا يمكن أن يقال إن التعاقد تم فيجوز القيد المكون لرأس المال بجعل حساب المساهمين مدينا وحساب رأس المال دائنا .

مقال ٢ :

في أول يناير يرغب محمولون في تكوين شركة مساهمة برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠٠ جنيه مقسم إلى ٢٥٠٠٠ سهم عادي سعر السهم ٤ ج تدفع مرة واحدة وحدد يوم ٣١ يناير لقفل باب الاكتباب . وقد غطت الأسهم مرة واحدة وصدر المرسوم الملكي المكون للشركة في ٣١ مارس .

١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ من البنك إلى المساهمين ١/٣١
ورود الاكتباب في الأسهم .

ملحوظة :

جرت العادة في الحياة العملية أن تقيد المبالغ التي ترد إلى البنك أولاً فأولاً في تواريخ ورودها . أما هنا فقد قيدناها دفعة واحدة في ٣١ يناير وهو تاريخ قفل الاكتباب وذلك للسهولة . ثم يجري القيد الآتي :

١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ من المساهمين إلى رأس المال ٣/٣١
إصدار ٢٥٠٠٠ سهم عادي سعر ٤ ج

١١ - التوزيع على دفعات

قد تصدر الشركة أسهما وتطلب دفع قيمتها على أقساط فتطلب من المشترك أن يدفع قسما عند الاكتمال وقسما عند التخصيص، وهنا يفتح حساب لكل قسط بدلا من حساب المساهمين، ويلاحظ أن حساب القسط هنا حساب شخصي يمثل المساهمين .

مثال : ٣

في أول أبريل أصدرت شركة إصلاح الأراضي ٢٠٠٠٠ سهما ممتازاً ٥ ٪ بسعر ٤ ج تدفع بالشكل الآتي :

٢	قسط اكتتاب يدفع من	١ - ٢٠	أبريل
١	قسط تخصيص يدفع من	١ - ٢٠	مايو
١	قسط أخير يدفع من	١ - ٢٠	يولية

وقد تنطت الأسهم دفعة واحدة وقام المساهمون بدفع كامل المطلوب منهم في بنك الشركة :

٤٠٠٠٠ ٤٠٠٠٠ في البنك إلى قسط الاكتمال ٢٠/٤
ورود الاكتمال في ٢٠٠٠٠ سهم

٤٠٠٠٠ ٤٠٠٠٠ من قسط الاكتمال إلى رأس المال »
زيادة رأس المال بقسط الاكتمال في
٢٠٠٠٠ سهم

٢٠٠٠٠ ٢٠٠٠٠ من قسط التخصيص إلى رأس المال ٥/١

طلب قسط التخصيص ا ج عن ٢٠٠٠٠ سهم		
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	من البنك إلى قسط التخصيص ٥/٢٠
		دفع قسط التخصيص بالكامل .
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	من قسط أخير إلى رأس المال ٧/١
		طلب القسط الأخير ا ج عن ٢٠٠٠٠ سهم
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	من البنك إلى قسط أخير ٧/٢٠
		دفع القسط الأخير بالكامل .

ملحوظة :

يلاحظ أنه بالنسبة لقسط الا ككتاب بدأنا باثبات الوارد من المكتبتين أولاً ولم نبدأ باثبات إصدار الأسهم لأنه في ذلك الوقت لم تتم عملية التخصيص أما بالنسبة لقسطي التخصيص والأخير فقد بدأنا بال قيد المثبت لزيادة رأس المال ثم بال قيد المثبت للسداد ، وذلك لأنه عند طلب هذين القسطين كانت الأسهم قد أصدرت والارتباط قد تم بين الشركة وبين المساهمين فأصبحوا في أول مايو مطالبين بسداد قسط التخصيص ، وفي أول يولييه بسداد القسط الأخير .

رابعاً — الا ككتاب في أكثر من الأسهم المعروضة

يحدث في بعض الأحيان أن يشتد إقبال الجمهور على الا ككتاب في الأسهم المعروضة نظراً لما فيها من الاغراء ، فيكتتبون في عدد أكبر من المعروض . وفي هذه الحالة يجتمع مجلس الادارة ليقوم بعملية التخصيص . وقد يرفض ا ككتاب بعض الأشخاص فترد إليهم مبالغهم مصحوبة برسالة اعتذار . ومتى خصصت للبعض أسهم أقل من الأسهم التي ا كتبتوا فيها ودفعوا عنها مبالغ الا ككتاب ، فقد جرت العادة أن الشركة تحجز المبالغ الزائدة التي دفعوها

عن الأسهم التي لم تخصص لهم لتخصمها من المستحق من قسط التخصيص ،
أو لإيفاء هذا القسط بأجمعه أو لحصمه من المستحق في أقساط أخرى .

مثال : ٤

طرحت إحدى الشركات المساهمة للاكتتاب العام ١٠٠٠٠ سهم عادي
سعر ١٠ ج تدفع على أربعة أقساط كالآتي :

١	-	١٠	يناير	٣	قسط ١ اكتتاب يدفع من
٢٠	-	٣١	»	٣	» » تخصيص »
١٠	-	٢٠	فبراير	٢	» » قسط أول »
				٢	» قسط ثان يدفع عند الطلب .

وقد اكتتب الجمهور في ١٢٥٠٠ سهمًا فقرر مجلس الإدارة رفض
الاكتتاب في ٢٥٠ سهمًا ليتمكن من التوزيع النسبي . أما مبالغ الزيادة عن
الأسهم التي لم تخص فقد تقرر حجزها من المستحق من قسط التخصيص .
الذي دفع الباقي منه بتمامه في الميعاد وكذلك المطلوب من القسط الأول .

٣٧٥٠٠	٣٧٥٠٠	من البنك	إلى قسط الاكتتاب ١/١٠
		إثبات الوارد من قسط الاكتتاب ٣ ج	

عن ١٢٥٠٠ سهم

٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	من قسط الاكتتاب	إلى رأس المال ١/١٠
		زيادة رأس المال بقسط الاكتتاب ٣ ج	

عن ١٠٠٠٠ سهم

١٥٠٠	١٥٠٠	من قسط الاكتتاب	إلى البنك ١/١٠
		رد المبالغ للأشخاص المرفوض اكتتابهم	

٣ ج عن ٥٠٠ سهم

٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	من قسط التخصيص	إلى رأس المال ١/٢٠
-------	-------	----------------	--------------------

طلب قسط التخصيص ٣ ج عن ١٠٠٠٠ س
من مذكورين إلى قسط التخصيص ٣٠٠٠٠

البنك ٢٤٠٠٠

قسط الاكتاب ٦٠٠٠

تسديد قسط التخصيص بتحويل الزائد من
قسط الاكتاب ودفع الباقي نقداً ،

أما القسط الأول فيطلب ويدفع كالمعتاد .

ويلاحظ القارئ أن القيود السابقة تتفق مع الواقع ، فالزيادة الموجودة
في حساب قسط الاكتاب بعد رد مبالغ اكتاب الأسهم المرفوضة قد حولت
إلى قسط التخصيص ولسداد هذا القسط دفع المكتتبون باقي المستحق عليهم
وهو ٢٤٠٠٠ ج . وعلى ذلك يظهر حسابا القسطين في الأستاذ هكذا :

ح/ قسط الاكتاب

١/١٠	من البنك	٣٧٥٠٠	إلى رأس المال	١/١٠	٣٠٠٠٠
			» البنك	١/١٠	١٥٠٠
			» قسط التخصيص	١/٣١	٦٠٠٠
		<u>٣٧٥٠٠</u>			<u>٣٧٥٠٠</u>

ح/ قسط التخصيص

من قسط التخصيص	٦٠٠٠	إلى رأس المال	١/٢٠	٣٠٠٠٠
من البنك	٢٤٠٠٠			
١/٣١	<u>٢٤٠٠٠</u>			
	<u>٣٠٠٠٠</u>			<u>٣٠٠٠٠</u>

يلاحظ أن القسط الأخير لم يطلب ، وعلى ذلك فلا يشبث إطلاقاً في دفاتر
الشركة . وإذا عملت الميزانية دون طلب هذا القسط فيظهر رأس المال
بالشكل الآتي : —

١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	
١٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	
ومدفوع ٨ ج		

ويتضح جلياً للمطلع على هذه الميزانية أن رأس المال المدفوع هو ٨٠٠٠٠٠ وأن المساهمين مطالبون في أى وقت بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ ج. وهذه الطريقة مفضلة على طريقة أخرى بموجبها يظهر رأس المال في جانب الخصوم بكامل قيمته أى ١٠٠٠٠٠٠ ج ويظهر القسط الأخير وقدره ٢٠٠٠٠٠ في جانب الأصول بالميزانية كطلوبات للشركة قبل المساهمين. ونحن لا ننصح باتباع هذه الطريقة لأنها قد تضلل من لا يدركون أصول المحاسبة فيتوهمون أن رأس المال الفعلى هو ١٠٠٠٠٠٠ بدلا من ٨٠٠٠٠٠ ج.

ارماج قسطى الا ككتاب والتخصيص فى حساب واحد

يرى بعض المحاسبين فتح حساب واحد لقسطى الا ككتاب والتخصيص وذلك لأن الا ككتاب وحده لا ينشأ عنه ارتباط قانونى فالتعاقد لا يتم إلا بعد التخصيص. وبموجب هذه الطريقة تثبت المبالغ المدفوعة عند الا ككتاب لحساب القسطين وكذلك المبالغ المدفوعة عند الا ككتاب، فإذا ما زاد الا ككتاب فى الأسهم أكثر من المعروض، وتقرر حجز الزيادة لخصمها من قسط التخصيص فلا ضرورة إلى إثبات جديد ما دام أن حسابا واحداً يجمع الا ككتاب والتخصيص معاً، وبموجب هذه الطريقة أيضاً يزداد حساب رأس المال بالقسطين معاً. ونحن ننصح باتباع هذه الطريقة لما لها من المزايا وسنتبعها فى الأمثلة الباقية. ويحل المثال السابق على أساس هذه الطريقة بالشكل الآتى:

من البنك إلى قسطى الا ككتاب والتخصيص ٣٧٥٠٠ ٣٧٥٠٠

إثبات الوارد من قسط الا ككتاب ٣ ج عن

١٢٥٠٠ م٣٣٠

من قسطنى الا ككتاب والتخصيص

٦٠٠٠٠

إلى رأس المال .

٦٠٠٠٠

زيادة رأس المال بقسطنى الا ككتاب

والتخصيص ٦ ج ٠ عن ١٠٠٠٠ م٣٣٠

من قسطنى الا ككتاب والتخصيص إلى البنك .

١٥٠٠

١٥٠٠

رد المبالغ للأشخاص المرفوض ا ككتابهم .

٣ ج عن ٥٠٠ م٣٣٠

من البنك إلى قسطنى الا ككتاب والتخصيص .

٢٤٠٠٠

٢٤٠٠٠

دفع باقى المستحق من قسط التخصيص .

وعلى ذلك يظهر حساب قسطنى الا ككتاب والتخصيص بالشكل الآتى :

ج / قسطنى الا ككتاب والتخصيص

١/١٠ من البنك ٣٧٥٠٠

١/٣١ » البنك ٢٤٠٠٠

٦١٥٠٠

١/١٠ إلى رأس المال ٦٠٠٠٠

١/١٠ » البنك ١٥٠٠

٦١٥٠٠

ملحوظة الاصرار :

تتوقف أسعار أسهم الشركة فى السوق على مدى نجاح أو فشل الشركة كما يتضح من الأرباح التى توزعها على المساهمين ومن مركزها المالى كإثنين من الميزانية العمومية . فقد يكون سعر السهم الاسمى ٤ ج ويصل سعره فى السوق إلى ٦ ج . فمثل هذه الشركة لو رغبت فى إصدار أسهم جديدة فيمكنها أن

تصدرها بسعر يزيد عن سعر السهم الأساسي ، وتسمى هذه الزيادة علاوة إصدار . والواقع أن هذه الزيادة التي يدفعها المكتتب الجديد هي بمثابة رسم دخول تمكنه من المشاركة في شهرة محل الشركة التي تتمثل في الأرباح الفائضة التي تجنيها الشركة :

مثال ٥

أصدرت شركة مساهمة في أول مارس ٢٥٠٠٠ سهم عادي بسعر أساسي ٤ ج وعلاوة أصدر ٢ ج على ثلاثة أقساط تدفع بالشكل الآتي :

٣ قسط ١ ككتاب بما فيه علاوة الإصدار في ١ — ١٠ يناير .

٢ قسط تخصيص في ١ — ١٠ فبراير .

١ قسط أخير يدفع عند الطلب .

٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	من البنك إلى قسطي الا ككتاب والتخصيص .
-------	-------	--

دفع الا ككتاب ٣ ج عن ٢٥٠٠٠ سهم .

١٢٥٠٠٠	من قسطي الا ككتاب والتخصيص إلى مذكورين
--------	--

٧٥٠٠٠	رأس المال
-------	-----------

٥٠٠٠٠	علاوة الإصدار
-------	---------------

زيادة رأس المال بقسطي الا ككتاب والتخصيص

وإثبات علاوة الإصدار .

٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	من البنك إلى قسطي الا ككتاب والتخصيص .
-------	-------	--

إثبات ورود قسط التخصيص .

معادلة علاوة الإصدار :

يلاحظ أن رصيد حساب علاوة الإصدار الدائن يمثل أرباحاً لم تتحقق من أعمال الشركة العادية ، فهي أرباح رأسمالية ، يحسن ألا توزع على المساهمين

ولذلك لا يرحد رصيد هذا الحساب إلى حساب الأرباح والخسائر أو الاحتياطي العام لكي نضمن عدم توزيعه ، بل يرحد عادة إلى حساب احتياطي خاص وهو « احتياطي رأس المال » وبذلك منعنا توزيع مبالغ هذه الأرباح لكي نقابل بها خسائر رأسمالية أو نزيد بها رأس مال الشركة العامل .
وبالرغم مما ذكر فليس هناك ما يمنع قانونا من توزيع هذه الأرباح إذا لم يتعارض ذلك مع قانون الشركة النظامي .

التأخير عن دفع بعض الأقساط :

يحدث بعض الأحيان أن يتأخر بعض المساهمين عن دفع بعض الأقساط . وفي هذه الحالة لا يتسدد حساب القسط الذي يحصل فيه التأخير بل يظل مدينا بمقدار المتأخرات .

مثال ٦

أصدرت إحدى الشركات ١٠٠٠٠ سهم ممتاز بمجموع الأرباح ٠.٦ / بسعر أساسي ١٠ ج وسعر إصدار ١٢ ج تدفع بالشكل الآتي :

٤ قسط ١ ككتاب بما فيه ٢ ج علاوة الإصدار من ١ — ٢٠ يناير .

٤ قسط تخصيص من ١ — ٢٠ فبراير .

٢ قسط أول من ١ — ٢٠ مارس

٢ قسط ثان يدفع عند الطلب .

وقد تم الا ككتاب في ١٢٠٠٠ سهم تقررت الشركة حجز الزيادة وخصمها من المستحق من قسط التخصيص الذي دفع الباقي منه بتمامه . أما القسط الأول فقد دفع في ميعاده أيضا ما عدا مساهم في ١٠٠ سهم ، فتأخر عن دفع المطلوب منه .

من البنك	٤٨٠٠٠	
إلى قسطنطينية الا ككتاب والتخصيص ١/٢٠	٤٨٠٠٠	
إثبات الوارد من قسطنطينية الا ككتاب ٤ ج عن		
١٢٠٠٠ سهم .		
من قسطنطينية الا ككتاب والتخصيص	٨٠٠٠٠	
إلى مذكورين .		
إلى رأس المال الممتاز المجمع الأرباح ١/٢٠	٦٠٠٠٠	
» علاوة الإصدار .	٢٠٠٠٠	
زيادة رأس المال بالقسطينية وإثبات علاوة الإصدار .		
من البنك إلى قسطنطينية الا ككتاب والتخصيص .	٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠
دفع باقي المستحق من التخصيص .		
من قسطنطينية أول		٢٠٠٠٠
إلى رأس المال الممتاز المجمع الأرباح .	٢٠٠٠٠	
طلب القسطنطينية الأول ٢ ج عن ١٠٠٠٠ سهم		
إلى القسطنطينية الأول	١٨٨٠٠	١٨٨٠٠
سداد القسطنطينية بالكامل ما عدا مساهم		
في ١٠٠ سهم .		
وبتصوير حساب القسطنطينية الأول في الأستاذ يظهر رصيده مدينا بمبلغ ٢٠٠		
وتظهر هذه الحقائق في الميزانية بالشكل الآتي :		

١٠٠٠٠ سهم ممتاز مجمع الأرباح.	١٠٠٠٠٠		بنك	٧٩٨٠٠
١٠٪ سعر ١٠ ج				
١٠٠٠٠ سهم ممتاز مجمع الأرباح سعر	٨٠٠٠٠			
١٠ ج ومطلوب ٨				
أقساط متأخرة	٢٠٠			
		٧٩٨٠٠		
علاوة إصدار		٢٠٠٠٠		
		٧٩٨٠٠		٧٩٨٠٠

إذا تأخر مساهم عن دفع المستحق عليه أو جزء منه نفذ مانص عليه في قانون الشركة . فقد تحسب الشركة فائدة تأخير عن الجزء الذي لم يسدد عن مدة التأخير .

فإذا انتهت المهلة المحدودة كان للشركة أن تلغى أسهم هذا المساهم المتأخر أو تبيعها لحسابه حسب قانون هذه الشركة .

إلغاء الأسهم :

يترتب على إلغاء الأسهم أمور ثلاث يجب مراعاتها عند إثبات قيد الإلغاء :

(١) يصبح ما دفعه المساهم عن الأسهم الملغاة ملكا للشركة وربحا لها .

لذلك يفتح حساب للأسهم الملغاة يجعل دائما بهذا الربح .

(٢) تصبح الاقساط المتأخرة عن الأسهم الملغاة غير مطلوبة فتجعل حساباتها

دائنة حتى تسدد .

(٣) ينخفض رأس المال بمقدار ماسبق أن جعل دائما به عن الأسهم الملغاة .

اكتب طاهر في ٥٠ سهما عاديا من أسهم إحدى الشركات المساهمة المصرية فدفعت قسط الاكتاب فقط وعجز عن دفع باقي الأقساط فقررت الشركة إلغاء أسهمه ، فإذا علمت أن قيمة السهم الواحد ١٠ ج وأن سعر إصدار السهم كان ١٢ جنيها تدفع كالاتي :

٥ » قسط اكتاب بما في ذلك العلاوة .

٣ » » تخصيص .

٢ » » أول .

٢ » » أخير (لم يطلب بعد) .

يكون قيد الإلغاء في يومية الشركة هكذا :

٤٠٠ من رأس مال الأسهم العادية إلى مذكورين

١٥٠ إلى قسطى الاكتاب والتخصيص

١٠٠ » القسط الأول

١٥٠ » الأسهم الملغاة

إلغاء ٥٠ سهما لطاهر لعدم سداده قسط التخصيص

والقسط الأول

ملحوظة

جعل حساب رأس المال مدينا بمقدار الأقساط التي طلبت عن الأسهم الملغاة بعد استبعاد علاوة الإصدار أى ٨×٥٠ ثم جعل حساب كل من قسطى الاكتاب والتخصيص والقسط الأول دائنا حتى يتسدد حسابها . وأخيرا جعل حساب الأسهم الملغاة دائنا بما دفعه المساهم المتأخر عند الاكتاب لأن هذا المبلغ يمثل الربح الذى صدرته الشركة لنفسها .

إعادة إصدار الأسهم المُلغاة :

عند ما تعيد الشركة إصدار الأسهم المُلغاة يرد رأس المال إلى أصله وذلك بجعله دائئا بالأقساط التي طلبت عن هذه الأسهم . أما المساهم الجديد فيجعل مدينا بـ ثمن البيع . وإن قل هذا الثمن عن قيمة الأقساط التي طلبت (بصرف النظر عن علاوة الإصدار إن وجدت) جعل حساب الأسهم المُلغاة مدينا بالعجز ، وإن زاد هذا الثمن عن قيمة الأقساط المطلوبة جعل حساب علاوة إعادة إصدار (أو حساب الأسهم المُلغاة) دائئا بهذه الزيادة .

ففي المثال السابق بفرض أنه أعيد إصدار الأسهم المُلغاة إلى رياض مقابل ٣٠٠ ج يكون القيد هكذا :

من مذكورين	إلى رأس مال الأسهم العادية
» رياض	٣٠٠
» الأسهم المُلغاة	١٠٠

إعادة إصدار الأسهم المُلغاة إلى رياض على أن يسدد القسط الأخير عند استحقاقه

أما لو كان الثمن المتفق عليه ٤٥٠ فيكون القيد :

من رياض	إلى مذكورين	٤٥٠
رأس مال الأسهم العادية		٤٠٠
علاوة الإصدار		٥٠

ويسدد حساب رياض مع الصندوق عند قيامه بدفع الثمن . أما رصيد حساب الأسهم المُلغاة الأخير فيعامل معاملة علاوة الإصدار فيعتبر ربها رأسماليا لا يرحل إلى الأرباح والخسائر و الاحتياطي العام إنما يرحل إلى احتياطي خاص هو احتياطي رأس المال .

بيع الأسهم لحساب المساهم المتأخر :

إذا نص في عقد الشركة على بيع الأسهم لحساب المساهم المتأخر فيتم ذلك على حسابه وتحت مسؤوليته . فمن الثمن المتحصل تستوفي المبالغ المطلوبة عن الأقساط المتأخرة وفوائد التأخير ومصاريف البيع ، وإن تبقى شيء بعد ذلك يعطى له . وإن كان المتحصل من الثمن أقل من مجموع مبالغ الأقساط المتأخرة وفوائد التأخير ومصاريف البيع طوّل المساهم المتأخر بدفع الفرق . وفي جميع هذه الحالات لا يتأثر رأس المال إطلاقاً .

مثال ٨ :

أحمد مساهم في ١٠ أسهم قيمة السهم ١٠ ج يدفع منها ٤ عند الاكتتاب و ٢ تخصيص و ٤ قسط أخير ، وقد طلبت جميع الأقساط فتأخر أحمد عن سداد القسط الأخير فبيعت أسهمه لحسن بسعر ٨ ج وسدد حسن الثمن نقداً ورد إلى أحمد المستحق له بعد أن خصمت منه فائدة تأخير قدرها ٦٠٠ مليم ومصاريف بيع ٤٠٠ مليم .

٨٠	من > / حسن	إلى مذكورين
٤٠	» > / القسط الأخير	
٤٠	» أحمد المساهم المتأخر	
٨٠	من الصندوق	بيع أسهم أحمد بسعر ٨ ج
٨٠	سداد ثمن الأسهم	إلى حسن
١	من أحمد	إلى مذكورين
٦٠٠ ر		فائدة التأخير
٤٠٠ ر		مصاريف البيع

٣٩ ٣٩ من أحمد الصندوق
استلام أحمد للمستحق بعد خصم مصاريف البيع
وفوائد التأخير

وبفرض أن الأسهم بيعت بسعر ٣ ج فقط للسهم فتكون القيود :

٤٠ من مذكورين إلى القسط الأخير

٣٠ من > / حسن

١٠ » » أحمد

بيع أسهم أحمد لحسن بسعر ٣ ج وجعل أحمد
مدينة بالعجز .

١ من أحمد إلى مذكورين

٦٠٠ فائدة التأخير

٤٠٠ مصاريف البيع

تحميل أحمد مصاريف البيع وبفائدة التأخير
ثم يسدد حساب كل من حسن وأحمد كالمعتاد

إصدار الأسهم العينية

هي الأسهم التي يدفع ثمنها عينا سواء بضاعة أو أثاث أو عقار ، ويجب أن
يدفع ثمنها بالكامل . وتسمى مختلطة متى دفع جزء من الثمن نقدا .

وقد يقدم المساهم أصولا فقط فتصدر له الشركة أسهما عينية بقيمة هذه
الأصول . وقد يقدم أصول محله وتتعهد الشركة بخصوم محله فتصدر له الشركة
أسهما بمقدار الفرق بين الأصول والخصوم . أما التقييد في يومية الشركة فيتم
بأن تثبت الأصول أو الأصول والخصوم والفرق بينهما يقيده لحساب المساهم
ثم يسدد حساب المساهم مع رأس المال كما يتضح ذلك جليا من القيد الشكلي الآتي :

من مذكورين	إلى المذكورين
١٢٠٠٠	شهرة المحل
٨٠٠٠	» مطلوبات
١٥٠٠٠	أراضي ومباني
٤٤٠٠٠	» واصف نوار
٥٠٠٠	آلات
٧٥٠٠	بضاعة
١١٥٠٠	مدينون
١٠٠٠	صندوق

أصول وخصوم المذكور انتقلت للشركة

٤٤٠٠٠	من واصف نوار إلى رأس مال الأسهم العادية	٤٤٠٠٠
	إصدار ٤٤٠٠ سهم عادة سعر ١٠ ج للمذكور	

قد تحول شركة تضامن أو شركة توصية بسيطة إلى شركة مساهمة لتوسيع أعمالها أو للارتفاع بمزايا هذه الشركات والأسهم التي تعطى للشركاء الأصليين هي أسهم عينية كما يتضح ذلك من المثال الآتي :

مثال : ٩

في أول إبريل صدر المرسوم الملكي بتكوين شركة تصريف المنتجات المصرية ، وكانت قد أصدرت كرأس مال لها ٤٠٠٠ سهم نقداً بقيمة اسمية ٥ ج طلب منها عند الاكتتاب ٢ ج فقط. وقد تغطت الأسهم مرتين ، ٢٠٠٠ سهم عيني بقيمة اسمية ٥ ج أيضاً مسددة القيمة لشراء شركة التوصية البسيطة المعروفة باسم المدبولى وشريكه وكانت ميزانية هذه الشركة يوم الاتفاق وهو أول يناير كما يلي :-

أصول	خصوم
١٠٠٠ أثاث	٤٥٠٠ رأس مال المدبولى
١٠٠٠٠ بضاعة	٥٥٠٠ » » عوض
٣٢٠٠ ذم	١٠٠٠٠ —
٣٠٠ احتياطى	٦٠٠٠ أوراق الدفع
٢٩٠٠ —	٤٨٠٠ مطلوبات
٦٠٠٠ أوراق قبض	١٠٠ إيجار مستحق
١٠٠٠ بنك	٥٠ مهايا مستحقة
٥٠ تأمينات	١٥٠ —
٢٠٩٥٠ —	٢٠٩٥٠ —

ولمناسبة شراء هذه الشركة اتفق على انتداب محاسب لمراجعة حساباتها وتقدير أصولها فظهر من تقريره أن قيمة الأثاث ٨٠٠ ج والبضاعة ١٠٠٠ ج والديون المدومة ٤٠٠ والمشكوك فيها ٢٠٠ والتأمينات ٣٠ ج. ولقد اتفق على أن تدفع شركة التوصية الإيجار والمهايا المستحقة وإلا ينتقل البنك إلى الشركة المساهمة.

فأذا علمت :

- (١) أن قسط التخصيص وقدره ١ ج قد تقرر طلبه عقب صدور المرسوم الملكى
- (٢) أن القسط الأخير وقدره ٢ ج قد طلب فى أول يونيه وحدد آخر الشهر نهاية لسداده ويومئذ ظهر أن حملة ٥٠٠ سهم لم يدفعوه فالمطلوب إثبات ذلك فى يوم الشركة وتصوير ميزانيتها فى آخر يونيه على فرض أنها لم تقم بعمليات خلاف ما ذكر لغاية هذا التاريخ.

إيضاح:

يلاحظ أن الثمن الذي دفعته الشركة المساهمة إلى شركة التوصية وقدره ١٠٠٠٠ ج هو أكبر من الفرق بين الأصول المعدلة التي تسلمتها الشركة والخصوم التي تعهدت بدفعها . هذا الفرق هو عبارة عن شهرة المحل المقدرة لشركة التوصية البسيطة والبيان الآتي يبين طريقة حساب مبلغ الشهرة .

أثاث	٨٠٠
بضاعة	٩٠٠٠
ذمم	٢٨٠٠
أوراق قبض	٦٠٠٠
تأمينات	٣٠
جملة الأصول المنتقلة لشركة المساهمة	١٨٦٣٠
أوراق الدفع	٦٠٠٠
مطلوبات	٤٨٠٠
احتياطي الديون	٢٠٠
جملة الخصوم التي تعهدت بها الشركة المساهمة	١١٠٠٠
الثمن الواجب دفعه لو لم تكن هناك شهرة	٧٦٣٠
الثمن المتفق عليه	١٠٠٠٠
شهرة المحل	٢٣٧٠

يومية الشركة المساهمة

من مذكورين	إلى مذكورين		
» شهرة المحل	» أوراق الدفع	٢٣٧٠	٦٠٠٠
» الأثاث	» المطلوبات	٨٠٠	٤٨٠٠
» البضاعة	» احتياطي الديون	٩٠٠٠	٢٠٠

إلى المساهمين في الأسهم الفنية	١٠٠٠٠ من الذمم	٢٨٠٠
» أوراق القبض		٦٠٠٠
» التأمينات		٣٠
إثبات أصول وخصوم شركة التوصية		
» مساهمي الأسهم العينية إلى رأس مال	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
إصدار ٢٠٠٠ سهم عيني سعر ٥ ج مدفوعة		
بالكامل		
١٦٠٠٠ من البنك إلى قسطنى الا ككتاب والتخصيص	١٦٠٠٠	١٦٠٠٠
ورود الا ككتاب في ٨٠٠٠ سهم عادى		
١٢٠٠٠ من قسطنى الا ككتاب والتخصيص إلى رأس المال	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠
زيادة رأس المال بالقسطين ٣ ج عن ٤٠٠٠ سهم		
٨٠٠٠ من القسط الأخير إلى رأس المال	٨٠٠٠	٨٠٠٠
طلب القسط الأخير ٢ ج عن ٤٠٠٠ سهم		
٧٥٠٠ من مذكورين إلى القسط الأخير	٧٥٠٠	
قسطنى الا ككتاب والتخصيص		٤٠٠٠
البنك		٣٥٠٠
سداد القسط ما عدا ٥٠٠ سهم		

خضوم

الميزانية العمومية في ٦/٣٠

أصول

رأس المال		شركة محل	
٢٠٠٠	سهم عيني سعر ٥	٢٣٧٠	أثاث
٤٠٠٠	سهم تقديسي سعر ٥	٨٠٠	بضاعة
أقساط مستحقة	٢٠٠٠٠	٩٠٠٠	ذمم
	٥٠٠	٢٨٠٠	احتياطي ديون
	١٩٥٠٠	٢٠٠	
أوراق دفع	٢٩٥٠٠	٢٦٠٠	أوراق قبض
مطلوبات	٦٠٠٠	١٩٥٠٠	بنك
	٤٨٠٠	٣٠	تأمينات
	٤٠٣٠٠	٤٠٣٠٠	

تمارين على إصدار الأسهم

(١) تكونت شركة مساهمة برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠ ج مقسم إلى أسهم عادية قيمة السهم ١٠ ج تدفع مرة واحدة عند الاكتتاب، وقد اكتتب المؤسسون في جميع هذه الأسهم ودفعوا اكتتاباتهم في بنك الشركة . أثبت ذلك في يومية الشركة .

(٢) في أول يناير سنة ١٩٣٥ تأسست بالقاهرة شركة مساهمة بأسم شركة الصناعات المصرية برأس مال قدره ٢٠٠٠٠ ج مقسم ٢٠٠٠ سهم قيمة السهم ١٠ ج مصرية تدفع كالاتي :

٣ ج	عند الاكتتاب	من ١ - ١٥	يناير
٣ ج	عند التخصيص	من ٢٠ - ٣١	يناير
٢ ج	قسط أول	من ١ - ١٥	إبريل
٢ ج	قسط أخير	من ١ - ١٥	إبريل

وقد اكتتب المؤسسون في جميع هذه الأسهم كما دفعوا الأقساط المطلوبة في مواعيدها .

والمطلوب إثبات ذلك في يومية الشركة .

(٣) أصدرت الشركة المساهمة المصرية للمحاريت والهندسة ٥٠٠٠ سهم عادية قيمة السهم ٦ ج تدفع كالاتي :

٣ ج	عند الاكتتاب	من ١ - ١٥	يناير
٣ ج	عند التخصيص	من ٢٠ - ٣١	يناير

وقد وردت للشركة طلبات الاكتتاب في ٦٠٠٠ سهم، والمطلوب إجراء

القيود اللازمة في يومية الشركة لاثبات ما تقدم بفرض :

أولا — إن الزيادة ردت إلى المساهمين .

ثانياً — إن الزيادة حجزت لتخص من قسط التخصيص .

٤) أرادت شركة مساهمة زيادة رأس مالها العامل بمبلغ ٢٠٠٠٠ ج
فعرضت للاكتتاب بها على الجمهور في شكل أسهم عادية قيمة السهم ٤ ج
بسعر ٥ ج ، والمطلوب أن تستعمل المعلومات الواردة بالجدول الآتى
لإثبات قيود اليومية بكل إيفاء فيما يخص :

(١) بالاكتتاب

(٢) بالتخصيص الذى تم بين المكتبتين جميعاً بنسبة ما اكتتبوا فيه

(٣) القسط الأول والآخر .

المبلغ المطلوب عن السهم	القسط		المبالغ التى وصلت الشركة	
التاريخ	القيمة المطلوبة	ميعاد السداد	ج	ج
١٩٣٠	ج	سنة ١٩٣٠	ج	ج
١٥ مارس	٢ (منها العالوة)	٣٠ مارس	١٢٠٠٠	ج
أول أبريل	٢	٣٠ أبريل	٨٠٠٠	ج
أول أكتوبر	١	٣١ أكتوبر	٤٨٠٠	ج

٥) أصدرت شركة مساهمة محدودة ٥٠٠٠ سهم عادى قيمة السهم الاسمية
أربعة جنيهات ، ٥٠٠٠ سهم ممتاز ٥ : ٠ / بسعر ستة جنيهات للسهم
العادى ، وخمسة جنيهات للسهم الممتاز على أن يكون نظام الدفع
على الشكل الآتى :-

الاسهم العادية

يدفع ثلاثة جنيهات عند الاكتتاب (بما في ذلك علاوة الاصدار) وجنيها واحدا عند التخصيص وجنيهين قسط أخير .
وقد تغطت هذه الأسهم مرة وربع مرة فتقرر حجز المبالغ الزائدة المدفوعة عند الاكتتاب لحساب قسط التخصيص - وعندما حل موعد القسط الأخير دفعه المساهمون ما عدا أحد المكتبتين الذي كان يملك ١٠٠ سهم فقرّر مجلس الادارة إلغاء أسهمه، وذلك بعد أن اتخذت الاجراءات المنصوص عنها في قانون نظام الشركة .

الاسهم الممتازة

تدفع ثلاثة جنيهات عند الاكتتاب (بما في ذلك علاوة الاصدار) والباقي عند التخصيص - وقد تغطت هذه الأسهم مرتين فقررت الشركة - بعد عمل التوزيع النسبي - حجز قسط التخصيص ورد ما يتبقى بعد ذلك للمكتبتين والمطلوب إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات جميع ما تقدم
(٦) الآتى بيان الميزانية العمومية لمحل حسن وهبه بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ .

أصول		خصوم	
١١٧٠	آلات	٨٠٠٠	رأس المال
٣٠٠	أثاث	١٣٠٠	مطلوبات
١٢٠٠	عقار	٣٠٠	أوراق دفع
٣٥٨٠	بضاعة		
٢٠٠٠	مدنيون		
٨٥٠	أوراق قبض		
٥٠٠	صندوق		
<u>٩٦٠٠</u>		<u>٩٦٠٠</u>	

وقد تكونت شركة مساهمة برأس مال قدره ٤.٠٠٠.٠٠ ج مقسم إلى ٢٠٠٠ سهم قيمة السهم ٢٠ ج ، وافقت مع حسن وهبه على أن تأخذ جميع موجودات محله ما عدا النقدية بقيمتها المبينة بالميزانية ، وتتعهد بكل ديونه نظير تخصيص ٤٠٠ سهم عادى تعتبر مدفوعة القيمة ، وأصدرت الشركة ٦٠٠ سهم ممتاز ذات ٥ ٪ قيمة السهم ٢٠ ج أيضا فا كتبت فيها ودفعت كل قيمتها مرة واحدة فى البنك لحساب الشركة ، وأصدرت الشركة باقى رأس مالها أسهما عادية تسدد كالآتى :

- | | | |
|----|---|-----------------|
| ١٠ | ج | عند الا ككتاب . |
| ٥ | » | عند التخصيص . |
| ٥ | » | تحت الطلب . |
- وقد بلغت مصاريف التأسيس ٥٠٠ ج .

والمطلوب :

- (١) عمل القيود اللازمة لإثبات ماتقدم فى يومية الشركة مع العلم بأن القسط الذى تحت الطلب لم يطلب بعد .
- (٢) عمل ميزانية عمومية للشركة بعد استلام قسط التخصيص مباشرة بفرض أن الشركة لم تقم بأى عمل تجارى آخر غير ما تقدم .
- (٧) الآتى بيان الميزانية العمومية لشركة التضامن المعروفة باسم ا ، ب بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤١ .

خصوم

أصول

رأس مال أ	٥٠٠٠	عقار	٢٠٠٠
رأس مال ب	٤٠٠٠	أثاث	٨٠٠
مطلوبات	٢٨٣٠	بضاعة	٤٣٠٠
أوراق دفع	١٠٨٠	مدينون	٣٠٢٠
		احتياطي الديون	١٤٠
		أوراق قبض	١٤٠٠
		بنك	١٢٤٠
		صندوق	٨٠
		إيجار مدفوع مقدما	١٥٠
		تأمين لدى شركة الغاز	٦٠
	<u>١٢٩١٠</u>		<u>١٢٩١٠</u>

وكان الاتفاق أن توزع الأرباح والخسائر بينهما بالتساوي وقد تكونت شركة مساهمة برأس مال قدره ٤٠٠٠٠ ج مقسم إلى ٢٠٠٠ سهم قيمة السهم ٢٠ ج لشراء شركة أ، ب بالشروط الآتية :

(١) لا تنقل النقدية إلى الشركة المساهمة ، ويقدر المدينون بمبلغ ٢٨٠٠ وبالبضاعة بمبلغ ٤٠٠٠ ج والعقار بمبلغ ٢٥٠٠ ج والأثاث بمبلغ ٥٠٠ ج ، وتسترد شركة التضامن الإيجار والتأمين لحسابها وقد استردت من الإيجار ١٠٠ ج ومن التأمين ٥٠ ج

(٢) تدفع شركة أ ، ب أوراق الدفع ، وتتعهد الشركة المساهمة بالمطلوبات .

(٣) يعمل احتياطي لحصم أوراق القبض قدره ٢٠ ج .

(٤) يخصص لشركة التضامن ٥٠٠ سهم تعتبر مدفوعة بتمامها نظير ثمن الشراء

(٥) تصدر الشركة المساهمة باقي أسهمها للجمهور ويدفع منها ١٠ ج عند

الاكتتاب والباقي عند التخصيص .

وقد اكتب في جميع الأسهم ودفع قسط التخصيص في البنك لحساب الشركة، وبلغت مصاريف التأسيس ٢٥٠ ج .

والمطلوب :

أولاً — عمل القيود اللازمة لإثبات ما تقدم في يومية الشركة المساهمة .
 ثانياً — عمل ميزانية عمومية للشركة المساهمة بعد تنفيذ كل ما تقدم .
 (٨) ١ — اكتب حامد في ١٠٠ سهم من أسهم إحدى الشركات المساهمة التي قيمة السهم منها ١٠ ج تدفع على أربعة أقساط متساوية فدفع قسطي الا ككتاب والتخصيص، ولم يتمكن من دفع القسط الأول فقرر مجلس إدارة الشركة إلغاء أسهمه .
 وبعد مدة معينة تقرر إعادة إصدار هذه الأسهم فاشترها ب ودفع ٧٠٠ ج على أن يدفع القسط الأخير مع باقي المساهمين عند استحقاقه .
 والمطلوب إجراء قيود اليومية الخاصة بإلغاء هذه الأسهم ثم إعادة إصدارها .

ب — وبفرض أن فوزى اشترى هذه الأسهم بعد أن استحق قسطها الأخير بمبلغ ٩٠٠ ج وأنه دفع الثمن نقداً فأثبت ذلك في يومية الشركة .
 ج — وبفرض أن الشركة المذكورة قررت أن تبيع أسهم حامد لحسابه إلى فوزى بدلا من إلغائها، وأن هذا الأخير قبل شراءها بمبلغ ٩٠٠ ج دفع منها ٦٥٠ ج على أن يدفع القسط الأخير عند استحقاقه فأثبت ذلك أيضا في يومية الشركة مع ملاحظة ما يأتي :

- (١) استلم حامد المستحق له بعد أن خصم منه فوائد التأخير ومصاريف البيع .
- (٢) فوائد التأخير احتسبت بمعدل ٩٪ سنويا ولمدة ٦ شهور .
- (٣) مصاريف البيع بلغت ٢٠٠ مليم .

الفصل الثالث

قرض السندات

تحتاج معظم الشركات إلى الاقتراض بسبب النقص الوقتي في رأس المال العامل . ويعتبر حق الاقتراض من الحقوق الطبيعية لشركة تجارية ما دام أن قانونها لا يحرم عليها الاقتراض . ويشار عادة في قانونها على أنه ليس لها أن تقترض أكثر من رأس مالها المدفوع . ولا تعقد الشركة قرضاً في شكل سندات إلا بعد قرار جمعية عمومية غير عادية .

ضمان القرض :

- ١) قد تصدر السندات دون ضمان ، وقد تصدر بضمان برهن من نوعين :
وفي هذه الحالة يستمر الأصل في حيازة الشركة ، إنما لا تتصرف فيه إلا بعلم حملة السندات أو من يمثلهم .
- ٢) قد يكون الرهن منصبا على أصل معين كالعقار أو المبنى أو العـدد .
لا يمنع من التصرف في أى أصل من أصولها دون علم حملة السندات .
إنما يتحول هذا الرهن إلى النوع السابق في بعض الحالات ؛ كالتصفية أو حلول ميعاد رد قيمة القرض .

الفائدة :

الأغلب أن تكون الفائدة ثابتة مثل سندات شركة مصر للغزل والنسيج ذات الـ ٥ ٪ . ولكن قد ينص في أحوال أخرى على فائدة ثابتة تضاف إليها نسبة أخرى إذا بلغت الأرباح الصافية قدرًا معيناً . وقد يمنح حامل السند فائدة

ثابتة علاوة على حق الاشتراك في سحب دورى له جوائز ضخمة كما هو الحال في سندات اليانصيب للبنك العقاري ٣٪ إصدار ١٩٠٣ ، ١٩١١ .

سعر الإصدار :

أ — سعر المساواة ، وبه تصدر السندات في الأحوال العادية فيعرض السند بشمن مساو لقيمته الاسمية . فلا تتكلف الشركة في سبيل عقد القرض إلا ما هو ضرورى من نفقة معتادة في الدعاية والطبع وعمولة المصرف .

ب — بخصم إصدار — فيعرض السند بأقل من قيمته الاسمية لترغب المقرض كأن تكون القيمة الاسمية ٢٠ ج . وسعر الاصدار ١٩ ج . فتكون فائدة المقرض مزدوجة من حيث الفائدة فيأخذ الفائدة بمعدل ٥ ٪ مثلا على أساس القيمة الاسمية ولو أنه دفع ١٩ ج فقط . ويرد له مبلغ ٢٠ ج في حين أنه دفع ١٩ فقط .

ج — بعلاوة إصدار — ولا يكون ذلك إلا إذا توافر المال الحاضر في السوق المالية . فإذا فرض أن القيمة الاسمية هي ٥٠ ج بفائدة ٣ ٪ فإن السعر الذى يعرض به على المكتتبين يكون فوق الخمسين ٥٢ مثلا .

القيود الخاصة بإصدار السندات

لا تختلف القيود الخاصة بإصدار السندات عن القيود الخاصة بالأسهم ، وهنا تعترضنا ثلاث حالات :

أولا بسعر المساواة :

مثال : ١

أرادت إحدى الشركات المساهمة زيادة رأس مالها العامل فقررت عقد قرض وأصدرت ١٠٠٠٠ سند قيمة السند ١٠ ج ذات ٥ ٪ . فاذا علمت أن

هذه السندات أصدرت بالقيمة الاسمية وإن الجمهور اكتتب فيها بأجمعها
ودفع المطلوب عنها بتمامه إلى تلك الشركة فاثبت ذلك في يومية الشركة بفرض
أن القيمة دفعت دفعة واحدة .

١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	من البنك	إلى حملة السندات
إثبات الوارد من المكتتبين في قرض السندات			
١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	من حملة السندات	إلى قرض السندات
إصدار ١٠٠٠٠ سند سعر ١٠ بفائدة ٥٪			

ثانيا : علاوة الإصدار

مثال ٢ :

عقدت شركة الفواكه المصرية قرضا قدره ٦٠٠٠٠ ج مقسما إلى ١٠٠٠
سند قيمة السند ٦٠ ج ذات ٥٪ بسعر السند ٦٥ ج ، وقد طلب الجمهور
الاكتتاب في ١٣٠٠ سند ، وكانت الدفعات كالاتي

٤٥ ج قسط الاكتتاب (بما فيه علاوة الاصدار)

من ١ - ١٠ يناير

٢٠ قسط التخصيص من ١ - ١٠ فبراير

وقد قررت الشركة حجز الزيادة في قسط الاكتتاب لحصصها من قسط
التخصيص الذي دفع الباقي منه في الميعاد .

٥٨٥٠٠ ٥٨٥٠٠ من البنك إلى قسطي الاكتتاب والتخصيص

ورود الاكتتاب بواقع ٤٥ ج في ١٣٠٠ سند

٦٥٠٠٠ من قسطي الاكتتاب والتخصيص إلى مذكورين

قرض السندات

٦٠٠٠٠

علاوة الاصدار

٥٠٠٠

إصدار ١٠٠٠ سند سعر ٦٥ بما فيه ٥ ج

علاوة إصدار

من البنك إلى قسطنطين الاكتاب والتخصيص

٦٥٠٠

٦٥٠٠

دفع الباقي من قسط التخصيص

ثالثاً : اصرار المصبرات مخصص

معال ٣ :

أصدرت شركة الطوب الرولى المساهمة ٣٠٠٠ سند مدتها ١٢ سنة وفائدتها ٥٪ فى السنة وبقيمة اسمية قدرها ٥٠ ج للسند الواحد بسعر ٩٤ ج يدفعها المكتتبون كالاتى :

٢٤ ج عند الاكتاب من ١ - ٢٠ مارس

٢٥ ج عند التخصيص من ١ - ١٠ إبريل

فإذا علمت .

(١) أن الاكتاب ضمنته شركة مالية نظير عمولة قدرها ٢٪ من القيمة الاسمية للسندات .

(٢) أن المبالغ التى وصلت عند الاكتاب بلغت ٩٢٦٤٠ ج

(٣) أن التخصيص تم بين المكتتبين جميعاً بالتناسب وأن المستحق من قسط التخصيص دفع بتمامه فى ميعاده .

(٤) أن مصاريف الاصدار الأخرى بلغت ٣٨٤٧

٩٢٦٤٠ من البنك إلى قسطنطين الاكتاب والتخصيص ٩٢٦٤٠

ورود الاكتاب فى ٣٨٦٠ سند

من مذكورين إلى قرض السندات	١٥٠٠٠٠	
من قسطنطين الاكستات والتخصيص		١٤٧٠٠٠
من خصم الاصدار		٣٠٠٠
إصدار ٣٠٠٠ سند سعر ٤٩ وقيمة اسمية ٥٠ ج		
من البنك إلى قسطنطين الاكستات والتخصيص	٥٤٣٦٠	٥٤٣٦٠
دفع باقي المستحق من قسط التخصيص		
من مصاريف الاصدار إلى مذكورين		٦٨٤٧
إلى البنك	٣٨٤٧	
إلى شركة الضمانات	٣٠٠٠	
إثبات مصاريف الاصدار وعمولة الضمان		

فائدة السندات

يلصق بالسند كوبونات قيمة الواحد منها هي فائدة السند عن فترات الفائدة (سنة أو جزء منها) فإذا قل عدد هذه الكوبونات عن عدد فترات الفائدة أثناء مدة القرض أضيف إلى هذه الكوبونات ملحق يكملها .

يلاحظ أنه يتحتم دفع فوائد السندات بصرف النظر عن وجود أرباح أو عدم وجودها . وأن الفائدة تدفع على أساس القيمة الاسمية بصرف النظر عن سعر الاصدار .

وعند ماتستحق الفائدة يجعل حساب فائدة السندات مدينا وحساب كل من حملة السندات ومصلحة الضرائب دائنا كل بنصيبه . لأنه بحسب قانون الضرائب تحجز الشركة لحساب المصلحة ضريبة الأرباح المنقولة المستحقة على فوائد السندات وهي الآن بمعدل ١٢ ٪ زائدا الضريبة الإضافية بمعدل ١٠ ٪ من الضريبة . وعند ماتدفع الفائدة إلى مستحقيها يجعل حساب حملة

السندات مدينا وحساب البنك دائئا، والرصيد الدائن في حساب حملة السندات يدل على مقدار الفائدة التي لم يطلبها أصحابها بعد . ومتى حل ميعاد الميزانية التالية يظهر هذا الرصيد في جانب الخصوم .

مثال ٤ :

أصدرت شركة مساهمة ١٠٠٠ مند بسعر إصدار ١٩ ج وسعر أساسي ٢٠ ج بفائدة ٥ ٪ على أن تحسب الفائدة ابتداء من أول يناير وهو أول السنة التجارية للشركة فتكون القيود في نهاية السنة الأولى بالشكل الآتي :

١٠٠٠ من فائدة السندات إلى مذكورين

حملة السندات

٨٦٨

مصلحة الضرائب

١٣٢

ويقفل حساب فائدة السندات بترحيله إلى الجانب المدين من حساب الأرباح والخسائر . ويقفل حساب كل من حملة السندات ومصلحة الضرائب مع البنك كالمعتاد . ويظهر عادة هذان الرصيدان الدائنان في جانب الخصوم بالميزانية كما تظهر في ٣١ ديسمبر لانه في هذا التاريخ لا يكونان قد دفعا بعد ويحمل حساب الأرباح والخسائر بفائدة السندات عن الفترة التجارية التي عمل عنها الجرد بصرف النظر عن المدفوع أو غير المدفوع منها : فبفرض في المثال السابق أن الفائدة تدفع في نهاية كل ستة أشهر وأن القسط الثاني لم يقيد في الدفاتر ولم يدفع بعد . فيجب أن يتحمل حساب الأرباح والخسائر بكل الفائدة التي يظهر حسابها في ٣١ ديسمبر بالشكل الآتي :

ح / فائدة قرض السندات

٥٠٠	إلى البنك	١٠٠٠	من الارباح والخسائر
٥٠٠	» (الرصيد بالميزانية)		
<u>١٠٠٠</u>		<u>١٠٠٠</u>	

وإذا كانت السندات قد أصدرت أثناء المدة التجارية فيحمل حساب الأرباح والخسائر في هذه الحالة بفائدة السندات عن المدة من تاريخ الإصدار حتى تاريخ الجرد . فبفرض أن السندات المذكورة أصدرت في أول أكتوبر وأن الفائدة تدفع بعد كل ستة أشهر يظهر حساب فائدة القرض في نهاية السنة الأولى هكذا :

ح / فائدة قرض السندات

٢٥٠ من الأرباح والخسائر ١٢/٣١		ويظهر في نهاية السنة الثانية هكذا :	
ح / فائدة قرض السندات			
١/١	من الرصيد	٤/١	٥٠٠ إلى البنك
١٢/٣١	من الأرباح والخسائر	١٠/١	» » ٥٠٠
		١٢/٣١	٢٥٠ » الرصيد
	<u>١٢٥٠</u>		<u>١٢٥٠</u>

وإذا ظهر ضمن أرصدة ميزان المراجعة رصيد لفائدة السنوات دل هذا الرصيد على فائدة السندات التي أثبتت في دفاتر الشركة ، فإذا ساوت هذه الفائدة ، يجب أن يحمل به حساب الأرباح والخسائر ، وكان معنى ذلك أن ليس هناك فائدة مستحقة على الشركة عن هذه السندات ؛ أما إذا قلت هذه الفائدة عن الفائدة التي يجب أن يحمل بها حساب الأرباح والخسائر كان معنى ذلك أن الفرق هو الفائدة المستحقة على الشركة ؛ أما إذا خلا ميزان المراجعة من رصيد لفائدة السندات كان معنى ذلك أن فائدة السندات كلها مستحقة على الشركة .

سداد السندات

توجد أربعة طرق لسداد السندات :

- (١) سدادها من الأرباح .
 - (٢) سدادها من رأس المال .
 - (٣) تكوين احتياطي مستثمر .
 - (٤) عن طريق بوليصة تأمين .
- وسنعالج هذه الطرق فيما يلي :

أولاً - من الأرباح

مثال : ٥

بلغ رصيد حساب الأرباح والخسائر لإحدى الشركات المساهمة ٦٣٠٠ ج
وقد قررت عدم توزيع أرباح واستخدام هذه الأرباح في رد قرض السندات
البالغ قدره ٦٠٠٠ ج الذي استحق بعلاوة رد ٥ ٪ .

ملحوظة

حساب توزيع الأرباح هو الحساب الذي يفتح في نهاية السنة ويرحل
إليه رصيد حساب الأرباح والخسائر . ويبين حساب التوزيع طريقة التصرف
في الأرباح .

اليومية

٦٣٠٠	٦٣٠٠
من > / الأرباح والخسائر إلى > / توزيع الأرباح	
ترحيل الرصيد إلى الحساب الأخير	

٣٠٠	من > / التوزيع	إلى > / علاوة الرد	٣٠٠
	إثبات العلاوة المستحقة لحملة السندات		
	من مذ كورين	إلى مذ كورين	
٦٠٠٠	» قرض السندات	» حملة السندات	٦٢٦٠,٤
٣٠٠	من علاوة الرد	إلى مصلحة الضرائب	٣٩٦
إقفال حسابي القرض والعلاوة بتحويلهما إلى			
> حملة السندات ومصلحة الضرائب وهو حقها من			
أرباح علاوة الرد			
٦٢٦٠,٤	من حملة السندات	إلى البنك	٦٢٦٠,٤
دفع المستحق لهؤلاء			
٦٠٠٠	من > / توزيع الأرباح	إلى > / الاحتياطي العام	٦٠٠٠
إقفال الحساب الأول			

وقد تشتري السندات من السوق كما يتضح ذلك من المثال الآتي :

مثال ٦

يسمح القانون النظامي لإحدى شركات المساهمة أن تستخدم أرباحها في شراء سندات من السوق . وقد كان حساب الأرباح والخسائر دائماً بمبلغ ٨٠٠٠ ج وحساب قرض السندات بمبلغ ٤٠٠٠٠ ج ، وقد قرر المديرون استخدام ٨٠٠٠ ج ، في شراء سندات في السوق حيث كان السعر ٩٢٪ (أي ماقيمة الاسمية ١٠٠ ج يشتري بمبلغ ٩٢ ج) فبين كيف يظهر حساب قرض السندات وحساب توزيع الأرباح .

ح/ قرض السندات

٨٠٠٠ إلى البنك	٤٠٠٠٠ من الرصيد
٦٠٣,٨٢٥ » الاحتياطي العام	
٩١,٨٢٥ » مصلحة الضرائب	
٣١٣٠٤,٣٥٠ » الرصيد	
<u>٤٠٠٠٠</u>	<u>٤٠٠٠٠</u>

ح/ توزيع الأرباح

٨٠٠٠ إلى ح/ الاحتياطي العام	٨٠٠٠ من ح/ الأرباح والخسائر
-----------------------------	-----------------------------

يلاحظ في حساب قرض السندات أن الشركة اشترت من السوق سندات بمبلغ ٨٠٠٠ مقيمة الاسمية ٠٨٦٩٥,٦٥٠ وبذلك ربحت من هذه العملية ٦٩٥,٦٥٠ . فيستحق لمصلحة الضرائب ضريبة أموال منقولة على هذا الربح وبالمعدل الحالي يكون نصيب المصلحة ٩١,٨٢٥ .

ثانيا : السداد من رأس المال

سؤال : ٧ - أصدرت شركة مساهمة سندات قيمتها الاسمية ١٥٠٠٠٠ ج. بخصم إصدار ٥٪ على أن تستهلك (أي ترد قيمتها) بسعر المساواة بواسطة قسط سنوي ثابت قدره ٣٠٠٠ ج. فبين كيف يظهر حساب قرض السندات في نهاية السنة الأولى .

ح/ قرض السندات

٣٠٠٠ إلى جملة السندات	١٤٢٥٠ من البنك
١٢٠٠٠ » الرصيد	٧٥٠ » خصم الإصدار
<u>١٥٠٠٠</u>	<u>١٢٠٠٠</u>

٣٠٠٠ من قرض السندات

٣٠٠٠ إلى البنك

ثالثاً — السداد بنكويين احتياطي مستثمر

إذا كان من المتفق عليه أن تسدد السندات مرة واحدة في نهاية مدة معينة فإن الشركة تستعد لذلك فتحجز من أرباحها سنوياً (أو في نهاية كل مدة تجارية) جزءاً معيناً تستثمره عادة خارج الشركة بشراء أوراق مالية من الدرجة الأولى لا تكون عرضة للتقلبات الكبيرة في الأسعار . وفي نهاية المدة تتكون لدى الشركة أوراقاً مالية تباعها بسهولة في السوق لكي تتمكن بالنقدية المتحصلة من سداد القرض دفعة واحدة ، ويلاحظ أن هذه الأوراق المالية ما دامت في حيازة الشركة فإنها تنتج أرباحاً لها . وقد جرت العادة أن يعاد استثمار هذا النتاج لغرض استهلاك القرض فلا يكفي شراء أوراق مالية بالقسط المحجوز سنوياً من الأرباح بل يضاف إليه الفوائد التي أنتجتها الأوراق المالية . فكان هذا القسط السنوي يثمر بأرباح مركبة . فإذا أريد معرفة القسط السنوي اللازم حجزه من الأرباح لاستهلاك قرض معين بعد مدة معينة فيجب الاستعانة بجداول الفائدة المركبة .

أما القيود التي تستلزمها هذه العملية فتتصر في :

- (١) قيد لإثبات حجز القسط السنوي من الأرباح الذي يراد استثماره بجعل حساب التوزيع مدينياً وحساب احتياطي استهلاك القرض دائناً .
- (٢) قيد لإثبات الفوائد الناتجة من الاستثمار سنوياً بجعل الصندوق مدينياً وحساب احتياطي استهلاك القرض دائناً .
- (٣) قيد لإثبات شراء الأوراق المالية سنوياً بجعل حساب الأوراق المالية مدينياً وحساب البنك دائناً . مع ملاحظة أنه في السنة الأخيرة التي يراد فيها

استهلاك القرض لا داعي لشراء أوراق مالية بل يضم ما يحجز سنويا من الأرباح إلى المتحصل من بيع الأوراق المالية الموجودة لسداد القرض ويتضح ذلك جليا من المثال الآتي :

مثال : ٨ — أصدرت شركة مساهمة في أول يناير سنة ١٩٤٠ سندات قيمتها الاسمية ١٠٠٠٠٠٠ وتعهدت بسدادها في نهاية سنة ١٩٤٤ فقررت أن تحجز من أرباحها كل عام مبلغا إذا استثمر ما يساويه في أوراق مالية من الدرجة الأولى التي معدل فائدتها ٥ ٪ سنويا أمكنها سداد هذا القرض . ويطلب تصوير حساب قرض السندات ، وحساب احتياطي استهلاك السندات ، وحساب الأوراق المالية .

ملحوظة : بالاستعانة بجداول الفائدة المركبة نجد أن القسط السنوي هو :

مليم جنيه
٤٨٠ ١٨٠٩٧ فتظهر الحسابات هكذا :

التاريخ	البيان	المبلغ		التاريخ	البيان	المبلغ	
		جنيه	مليم			جنيه	مليم
٣٠/١٢/٣١	من توزيع الأرباح	١٨٠٩٧	٤٨٠	٣٠/١٢/٣١	إلى الرصيد	١٨٠٩٧	٤٨٠
٣١/ ١/ ١	» الرصيد	١٨٠٩٧	٤٨٠	٣١/١٢/٣١	»	٣٧٠٩٩	٨٣٤
٣١/١٢/٣١	» البنك (فائدة الأوراق)	٩٠٤	٨٧٤				
٣١/١٢/٣١	» توزيع الأرباح	١٨٠٩٧	٤٨٠				
		٣٧٠٩٩	٨٣٤			٣٧٠٩٩	٨٣٤
٣٢/ ١/ ١	» الرصيد	٣٧٠٩٩	٨٣٤	٣٢/١٢/٣١	»	٥٧٠٥٢	٣٠٥
٣٢/١٢/٣١	» البنك (فائدة الأوراق)	١٨٥٤	٩٩١				
٣٢/١٢/٣١	» توزيع الأرباح	١٨٠٩٧	٤٨٠			٥٧٠٥٢	٣٠٥
		٥٧٠٥٢	٣٠٥				
٣٣/ ١/ ١	» الرصيد	٥٧٠٥٢	٣٠٥	٣٣/١٢/٣١	»	٧٨٠٠٢	٤٠٠
٣٣/١٢/٣١	» البنك (فائدة الأوراق)	٢٨٥٢	٦١٥				
٣٣/١٢/٣١	» توزيع الأرباح	١٨٠٩٧	٤٨٠			٧٨٠٠٢	٤٠٠
		٧٨٠٠٢	٤٠٠				
٣٤/ ١/ ١	» الرصيد	٧٨٠٠٢	٤٠٠	٣٤/١٢/٣١	» الاحتياطي العام	١٠٠٠٠٠	٤٤٠
٣٤/١٢/٣١	» البنك (فائدة الأوراق)	٣٩٠٠	١٢٠				
٣٤/١٢/٣١	» توزيع الأرباح	١٨٠٩٧	٤٨٠			١٠٠٠٠٠	٤٤٠
		١٠٠٠٠٠	٤٠٠				
						١٠٠٠٠٠	٤٤٠

له

حساب الأوراق المالية

منه

التاريخ	البيان	المبلغ		التاريخ	البيان	المبلغ	
		جنيته	مليم			جنيته	مليم
٣٠/١٢/٣١	من الرصيد	١٨٠٩٧	٤٨٠	٣٠/١٢/٣١	إلى البنك	١٨٠٩٧	٤٨٠
٣١/١٢/٣١	»	٣٧٠٩٩	٨٣٤	٣١/ ١/ ١	الرصيد	١٨٠٩٧	٤٨٠
	»	٣٧٠٩٩	٨٣٤	٣١/١٢/٣١	»	١٩٠٠٢	٣٥٤
٣٢/١٢/٣١	»	٥٧٠٥٢	٣٠٥	٣٢/ ١/ ١	الرصيد	٣٧٠٩٩	٨٣٤
	»	٥٧٠٥٢	٣٠٥	٣٢/١٢/٣١	»	٣٧٠٩٩	٨٣٤
٣٣/١٢/٣١	»	٧٨٠٠٢	٤٠٠	٣٣/ ١/ ١	الرصيد	٥٧٠٥٢	٣٠٥
	»	٧٨٠٠٢	٤٠٠	٣٣/١٢/٣١	»	٢٠٩٥٠	٠٩٥
٣٤/١٢/٣١	من البنك (١)	٧٨٠٠٢	٤٩٠	٣٤/ ١/ ١	الرصيد	٧٨٠٠٢	٤٠٠
		٧٨٠٠٢	٤٩٠			٧٨٠٠٢	٤٠٠

له

حساب السندات

منه

٣٤/ ١/ ١	من الرصيد	١٠٥٠٠٠٠	٥٠٠	٣٤/١٢/٣١	إلى البنك (أو حملة السندات)	١٠٥٠٠٠٠	٥٠٠
----------	-----------	---------	-----	----------	-----------------------------	---------	-----

(١) بفرض أن الأوراق بيعت بنفس قيمتها المبنية في دفاتر الشركة

يلاحظ في المثال السابق أن الأوراق المالية بيعت بالقيمة المثبتة في الدفاتر .
ولكن إذا ما بيعت بغير هذه القيمة سواء بالزيادة أو بالنقص رحلت هذه
الزيادة أو النقص إلى حساب احتياطي استهلاك السندات . ويترتب على ذلك
أن القسط الأخير الواجب حجزه من الأرباح يقل أو يزيد تبعاً لذلك . وبفرض
أن الأوراق المالية بيعت في السنة الأخيرة بمبلغ ٧٩٠٠٢,٤٠٠ فيترتب على
ذلك أن القسط الأخير الواجب حجزه يكون ١٧٠٩٧,٤٨٠ بدلا من
١٨٠٩٧,٤٨٠ وتظهر الحسابات في السنة الأخيرة هكذا :

منه / > الأوراق المالية له

٧٩٠٠٢,٤٠٠ من البنك

٧٨٠٠٢,٤٠٠ إلى الرصيد

١٠٠٠ إلى احتياطي استهلاك

السندات

٧٩٠٠٢,٤٠٠

٧٩٠٠٢,٤٠٠

/ > احتياطي استهلاك السندات

٧٨٠٠٢,٤٠٠ من الرصيد

١٠٠٠٠٠ إلى الاحتياطي العام

٣٩٠٠,١٢٠ من البنك (فائدة

الأوراق

١٠٠٠ من الأوراق المالية

١٧٠٩٧,٤٨٠ » توزيع الأرباح

١٠٠٠٠٠

١٠٠٠٠٠

رد السندات بملاوة :

قد تتعهد الشركة لحملة السندات بأن ترد لهم عن كل سند مبلغاً معيناً
زيادة عن القيمة الاسمية فيعتبر هذا الجزء ديناً شرطياً فلا يثبت في الدفاتر إلا

عند ما يحل ميعاد رد السندات . وفي هذه الحالة يبحث عن القسط السنوى الذى يربح بفائدة مركبة للمدة المحددة للحصول على قيمة القرض الاسمية مضافا إليها العلاوة .

مثال ٩ :

أصدرت إحدى الشركات المساهمة قرضا قيمته الاسمية ٦٠٠٠ جـ بفائدة ترد فى نهاية ٦ سنوات بعلاوة ٥٪ وقد حجزت الشركة من أرباحها السنوية قسطا ثابتا لاستثماره خارج الشركة بفائدة ٤٪ لكي تتمكن من رد القرض وعلاوته فى نهاية المدة .

الحل : بالبحث فى جداول الفائدة نجد أن القسط السنوى الثابت المراد إيجاداه للحصول على ٦٣٠٠ هو ٩٤٩,٧٩٤ ولادعى لتصوير الحسابات فى كل السنين ، إنما يكفي تصوير حسابى الاحتياطى والأوراق المالية فى نهاية السنة السادسة بالشكل الآتى :

> / احتياطى استهلاك السندات

٥١٤٤,٤٠٠ رصيد	إلى مذكورين ٣٠٠
٢٠٥,٧٧٦ من البنك فوائد	٢٦٠,٤ حملة السندات
٩٤٩,٨٢٤ من توزيع الأرباح	٣٩,٦ مصلحة الضرائب
	الاحتياطى العام ٦٠٠٠
<u>٦٣٠٠</u>	<u>٦٣٠٠</u>

> / الأوراق المالية

٥١٤٤,٤ من الصندوق	إلى الرصيد ٥١٤٤,٤٠٠
-------------------	---------------------

ح / حملة السندات

٦٠٠٠ من القرض	إلى البنك	٦٢٦٠,٤٠٠
٢٦٠,٤٠٠ من احتياطي استهلاك		
السندات		
<u>٦٢٦٠,٤٠٠</u>		<u>٦٢٦٠,٤٠٠</u>

ملحوظة :

(١) لم نقفل حساب احتياطي استهلاك السندات بأجمعه مع الاحتياطي العام بل رحلنا منه ما يوازى علاوة الاصدار وهو ٣٠٠ إلى حساب حملة السندات ، مع مراعاة خصم الضريبة المستحقة على هذا المبلغ لحساب مصلحة الضرائب .

(٢) لم نشتر أوراقا مالية في نهاية السنة السادسة بل بعنا الموجود عندنا وبإضافة مبلغ ١١٥٥,٦٠٠ (وهو مجموع القسط السنوى ، والفائدة المتحصلة في نهاية السنة الخامسة) إلى المتحصل من بيع الأوراق المالية نصل إلى مبالغ ٦٣٠٠ وهو المبلغ المطلوب لاستهلاك قرض السندات بما فيه العلاوة .

رابعاً — السداد بطريق بوليصة التأمين :

إذا اختارت الشركة الاستثمار بشراء بوليصة تأمين كان العمل شبيهاً بما اتبع في طريقة الاحتياطي المستمر ، إلا فيما يختص بالفوائد حيث لا تثبت الفوائد إلا عند استحقاق البوليصة ، وفي هذه الطريقة يفتح حساب لبوليصة التأمين يجعل مديناً بالقسط السنوى إلى حساب البنك ثم يفتح حساب احتياطي استهلاك السندات فيجعل دائماً بالقسط السنوى من حساب التوزيع

وفي نهاية المدة تقيد الفوائد المستحقة مرة واحدة يجعل حساب البوليصة مدينا وحساب احتياطي استهلاك السندات دائماً . فبالرجوع إلى المثال الثامن لو اختارت الشركة طريقة بوليصة التأمين لظهرت الحسابات في نهاية السنة السادسة هكذا :

> / احتياطي استهلاك السندات

من الرصيد	٧٢٣٨٩,٩٢٠	إلى الاحتياطي العام	١٠٠٠٠٠
» بوليصة التأمين	٩٥١٢,٦٠٠		
(فوائد)			
من توزيع الأرباح	١٨٠٩٧,٤٨٠		
	<u>١٠٠٠٠٠</u>		<u>١٠٠٠٠٠</u>

> / بوليصة التأمين

من البنك	٨١٩٠٢,٥٢٠	إلى الرصيد	٧٢٣٨٩,٩٢٠
		إلى احتياطي	٩٥١٢,٦٠٠
		استهلاك السندات	
	<u>٨١٩٠٢,٥٢٠</u>		<u>٨١٩٠٢,٥٢٠</u>

وبضم المبلغ المحصل من بوليصة التأمين في نهاية السنة السادسة إلى القسط السنوي نحصل على ١٠٠٠٠٠ . >

علاوة الإصدار وخصم الإصدار

تعامل العلاوة هنا معاملة علاوة إصدار الأسهم ، فليس هناك من الوجهة القانونية ما يمنع الشركة من توزيع هذه العلاوة في صورة أرباح على المساهمين مادام أن قانون الشركة لا يحرم ذلك . ولكن الشركة لاتتبع عادة هذا الطريق بل تستعمل هذه العلاوة عادة في تخفيض قيمة شهرة المحل أو أى أصل آخر

من الأصول الثابتة ، أو في استهلاك بعض المصاريف غير العادية كمصاريف
التأسيس أو مصاريف إصدار الأسهم أو السندات أو ترحل إلى الاحتياطي
العام أو إلى احتياطي رأس المال أو تكون نواة لتكوين احتياطي لاستهلاك السندات
أما خصم الإصدار فتعمل الشركة على استهلاكه في أقصر مدة ممكنة
بتحميل حساب الأرباح والخسائر في كل مدة تجارية بجزء من هذا الخصم .
ويجب ألا تزيد مدة الاستهلاك عن مدة القرض . فإذا أرادت الشركة أن
تراعى مبدأ العدالة في توزيع هذا الخصم على مدى سنى القرض كان ذلك
متوقفا على طريقة سداد هذا القرض . فإذا كان المتفق عليه أن يسدد القرض
في نهاية مدة معينة وزع الخصم على هذه السنوات بالتساوى نظراً لأن هذه
السنوات تساوت في الاستفادة من هذا القرض . أما إذا كان المتفق
عليه أن يسدد القرض على أقساط متساوية كان من الواجب أن يوزع
الخصم على هذه السنوات بنسبة استفادة الشركة من القرض في هذه السنوات
فإذا قضى الإتفاق مثلاً بأن يسدد القرض على أربعة أقساط متساوية وبلغ
الخصم ١٢٠٠ ج كان توزيعه على الشكل الآتى :

السنة الأولى استفادت من القرض كله والسنة الثانية استفادت من $\frac{3}{4}$
القرض والثالثة من $\frac{1}{4}$ القرض ، والرابعة من $\frac{1}{4}$ القرض . فتكون نسبة استفادة
الأربعة السنوات هي ١ : $\frac{3}{4}$: $\frac{1}{4}$: $\frac{1}{4}$ أى ٤ : ٣ : ٢ : ١ . فتحمل السنوات
الأربعة من استهلاك الخصم $\frac{4}{12}$ ، $\frac{3}{12}$ ، $\frac{2}{12}$ ، $\frac{1}{12}$ على التوالي ويظهر حساب
خصم الإصدار في نهاية السنة الأولى هكذا :

ح/ خصم الإصدار

١٢٠٠	إلى الرصيد
٤٨٠	من الأرباح والخسائر
٧٢٠	من الرصيد بالميزانية
١٢٠٠	

ويظهر الرصيد وقدره ٧٢٠ في الأصول بالميزانية مع أرصدة الحسابات الوهمية ، ويظهر في نهاية السنة الثانية هكذا :

ح / خصم الاصدار

٧٢٠	إلى الرصيد	٣٦٠	من الأرباح والخسائر
		٣٦٠	من الرصيد
<u>٧٢٠</u>		<u>٧٢٠</u>	

وفي نهاية السنة الرابعة يظهر هكذا :

ح / خصم الاصدار

١٢٠	إلى الرصيد	١٢٠	من الأرباح والخسائر
-----	------------	-----	---------------------

ولا يظهر للخصم رصيد بالميزانية في نهاية هذه السنة حيث إنه استهلك

جميعه .

تمارين على السندات

(١) أرادت إحدى الشركات زيادة رأس مالها العامل فعقدت قرضا في شكل سندات مبلغه ٥٠٠٠٠ ج قيمة السند ١٠ ج ذات ٦ ٪ ج فإذا علمت أن هذه السندات أصدرت بالقيمة الاسمية واكتتب الجمهور فيها بأجمعها ودفع المطلوب عنها بتمامه في بنك الشركة فأثبت ذلك في يومية الشركة بفرض أن القيمة دفعت مرة واحدة ثم بفرض أنها دفعت على قسطين متساويين .

(٢) قررت شركة الدلتا للنقل عقد قرض فأصدرت ٢٠٠٠ سند قيمة السند ٤٠ ج ذات ٥ ٪ وقد اكتتب في جميع السندات ودفعت القيمة بأجمعها في بنك الشركة والمطلوب إثبات ذلك في يومية الشركة :

ا — بفرض أن سعر الإصدار ٤٢ ج .

ب — بفرض أن سعر الإصدار ٣٨ ج .

(٣) عقدت شركة مساهمة قرضا قدره ٩٠٠٠٠ ج مقسما إلى ١٠٠٠ سند قيمة السند ٩٠ ج ذات ٢ ٪ بسعر السند ٩٥ ج وقد طلب الجمهور الاكتتاب في ١٢٠٠ سند وكانت الدفعات كالتالي :

٥٥ ج قسط الاككتاب (بما فيه علاوة الإصدار) .

٤٠ » » التخصيص .

وقد قررت الشركة رد زيادة الاككتاب ، أما قسط التخصيص فقد دفع في ميعاده والمطلوب إثبات ذلك في يومية الشركة .

(٤) أصدرت شركة أسمنت المعصرة المساهمة ٥٠٠ سند ، مدتها ١٥ سنة ، وفأندتها ٦ ٪ في السنة وبقية اسمية قدرها ١٠٠ جنيه للسند الواحد بسعر ١٠٥ جنيه يقدمها المكتتبون كالتالي :

جنيه

٣٥ عند الا ككتاب (منها ٥ جنيهات العلاوة)

٤٠ عند التخصيص .

٣٠ بعد شهر من ميعاد سداد قسط التخصيص .

فإذا علمت : أنه ورد للشركة ا ككتابات في ٦٦٢ سند ارفض منها ٦٢ سند ا ،

وتم التخصيص بين الباقيين بالتناسب وحجزت الزيادة لتخصم من قسط التخصيص وأن الباقي من قسط التخصيص دفع في ميعاده .

(١) إن مصاريف الاصدار بلغت ٣٧٥٢ جنيها .

(٢) إن القرض قد صدر برهن الأصول الثابتة طبق آخر ميزانية الشركة .

والمطالوب :

أولاً — إثبات نتيجة العمليات المالية السابقة في يومية الشركة وتصوير حسابات قرض السندات — قسطن الا ككتاب والتخصيص و علاوة إصدار السندات ومصاريف هذه السندات .

ثانياً — كيف تتصرف بالأرباح والخسائر الناتجة من عملية الإصدار بين أثر هذا الإصدار على ميزانية الشركة التي تعمل في نهاية العام الأول .

(٥) أرادت شركة مساهمة زيادة رأس مالها العامل فقررت إصدار ما يأتي :

١٠٠٠٠ سهم ممتاز (٨ ٪) قيمة السهم الاسمية ٤ ج بسعر السهم ٥ ج

٥٠٠ سند (٤ ٪) قيمة السند الاسمية ١٠٠ بسعر ٩٦ ج

فإذا علمت أولا — أن شروط الدفع كانت كالآتي :

النوع	قسط الا ككتاب	قسط التخصيص	القسط الأخير
الأسهم	جنيه	جنيه	
الممتازة	٢ (منها العلاوة)	٢	١
السندات	٣٦	٤٠	٢٠

ثانيا — أن نتيجة الا ككتاب والتخصيص كانت كالآتي :

النوع	الا ككتاب	التخصيص	
		المرفوض	المخصص من الباقي
	عدد	عدد	عدد
الأسهم الممتازة	١٢٦٥٧	٦٥٧	١٠٠٠٠ بنسبة
			$\frac{1}{10}$ الباقي من
			المطلوب
السندات	٥٦٥	٦٥	٥٠٠

ثالثا — أن مبالغ الأسهم والسندات المرفوضة طلباتها ردت لأصحابها ، أما مبالغ الأسهم الزائدة بسبب تخصيص عدد من الأسهم أقل من باقي العدد المكتتب فيه فقد حجزت لتخصم من قسط التخصيص .

رابعا — أن باقي المستحق من قسط تخصيص الأسهم دفع بتمامه وأن قسط تخصيص السندات سدد كله أيضا .

خامسا — إن القسط الأخير عن الأسهم سدد بتمامه ماعدا المستحق على مساهم مخصص له ٥٠ سهما ، أما القسط الأخير عن السندات فقد سدد بتمامه .

فالمطلوب :

أولاً — إثبات قيود اليومية الخاصة بالأسهم .

ثانياً — » » » » بالسندات

٦) أرادت ثلاث شركات مساهمة زيادة رأس مالها العامل فقررت كل منها تنفيذاً لذلك اقتراض ٢٥٠٠٠ ج في شكل سندات قيمة السند الاسمية ١٠٠ ج فاذا علمت أن شروط السندات كانت كالآتي :

الشركة	سعر الفائدة السنوى	الدفع		ما يدفع عن سداد الثمن
		اكتتاب	تخصيص	
جـ	%	جـ	جـ	سنة
الاولى ١٠٠	٥	٥٠	٥٠	١٠
الثانية ٩٨	٥	٤٨	٥٠	١٢
الثالثة ١٠٥	٥	٥٥	٥٠	١٥

فالمطلوب أولاً — عمل قيود اليومية اللازمة لاصدار السندات المذكورة

في دفاتر كل شركة مع العلم :

١ — بأن الاكتتاب تم في ٢٥٠ سندا لكل من الشركتين الاولى والثانية أما في الشركة الثالثة فتم في ٣٢٠ سنداً رفض منها بتاتاً ٢٠ حتى تتمكن الشركة من التخصيص نسبة ٦:٥

ب — أن المستحق على السندات من قسط التخصيص دفع بأكماله في كل حالة .

ثانياً — إثبات قيود اليومية لكل من الثلاث قروض في نهاية السنة

الاولى إذا فهمت أنه من المتفق عليه أن يعمل احتياطي استهلاك هذه السندات وأن يستثمر في أوراق مالية من الدرجة الاولى .

(٧) أرادت شركة مساهمة زيادة رأس مالها العامل فقررت إصدار ٢٠٠ سند قيمة السنة الاسمية ١٠٠ ج بسعر السند ٩٥ ج تدفع كآلاتي :
٤٥ ج عند الا ككتاب ٥٠ ج عند التخصيص

فإذا علمت :

أولا — أن الا ككتاب تم في ٣٠٠ سند ، وأن التخصيص تم بين جميع المسكتيين بالتناسب ، وأن الزيادة حجزت لتخصم من قسط التخصيص ، وأن الباقي من هذا القسط دفع في ميعاده .

ثانيا — أن فائدة السندات يبدأ سريانها من أول ابريل سنة ١٩٤٠ وأنها تدفع كل ستة شهور .

ثالثا — أن الشركة تقوم باجراء عملية الجرد في ٣١ ديسمبر من كل عام

رابعا — أنه تقرر استهلاك خصم إصدار السندات على أربعة أقساط سنوية متساوية .

فالطالب أولا — إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ما يأتي :

١ — كل ما يتعلق با ككتاب السندات وتخصيصها

ب — استحقاق فائدة السندات ودفعها لأول مرة

ثانيا — تصوير حساب فائدة للسندات حتى أول يناير سنة ١٩٤١

ثالثا — بيان أثر كل ما تقدم على ميزانية الشركة في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠

(٨) في أول ابريل ١٩٣٥ خصصت شركة مساهمة ٣٠٠ سند قيمة السند

الاسمية ١٠٠ ج أصدرت بسعر السند ١٠٥ ج

فازا علمت أولا — أن معدل فائدة السندات ٥ ٪ سنويا وأنها تدفع كل ستة شهور .

ثانيا — أن الشركة قررت تكوين احتياطي لاستهلاك السندات واستثماره في أوراق مالية من الدرجة الأولى وأن معدل الاستثمار هو ٤ ٪ سنويا وأن تكوين هذا الاحتياطي واستثماره يبدأ من ٣١ ديسمبر ١٩٣٥ وهو تاريخ الجرد السنوي وأن مقدار القسط السنوي يعادل ٢٥٠٠ ج

فالمطلوب أولا — تصوير حسابي احتياطي استهلاك السندات والأوراق

المالية ابتداء من ٣١ ديسمبر ١٩٣٥ حتى أول يناير ١٩٣٨

ثانيا — تصوير حساب فائدة السندات من أول يناير ١٩٣٦ -

(بكالوريوس كلية التجارة مايو ١٩٤٣)

(٩) أنشأت إحدى الشركات المساهمة من أرباحها السنوية احتياطيا مستثمر لاستهلاك سنداتها البالغ قيمتها ١٥٠٠٠ ج والمستحقة الدفع في أول يولية ١٩٢٥ وقد كان هذا الاحتياطي مشمرا في أوراق مالية من الدرجة الأولى بلغت قيمتها في الدفاتر بتاريخ ٣٠ يولية ١٩٢٥ مبلغ ١٤٠٥٠ جنيها وذلك قبل طرح أي مبلغ من الأرباح إلى الاحتياطي المستثمر عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ (٣٠ يولية ١٩٢٥) وقد بيعت الأوراق المالية في أول يولية ١٩٢٥ فكان المتحصل من بيعها ١٤٣٢٠ ج فرحل وقتئذ من الأرباح منها يكمل به القيمة المطلوبة لاستهلاك السندات .

والمطلوب تصوير الحسابات اللازمة تظهر في استاذ الشركة بعد بيع الأوراق المالية واستهلاك السندات :

(١٠) بتاريخ ٣١ مارس ١٩٣٠ أصدرت شركة مساهمة ٥٠٠ سند ٦ ٪ قيمة السند الاسمية ١٠٠ ج بسعر السند ٩٥ ج على أن تستهلك هذه

السندات في نهاية ٢٠ سنة واحتفظت الشركة لنفسها بحق استهلاك هذه السندات في أى وقت تشاء قبل مضي العشرين سنة بشرط أن تخطر الشركة حملة السندات قبل ميعاد الاستهلاك بستة أشهر وأن تردها بعلاوة رد تعادل ٥ ٪

وفي ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٠ أخطرت الشركة حملة السندات بعزمها على استهلاك السندات ونفذ الاستهلاك في ٣١ مارس سنة ١٩٤١

وفي هذا التاريخ كانت الشركة قد كونت احتياطيا لاستهلاك السندات يعادل رصيده نصف المال اللازم لاستهلاك السندات — ولما بيعت الأوراق المالية التي استثمر فيها المال اللازم للاستهلاك تحقق ربح قدره ٦٠٠ ج والمطلوب : أولا — عمل قيود اليومية اللازمة لإثبات .

١ — الاكتماب في السندات

ب — استهلاك السندات

ثانيا — تصوير الحسابات الخاصة بالعمليات السابقة كما

تظهر في الدفاتر عند إتمام عملية الاستهلاك

(بكالوريوس كليه للتجارة — مايو ٤٢)

(١١) عقدت شركة مساهمة قرضا قيمته ٢٠٠٠٠٠ جنيها لمدة ١٠ سنوات بإصدار ١٠٠٠ شئد بفائدة ٥ ٪ سنويا قيمة السند الاسمية ١٠٠ جنيه ا كتتب فيها الجمهور بسعر ٩٥ جنيه على أن ترد قيمة السند الاسمية عند استهلاكه بالسحب .

وفي نهاية السنة الأولى استهلكت الشركة ١٠٠ سند بطريقة السحب فدفع البنك قيمتها (وقد بلغ ثمن السند في السوق في ذلك التاريخ ١٠٥ ج) .

والمطلوب : ١) إثبات قيود اليومية اللازمة لإثبات فوائد السندات ودفعها في آخر السنة الأولى .

(٢) إثبات قيود اليومية اللازمة عند سحب السندات

ودفع قيمتها في البنك .

(١٢) أرادت شركة مساهمة أن تعقد قرضاً لمدة ١٠ سنوات قيمته ٥٠٠٠٠٠

جنيهاً وذلك بإصدار ٥٠٠ سند قيمة السند الاسمية ١٠٠ ج بفائدة ٥٪

سنوياً وقد اكتب الجمهور فيها بقيمتها الاسمية — وكان من شروط

القرض أن ترد الشركة نظير السند المستهلك ١٠٥ ج .

وفي آخر السنة الأولى استهلك الشركة ٥٠ سنداً وردت لحامل كل

سند ١٠٥ ج .

والمطلوب : إجراء قيود اليومية عند عملية السحب ورد قيمة السندات

بعلاوة ردها .

(١٣) عقدت شركة مساهمة قرضاً قيمته ١٠٠٠٠ ج أصدرت به ١٠٠ سنداً

بفائدة ٥٪ قيمة السند الاسمية ١٠٠ ج اكتب فيها الجمهور

بقيمتها الاسمية .

وكان من شروط القرض أن تستهلك الشركة في بحر ٥ سنوات بطريقة

شراء السندات في السوق — وفي آخر السنة الأولى نظراً لانخفاض قيمة

السندات في البورصة فقد اشترت الشركة في البورصة ٥٠ سنداً بسعر ٩٠ ج

للسند الواحد .

والمطلوب : إجراء قيود اليومية عند شراء هذه السندات واستهلاكها .

(١٤) اقترضت إحدى الشركات المساهمة مبلغ ١٠٠٠٠ جنيهاً بإصدار ١٠٠

سند ذات ٥٪ بقيمتها الاسمية وذلك في أول يناير سنة ١٩٤٠ على أن

يرد هذا القرض في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وقررت الشركة تكوين

احتياطي استهلاك تستثمره في أوراق مالية من الدرجة الأولى بسعر

٢٪ سنوياً .

والمطلوب : تصوير الحسابات اللازمة لبيان رد هذا القرض إذا علم أن

القسط السنوي هو ١٨٤٦٫٢٧١ ج .

الفصل الرابع

الجرد في شركات المساهمة

لا يختلف عمل الجرد وتصوير الحسابات الختامية في الشركات المساهمة عنه في حالة الفرد أو حالة شركات التضامن إلا فيما يخص بالتصرف في صافي الأرباح. ففي حالة الفرد يرحل صافي الربح أو صافي الخسارة إلى رأس المال. وفي حالة شركات التضامن يرحل صافي الربح أو صافي الخسارة إلى رؤوس الأموال أو إلى الحسابات الجارية حسب الاتفاق. أما في شركات المساهمة فرأس المال ثابت فلا يخفض أو يزداد إلا بشروط وإجراءات خاصة ينص عليها في القانون النظامي للشركة. ولذلك فإن الأرباح التي تجنيها الشركة لا تضاف إلى رأس المال بل ترحل إلى حساب خاص يطلق عليه اسم « حساب توزيع الأرباح » الذي يبين طريقة التصرف في هذه الأرباح. وقد جرت العادة أن الميزانية تعرض على الجمعية العمومية للمساهمين بواسطة مجلس الإدارة بعد مراجعتها والمصادقة عليها بواسطة مراجعي الشركة، ويكون مصحوبا بهذه الميزانية اقتراح مجلس الإدارة بطريقة التصرف في الأرباح، التي يدرج رقمها في الميزانية في جانب الخصوم في حالة الربح، وفي الأصول في حالة الخسارة، وتوافق الجمعية العمومية عادة على هذا الاقتراح، وبعد هذه الموافقة فقط تصبح هذه الأرباح واجبة الأداء ومستحقة على الشركة لأربابها حسب الطريقة التي وزعت بها، مع عدم حسابان فوائده على مثل هذه الديون، ويسقط حق المطالبة بها بعد مرور خمس سنوات من تاريخ استحقاقها، وتصبح حقا لمصلحة الضرائب.

مساب توزيع الارباح

وبعد موافقة الجمعية العمومية على اقتراح مجلس الادارة الخاص بتوزيع الأرباح يصور حساب توزيع الارباح ليسين نتيجة هذا القرار ، ويمكن أن نصور هذا الحساب شكليا بالطريقة الآتية :

ح/ توزيع الارباح والحسائر

١٠٠٠	إلى أرباح مؤقتة أسهم ممتازة ٥/	٥١٩٢	من الرصيد (متبقى من العام الماضي)
٢٠٠٠	إلى أرباح مؤقتة أسهم ممتازة ٦/	٢١٦٠١	من الارباح والحسائر
٢٠٠٠	إلى أرباح نهائية أسهم ممتازة ٥/	٧٨٧٥	من أرباح الاستثمارات
٣٠٠٠	إلى أرباح نهائية أسهم ممتازة ٦/		
٦٠٠٠	إلى أرباح الاسهم العادية ١٠/		
٢٠٠٠	إلى شهرة المحل (استهلاك)		
٧٥٠	إلى عمولة الضمان (استهلاك)		
٥٠٠٠	إلى الاحتياطي العام		
١٥٠٠	إلى احتياطي معاش الموظفين		
٥٠٠٠	إلى احتياطي تسوية الارباح		
٦٤١٨	إلى الرصيد		
<u>٣٤٦٦٨</u>		<u>٣٤٦٦٨</u>	

ولا يوضح الحساب السابق نذكر مايلي :

في الجانب الدائن

(١) ٥١٩٢ الرصيد المتبقى من العام الماضي ، وهذا المبلغ عبارة عن رصيد متبقى في الحساب من العام الماضي ، فهو أرباح لم توزع اقتضت السياسة المالية السليمة إبقاءه دون توزيع ، للرجوع إليه عند اللزوم ، ويظهر

هذا الرصيد في ميزان المراجعة ضمن الأرصدة الدائنة . ويلاحظ عدم درجه في حساب أرباح وخسائر العام .

(٢) رصيد الأرباح والخسائر ، وهو صافي الربح الناتج في العمليات العادية أثناء العام .

(٣) أرباح الإستثمارات ، حيث إن هذه ليست أرباحا تجارية عادية فلم توضع في حساب الأرباح والخسائر ، حيث إنه لو وضعت في حساب الأرباح والخسائر لما أمكن عمل مقارنات بين أرباح السنوات المختلفة .

في الجانب المدين

(١) الأرباح المؤقتة : وهي الأرباح التي تدفع للمساهمين أثناء المدة التجارية وقبل إنتهاؤها ، فهي بمثابة دفعه على الحساب من الأرباح المتوقع تحقيقها في نهاية المدة .

ويمنح المديرون عادة حق تقريرها وصرفها دون أخذ رأى الجمعية العمومية وتصرف عادة بعد نهاية النصف الأول في المدة التجارية . وواضح أن المديرين لا يقدمون على ذلك إلا بعد تأكدهم بأن حالة الشركة وأرباحها تسمحان بهذا الصرف وهم يقرون عادة بنسبة بسيطة أقل بكثير من الأرباح المتوقعة وتظهر الأرباح المؤقتة في ميزان المراجعة ضمن الأصول المدينة وتطرح في الميزانية من رقم الأرباح النهائي .

(٢) الاحتياطي العام : وهو كما يدل عليه اسمه هو احتياطي لمقابلة الخسائر العامة ، ولا يتكون إلا إذا وجدت أرباح والغرض من تكوينه تقوية المركز المالى للشركة ، وقد يطلق عليه اسم احتياطي قانوني أو نظامي نسبة إلى قانون الشركة النظامي ، وتستمر الشركة عادة في تكوينه إلى أن يصل إلى نصف رأس المال . وبهذه المناسبة نذكر أن الاحتياطي غير العادى هو احتياطي يعمل علاوة على الإحتياطي العام لنفس الغرض ، وذلك زيادة في الحيلة ولتقوية مركز الشركة .

(٣) احتياطي معاش الموظفين : وهو كما يدل عليه اسمه عبارة عن الاحتياطي الذي يعمل لمقابلة ما يصرف إلى الموظفين من المعاشات . وقد جرت العادة أن يؤخذ من البنك مبلغ مساو لهذا الاحتياطي ليستثمر خارج المنشأة . ومعنى هذا الإجراء أن هذا الاحتياطي بدلا من أن يكون ممثلا في كل أصول المنشأة فرز له أصل معين وهو الاستثمارات التي تظهر بالميزانية في جانب الأصول ويقابلها في جانب الخصوم احتياطي معاش الموظفين بنفس المبلغ .

(٤) احتياطي تسوية الأرباح : وهو احتياطي يكون بقصد توزيع أرباح منتظمة في السنوات المختلفة ، فتحجز مبالغ لهذا الغرض في السنوات ذات الربح الوفير تتمكن الشركة من الرجوع إليها واستعمالها في توزيع أرباح في السنوات التي يحصل فيها عجز في الربح وبذلك لا تكون الأرباح الموزعة عرضة لتقلبات كثيرة ، وهذا يؤدي إلى استقرار أسعار الأسهم .

(٥) استهلاك شهرة المحل وعمولة الضمان : يحسن تخصيص جزء من الأرباح لاستهلاك الأصول غير المادية والأصول الوهمية ، حيث إن هذه ليست أعباء أو مصاريف متعلقة بسنة معينة من السنين .

الحسابات الختامية والميزانية العمومية :

سبق أن أشرنا إلى وجه الأول عند تصوير حساب الأرباح والخسائر بين شركات المساهمة وبين الفرد وشركات الأشخاص . أما بالنسبة للميزانية العمومية فنلفت نظر القارئ إلى الأرصدة الآتية التي يجدها عادة في ميزانيات شركات المساهمة .

(١) قرض السندات ويظهر في جانب الخصوم ، ويجب أن يوضح أمامه سعر الفائدة ، ويراعى إثبات الفائدة المستحقة في جانب الخصوم .

(٢) رأس المال : ويجب التفرقة بين رأس المال الاسمى ورأس المال المصدر ، ورأس المال المطلوب ورأس المال المدفوع . رأس المال الاسمى هو رأس المال المصرح للشركة باصداره ، والمذكور في عقد الشركة الابتدائي ، وليكن مثلاً ١٠٠٠٠٠ سهم سعر ١٠ ج ، ورأس المال المصدر هو عدد الأسهم التي تصدر فعلاً فقد تصدر الشركة ٥٠٠٠٠ سهم فقط . ورأس المال المطلوب هو ما يطلب فعلاً عن الأسهم المصدرة فقد تطلب الشركة ٥ ج عن ال ٥٠٠٠٠ سهم فيكون رأس المال المطلوب هو ٢٥٠٠٠٠ ج . ورأس المال المدفوع هو ما يدفع فعلاً أى المطلوب ناقصاً ما يتأخر المساهمون عن دفعه ، فإذا كان مجموع قيمة الأقساط المتأخرة عن دفعها ١٠٠٠ ج يكون رأس المال المدفوع ٢٤٠٠٠٠ وتظهر هذه الحقائق في الميزانية بالشكل الآتى :

أصول	خصوم
	رأس المال الاسمى ١٠٠٠٠٠ سهم عادي سعر ١٠ ج
	رأس المال المصدر والمطلوب
	٥٠٠٠٠ سهم عادي سعر ١٠ ومطلوب ٥
	أقساط متأخرة
	١٠٠٠
	٢٤٠٠٠٠

(٣) خصم الإصدار يظهر في الميزانية ضمن الأصول الوهمية .

(٤) علاوة الإصدار تظهر في الميزانية في جانب الخصوم .

والرصيدان السابقان يظهران في الميزانية إذا لم يكن قد سبق ترحيلهما إلى حسابات أخرى .

(٥) أرباح مدفوعة مقدما ، وتطرح من الأرباح في الميزانية .

(٦) أرباح الأسهم المستحقة ، وهى عبارة عن المبالغ المستحقة لحملة السندات من أرباحهم التى لم يسحبوها بعد .

وواضح أن هذه تظهر في الميزانية في جانب الخصوم . فإذا درجت المنشأة على فرز مبالغ من حسابها في البنك وخصصتها لدفع أرباح الأسهم فإن الحساب المفتوح في البنك لهذا الغرض يظهر رصيداً لدينا يوازى مقدار المستحق لحملة هذه الأسهم ويظهر في الميزانية في جانب الأصول .

(٧) رصيد الأرباح والخسائر . وقد يكون مكوناً من عدة مبالغ ، كأرباح العام الماضى وأرباح العام الحالى . وإذا كان الرصيد يمثل خسارة فيوضع في جانب الأصول .

(٨) سبق أن ذكرنا أن أعضاء مجلس الإدارة يودعون في الشركة أسهما من أسهمها كضمان لحسن إدارتهم . وقد جرت العادة أن يشار إلى هذه الحقيقة في الميزانية العمومية في الجانبين ففي الجانب المدين توضع في الحانة التى لا تجمع قيمة هذه الأسهم وأمامها «أسهم ضمان أعضاء مجلس الإدارة» وفى الجانب الدائن توضع نفس القيمة وأمامها «مجلس أعضاء مجلس الإدارة أسهم ضمان» . والحسابان الأخيران نظاميان لا أثر لهما على الحسابات العادية للشركة .

والميزانية الآتية توضح بعض النقاط السالفة :

الآتى ميزان المراجعة لشركة مساهمة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٩

بيان	له	منه
رأس مال الأسهم العادية	٣٠٠٠٠	
٧٥٠٠ سهم عادى قيمة السهم ٥ ج طلب منها ٤ ج		
أقساط متأخرة		٨٥
٤٠ ج قسط أول عن ٤٠ سهما		
٤٥ ج قسط ثان عن ٦٠ سهما		
سندات (١٠٠ سند ٥ ٪ قيمة السند ١٠٠ ج)	١٠٠٠٠	
تستحق فائدها فى ٣٠ يونيه ٣١ ديسمبر		
حساب الأرباح والخسائر (رصيد أول يناير سنة ١٩٣٩)		٤٧١٨
مشتريات ومبيعات	٦٢٥٠٠	٢٨٧٥٠
خصم مسموح به ومكتسب	٢١٠	٦١٨
مصاريف البنك وعمولته		٦٠
بنك وصندوق		٢٢٥٠

بيان	منه	له
ديون معدومة	٤٩٣	٠
مبان بتاريخ أول يناير ١٩٣٩	٩٠٠٠	
إضافات إلى المباني بتاريخ أول ابريل سنة ١٩٣٩	١٠٠٠	
عدد وآلات	١٢٥٠٠	
مدينون ودائنون	٢٢١٨٧	٨٧٤٥
بضاعة بالخزن (أول يناير سنة ١٩٣٩)	٥٥٠٠	
أوراق مالية	٥٩٣٠	
فوائد سندات	٢٥٠	
مصاريف تجارية وإدارية مختلفة	٢٨٢٢	
أجور صناعية	١١٢٥٠	
احتياطي الديون المشكوك فيها	٦٤٠	
أثاث	٤٦٨٢	
	١١٢٠٩٥	١١٢٠٩٥

والمطلوب تصوير حساب المتاجرة والأرباح والخسائر عن العام المنتهى في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ثم عمل الميزانية العمومية كما تظهر في ذلك التاريخ مع مراعاة ما يأتي :

- (١) قدرت البضاعة الباقية بمبلغ ٤٠٠٠ ج
 - (٢) تستهلك المباني بنسبة ٤ ٪ سنويا ، والعدد والآلات بنسبة ١٠ ٪ سنويا ويستهلك من الأثاث مبلغ ٢٨٢ ج
 - (٣) يزداد احتياطي الديون بمبلغ ٣٦٠ ج
 - (٤) على الشركة أجور صناعية مستحقة قدرها ٤٠ ج
 - (٥) ضمن المصاريف التجارية مبلغ ١٢٢ ج يخص عام ١٩٤٠
- (دبلوم التجارة المتوسطة يونيه ١٩٤٢)

حساب المتاجرة والأرباح والخسائر عن العام المنتهى في ٣١ ديسمبر

سنة ١٩٣٩

من المبيعات	٦٢٥٠٠	إلى بضاعة بالخبزن	٥٥٠٠
من بضاعة بالخبزن	٤٠٠٠	(أول المدة)	
(آخر المدة)		إلى المشتريات	٢٨٧٥٠
		إلى الأجور الصناعية	١١٢٩٠
		إلى الرصيد (محمل)	٢٠٩٦٠
		الربح	
	<u>٦٦٥٠٠</u>		<u>٦٦٥٠٠</u>
من الرصيد (محمل الربح)	٢٠٩٦٠	إلى استهلاك المباني	٣٩٠
» الخصم المكتسب	٢١٠	» » الآلات	١٢٥٠
		» » الأثاث	٢٨٢
		» احتياطي الديون	٣٦٠
		المشكوك فيها	
		» المصاريف التجارية	٢٧٠٠
		» فائدة السندات	٥٠٠
		» الخصم المسموح به	٦١٨
		» مصاريف البنك	٦٠
		» الديون المدومة	٤٩٣
		» الرصيد (صافي الربح)	١٤٥١٧
	<u>٢١١٧٠</u>		<u>٢١١٧٠</u>

أصول

الميزانية العمومية في ٣١/١٢/١٩٣٩

خصوم

رأس المال المصدر		مبانى	١٠٠٠٠
{ والمكتتب فيه		استهلاك	٣٩٠ ٩٦١٠
٣٠٠٠٠ سهم عادى قيمة		عدد وآلات	١٢٥٠٠
{ ٥ ج طلب ٤		استهلاك	١٢٥٠ ١١٢٥٠
أقساط متأخرة	٨٥	أثاث	٤٦٨٢
	٢٩٩١٥	استهلاك	٢٨٢ ٤٤٠٠
{ سندات (١٠٠ سند	١٠٠٠٠	بضاعة	٤٠٠٠
{ ٥٪ قيمة السند ١٠٠ ج		مدينون	٢٢١٨٧
دائنون	٨٧٤٥	احتياطي الديون	١٠٠٠ ٢١١٨٧
مستحقات		أوراق مالية	٢٩٣٠
فائدة السندات	٢٥٠	بنك وصندوق	٥٢٥٠
أجور صناعية	٤٠	مصاريف تجارية	١٢٢
	٢٩٠		
أرباح العام الحالى	١٤٥١٧		
خسائر العام الماضى	٤٧١٨ ٩٧٩٩		
	٥٨٧٤٩		٥٨٧٤٩

الميزانية بعد المصادقة على الحسابات

جرت العادة أنك تطلع على الميزانية قبل المصادقة على الحسابات او يطلب منك أن تعمل مثل هذه الميزانية . إنما المثل الآتى يبين طريقة عمل الميزانية عقب المصادقة على الحسابات وعلى الاقتراح الخاص بتوزيع الأرباح مباشرة .

فى عام ١٩٣٥ تأسست شركة مساهمة برأس مال اسمى قدره ٥٠٠٠٠٠ ج

مقسم إلى ١٢٥٠٠ سهم قيمة السهم أربعة جنيهات أصدر منها ٦٢٥٠ سهما
اكتتب فيها كلها ودفعت قيمتها بالكامل .

وفي أول يناير سنة ١٩٤٠ رأت الشركة زيادة مواردها المالية فأصدرت
٥٠٠ سند قيمة السند الاسمية ١٠٠ ج بسعر ٩٥ جنيها بفائدة ٦٪ سنويا ،
وقد اكتتب في هذه السندات ودفعت قيمتها بالكامل في تاريخ الاصدار
وفي ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٠ طرحت للاكتتاب العام ٢٥٠٠ سهم من
أسهمها اكتتب في ٢٠٠٠ سهم فقط ودفع عن كل سهم جنيهان . أما الباقي
فتقرر أن يطلب في خلال عام ١٩٤١ .

وقد بلغت أرباح الشركة الصافية القابلة للتوزيع عن سنة (١٩٤٠)
١٢٠٠٠ ج فاقترح مجلس الادارة توزيع الأرباح بالكيفية الآتية :
(١) ١٠٪ من صافي الربح للاحتياطي القانوني .

(٢) يوزع على المساهمين ربح قدره ١٠٪ من قيمة الاسهم المدفوعة
بالكامل .

(٣) يوزع على أعضاء مجلس الادارة مكافأة تعادل ٥٠٪ من الربح الباقي
(٤) ما يتبقى بعد ذلك يرحد إلى احتياطي الطوارئ .

فاذا علمت أن أرصدة باقى الحسابات فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ كانت
هكذا :

أصول مختلفة .	٩٤٦٣٠
تقديية فى البنك والصندوق	١٦٢٠
مطلوبات	١٢٥٠
أوراق دفع	٣٥٠٠

فالمطلوب تصوير الميزانية العمومية التى يمكن أن تعملها الشركة بعد موافقة
الجمعية العمومية على اقتراحات مجلس الادارة مباشرة .

(بكالوريوس كلية التجارة يونيه سنة ١٩٤١)

الضرائب في شركات المساهمة وحساب التوزيع

ولو أننا عالجنا هذا الموضوع في كتابنا « ضريبة الإيراد وحساباتها » فلا تخلو الفائدة من ذكره باختصار .

تخضع شركات المساهمة بموجب المادة ٣٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إلى الضريبة على الأموال المنقولة بالنسبة إلى مانوزعه من الأرباح سواء على المساهمين أو على أعضاء مجلس الإدارة وإلى ضريبة الأرباح التجارية . ومنعاً لا زدواج الضريبة ووفقاً بالمولين فقد نصت المادة المذكورة على ما يأتي :

« ينضم لشركات المساهمة من الأرباح التي تستحق عليها الضريبة مبلغ معادل لمجموع المبالغ التي وزعت من الأرباح المذكورة وأدبت عنها بالفعل الضريبة المقررة بمقتضى الفقرتين الأولى والرابعة من المادة الأولى » . ومعنى هذا أنه إذا بلغت أرباح الشركة مبلغ ١٠٠٠٠ جمثلاً ووزعت الشركة كأرباح على المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة ٨٠٠٠ ج وحجزت الباقي على ذمة الاحتياطيات المختلفة والأرباح غير الموزعة فإنها تؤدي أولاً ضريبة أموال منقولة على مبلغ التوزيعات أى على مبلغ ٨٠٠٠ وتؤدي ضريبة أرباح تجارية على الباقي أى على ٢٠٠٠ ج .

ويلاحظ أن الشركة لا تدفع إلى المساهم إلا الصافي بعد حجز الضريبة على أرباح أسهمه لكي توردها إلى مصلحة الضرائب مباشرة . فبفرض أن أرباح الأسهم العادية بلغت ٥٠٠٠ ج وأن معدل الضريبة على الأموال المنقولة هي ١٢ ٪ والضريبة الإضافية هي ١٠ × من الضريبة فيكون جملة ضريبة الأموال المنقولة الواجب حجزها هي ٦٦٠ ونرى أن يصور حساب أرباح الأسهم العادية هكذا :—

ح/ أرباح الأسهم العادية

٥٠٠٠ من ح/ التوزيع

٥٠٠٠

٦٦٠ إلى مصلحة الضرائب
٤٣٤٠ إلى حملة الأسهم العادية (أرباح)

٥٠٠٠

أما طريقة دفع الأرباح إلى حملة الأسهم فهناك عدة طرق نذكر منها: -

(١) يطلب من المساهمين أن يقدموا للشركة كوبونات أسهمهم فتدفع لهم الأرباح مما لديها من النقدية فيجعل حساب حملة الأسهم العادية (أرباح) مدينا، وحساب الصندوق دائنا.

(٢) يطلب إلى المساهمين تقديم كوبوناتهم إلى بنك (أو بنوك) تعينه الشركة فتجعل حساب البنك دائنا وحساب حملة الأسهم العادية (أرباح) مدينا

(٣) تفتح الشركة حساباً خاصاً بدفع هذه الأرباح بفرض أن أسهمها كلها

من نوع واحد أو حساباً خاصاً بدفع أرباح كل نوع من أنواع الأسهم

المختلفة، فتطلب من البنك أن ينقل من حسابها الجارى العام مبلغاً

مساوياً لأرباح الأسهم، فيجعل حساب البنك حملة الأسهم العادية (أرباح)

مثلاً مدنياً بما يعادل صافي الأرباح المستحقة لهم بعد خصم الضريبة عليها

كما يجعل حساب البنك الجارى دائناً بنفس المبلغ، فإذا دفعت الأرباح

أو جزء منها جعل حساب البنك حملة الأسهم العادية (أرباح) مدنياً

وحساب «البنك - أرباح الأسهم العادية» دائناً بما دفع لحملة هذه

الأسهم ويظل رصيد حساب «حملة الأسهم العادية - أرباح -» الدائن

مساوياً لرصيد حساب «البنك - أرباح الأسهم العادية» المدين،

ويستمر - الرصيدان في التناقص بمقدار الأرباح التي وزعت، حتى

إذا ما تم توزيع هذه الأرباح قفل الحسابان.

أما إذا كانت هناك أرباح لم تطلب بعد ظل حساب حملة الأسهم العادية

- أرباح - «دائناً بها وحساب البنك - أرباح الأسهم العادية -» مدنياً

بنفس المقدار، ويظهر رصيد الحساب الأول في الميزانية ضمن الأرصدة

الدائنة ورصيد الحساب الثانى ضمن الأرصدة المدينة كما سبق أن أشرنا إلى

ذلك من قبل.

٢٥٦ - مثال : شركة مساهمة مكونة من :-

٢٥٠٠٠ سهم عادى قيمة السهم ١٠ ج مدفوعة بالكامل
١٠٠٠٠٠ سهم ممتاز ٧٪ قيمة السهم ١٠ ج دفع منها ٦ ج
بلغت أرباحها فى العام المنتهى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ٣٩٩٠٠٠ ج
وفى ٢٥ مارس سنة ١٩٤٥ وافقت الجمعية العمومية العادية على
الاقتراحات الآتية :

- (١) ينقل إلى الاحتياطى العام مبلغ ٢٥٠٠٠ ج
 - (٢) توزع أرباح الأسهم الممتازة .
 - (٣) » » » العادية بواقع ١٢٪ .
 - (٤) يعطى للمديرين ٢٥٪ مما تبقى من الأرباح ككافأة .
 - (٥) ما يتبقى من الأرباح بعد ذلك يرحل إلى احتياطى تسوية أرباح الأسهم
بعد حجز احتياطى الضريبة على الأرباح التجارية .
- ويطلب تسوية الحسابات اللازمة مع العلم بأن الشركة طلبت من البنك أن
يفتح لها حسابا خاصا بدفع أرباح كل من الأسهم العادية والأسهم الممتازة وأن
جميع المساهمين قبضوا ما يستحقون من الأرباح ما عدا أحدهم، وكان يملك
٥٠ سهمًا ممتازا .

حساب التوزيع

منه عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/١٩٤٤ بناء على قرار الجمعية العمومية له

٢٥٠٠٠	إلى الاحتياطي العام	٣٩٩٠٠٠	من الرصيد (أو من
٤٢٠٠٠	» أرباح الأسهم الممتازة		الأرباح والخسائر)
٣٠٠٠٠٠	» » » العادية		
٨٠٠٠	» مكافأة المديرين		
٦٤٦٨	» احتياطي الضرائب		
١٧٥٣٢	» احتياطي تسوية أرباح		
	الأرباح		
<u>٣٩٩٠٠٠</u>		<u>٣٩٩٠٠٠</u>	

> / أرباح الأسهم الممتازة

٥٥٤٤	إلى مصلحة الضرائب	٤٢٠٠٠	من > / التوزيع
٣٦٤٥٦	» حملة الأسهم الممتازة		
	أرباح		
<u>٤٢٠٠٠</u>		<u>٤٢٠٠٠</u>	

> / أرباح الأسهم العادية

٣٩٦٠٠	إلى مصلحة الضرائب	٣٠٠	من > / التوزيع
٢٦٠٤٠٠	إلى حملة الأسهم العادية		
	أرباح		
<u>٣٠٠</u>		<u>٣٠٠</u>	

> / مكافأة المديرين

١٠٥٦ إلى مصلحة الضرائب	٨٠٠٠ من توزيع الأرباح
٦٩٤٤ إلى المديرين (مكافأة)	
<u>٨٠٠٠</u>	<u>٨٠٠٠</u>

> / مصلحة الضرائب

٥٥٤٤ من أرباح الأسهم الممتازة
٣٩٦٠٠ » » » العادية
١٠٥٦ » مكافأة المديرين

> / احتياطي الضرائب

٦٤٦٨ من > / التوزيع

حملة الأسهم الممتازة — أرباح

٣٦٤٥٦ من أرباح الأسهم الممتازة	٣٦٤٣٧٧٧٢ إلى البنك حملة أسهم
	ممتازة — أرباح
	إلى الرصيد
<u>٣٦٤٥٦</u>	<u>١٨٢٢٨</u>
	<u>٣٦٤٥٦</u>

> / البنك — حملة الأسهم الممتازة — أرباح

٣٦٤٣٧٧٧٢ من حملة الأسهم	٣٦٤٥٦ إلى البنك الجاري
الممتازة أرباح	
من الرصيد	
<u>١٨٢٢٨</u>	
<u>٣٦٤٥٦</u>	<u>٣٦٤٥٦</u>

> / حملة الأسهم العادية - أرباح

٢٦٠٤٠٠ إلى بنك - حملة الأسهم	٢٦٠٤٠٠ من أرباح الأسهم العادية
العادية - أرباح	

> / بنك - حملة الأسهم العادية - أرباح

٢٦٠٤٠٠ إلى البنك الجارى	٢٦٠٤٠٠ من حملة الأسهم
	العادية - أرباح

ملحوظة : يلاحظ أن احتياطي الضرائب ومبلغه ٦٤٦٨ المرحل من حساب التوزيع هو عبارة عن المبلغ المنتظر فرضه كضريبة على الأرباح التجارية ، وقد أخذ على الأرباح غير الموزعة التي هي عبارة عن أرباح الشركة مطروحا منها كل ما قامت به من التوزيعات .

ولذا أخذت هذه الضريبة بمعدل ١٢٪ + ١٠٪ ضريبة إضافية من ضريبة الأرباح التجارية على ٣٩٩٠٠٠ - ٣٥٠٠٠٠ .

تمارين

(١) بلغ صافي ربح شركة مساهمة ما ٧٠٠٠ ج وكان رأس مالها مقسماً إلى :

١٠٠٠ سهم ممتاز مجمع الأرباح ذات ٥٪ قيمة السهم ١٠ مسددة

١٠٠٠ » » » » ٦٪ » » ١٠ » »

٥٠٠٠ » عادي » » ١٠ » »

وقد اقترح مجلس الادارة ما يأتي :

(١) ينقل مبلغ ١٠٠٠ ج إلى الاحتياطي العام

(٢) تصرف أرباح الأسهم الممتازة المجمعة الأرباح وأرباح الأسهم الممتازة

(٣) » » بواقع ٩٪ للأسهم العادية

وقد وافقت الجمعية العمومية على اقتراحات مجلس الادارة فدفعت

الأرباح لأربابها بواسطة بنك الشركة ماعدا ٢٠٠ ج من أرباح

الأسهم الممتازة ذات ٦٪ ، ٩٠ ج من أرباح الأسهم العادية

والمطلوب : عمل حسابات الأستاذ اللازمة لبيان توزيع الأرباح ودفعتها

(٢) في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨ كان صافي ربح شركة مساهمة ٦٤٥٠ ج

وكان رأس مال الشركة مقسماً كالآتي :

١٠٠٠ سهم ممتاز ذات ٦٪ قيمة السهم ٢٠ ج مسددة

١٠٠٠ » عادي » » ٢٠ ج » »

١٠٠٠ » » » » ٢٠ ج مدفوع منها ١٠ ج

عن السهم

وفي أول مارس سنة ١٩٣٩ اجتمعت الجمعية العمومية ووافقت على توزيع

الأرباح كالآتي .

(١) ينقل مبلغ ١٥٠٠ ج إلى الاحتياطي العام

(٢) تصرف أرباح الأسهم الممتازة

(٣) » » » » العادية بواقع ١٠٪ .

(٤) ينقل رصيد حساب التوزيع إلى حساب احتياطي تسوية أرباح الأسهم

والمطلوب : عمل حسابات الأستاذ اللازمة لتوزيع الأرباح ودفعها مع العلم بأن الأرباح تدفع بواسطة بنك الشركة وأن أحد مساهمي الأسهم الممتازة الذي يملك ٤٠ سهما لم يطلب أرباحه بعد .

(٣) شركة مساهمة يتكون رأس مالها من :

٤٠٠٠ سهم ممتاز ٥٪ قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيهات طلب عن كل منها ٨ جنيهات

٦٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ١٠ جنيهات طلبت بالكامل ٥٠٠ حصة تأسيس (بدون قيمة اسمية)

وفي ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ بلغت الأرباح الصافية عن سنتها التجارية ١٥٠٠٠ ج فاجتمعت الجمعية العمومية وقررت ما يأتي :

- (أ) ينقل مبلغ ٢٠٠٠ ج إلى الاحتياطي العام .
 - (ب) يخص مبلغ ١٥٠٠ ج لاحتياطي معاش الموظفين .
 - (ج) يخص مبلغ ١٥٠٠ ج لمكافحة أعضاء مجلس الإدارة .
 - (د) تدفع أرباح الأسهم الممتازة بالنسبة المقررة لها .
 - (هـ) يوزع ٥٪ أرباح للأسهم العادية .
 - (و) يعطى حملة حصص التأسيس ٣٠٪ من الباقي .
 - (ز) يعاد توزيع ٤٪ أرباح للأسهم العادية .
 - (ح) مايتبقى يعتبر كاحتياطي لتوزيع الأرباح في السنة القادمة .
- والمطلوب إعداد حساب توزيع الأرباح .
- (٤) شركة مساهمة يتكون رأس مالها من :

١٠٠٠٠ سهم عادي قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيهات طلب عن كل منها ٨ جنيهات ٨٠٠٠٠ ج

٢٠٠٠٠ سهم عادي قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيهات طلبت بالكامل ٢٠٠٠٠٠ ج

٥٠٠٠ ممتاز ٦٪ سعر ١٠ » » » ٥٠٠٠٠ ج

٥٠٠٠ سهم ممتاز مجمع الأرباح ٥٪ ١٠ جنيهات طلب عن كل
منها ٨ ج ٤٠٠٠٠ ج

٥٠٠ حصة تأسيس بدون قيمة اسمية .

بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٣٨ كانت الأرباح الصافية للشركة مبلغ ٤٥٠٠٠ ج .
وقررت الجمعية العمومية بعد اقتراح مجلس الإدارة توزيعها بالكيفية الآتية :

أولا — يحجز ١٠٪ للاحتياطي العام و ٥٪ لاحتياطي معاش الموظفين
و ١٥٠٠ ج مكافأة أعضاء مجلس الإدارة .

ثانيا — توزع أرباح الأسهم الممتازة والأسهم الممتازة المجمعة الأرباح .

ثالثا — » » على الأسهم العادية بنسبة ٥٪ .

رابعا — يعطى حملة حصص التأسيس ٣٠٪ من الباقي .

خامسا — يعاد توزيع ٣٪ للمساهمين العاديين إن وجدت أرباح كافية .

سادسا — ما تبقى بعد ذلك يرحل للسنة القادمة .

والمطلوب اعداد حساب توزيع الأرباح وحسابات البنوك الفرعية
بفرض أن الشركة خصصت مبالغ لدفع أرباح الأسهم العادية والممتازة
وأرباح حصص التأسيس في بنك الشركة وأن الأرباح قبضت بجمعها
ماعدا أرباح ٥٠ حصة تأسيس .

(٥) تكونت شركة مساهمة برأس مال أسمى قدره ٣٠٠٠٠٠ جنيه مقسم

إلى أسهم قيمة السهم ١٠ جنيهات أصدرت منها للجمهور أسهما بمبلغ

٦٠٠٠٠ ج اكتب فيها بأجمعها ، والآتي بيان ميزان المراجعة المستخرج

من دفاتر هذه الشركة في ٣١/١٢/١٩٣٥ .

أرصدة مدينة :

جنيه	جنيه
أجور ٢٠٠٠	بضاعة أول المدة ٨٠٠٠
ضرائب ٧٠٠	تصليح آلات ٨٠٠
مبان ٢١٠٠٠	البنك (حساب جار) ٤٥٠٠
إيجار وعوائد ونور ١٥٠٠	أقساط متأخرة على الأسهم ١٠٠٠
مردودات ١٦٠٠	أثاث ٤٠٠٠
مصاريف نقل إلى الداخل ١٤٠٠	مصاريف تأسيس ٩١٠٠
عمولة ٥٠٠	ذمم ٩٦٥٠
فوائد القرض ١٢٥	مشتريات ١٥٠٠٠
مهايا ومصاريف أخرى ٢٠٠٠	آلات وعدد ١٤٠٠٠
مصاريف نقل للخارج ٩٠٠	شهرة المحل ٧٢٠٠
ربح موقت دفع بتاريخ ١٢٥	تقديع بالصندوق ١٠٠٠
١٩٣٥/٧/١	

أرصدة دائنة :

جنيه	جنيه
بنك (حساب القرض فائدة ٥٠٠٠	مبيعات ٢٥٠٠٠
(٥٪)	مطلوبات ١٠٠٠٠
رسوم تحويل الأسهم ١٠٠	حساب الأرباح والخسائر ٦٠٠٠
رأس المال ٦٠٠٠٠	(رصيد العام الماضي)

والمطلوب : إعداد حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر وحساب توزيع الأرباح والميزانية العمومية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ مع مراعاة ما يأتي :

- (١) تستهلك المباني ٥٪ والآلات والعدد ١٠٪ والأثاث ٥٪
 (ب) تستهلك مصاريف التأسيس بمقدار ٢٠٪
 (ج) يعمل احتياطي الديون المشكوك فيها بمقدار ٥٪ من الذمم
 (د) يعمل احتياطي خصم الذمم بمقدار ٢١/٢٪
 (هـ) يوضع حساب فوائد القرض المستحق عن نصف سنة تنتهى فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ .

- (و) هناك مهايأ ومصاريف مستحقة قدرها ٨٥ جنيه .
 (ز) قدرت البضاعة الباقية فى ٣١ ديسمبر ١٩٣٥ بمبلغ ١٦٠٠٠ جنيه .
 (٦) الآتى بيان ميزان المراجعة المستخرج من دفاتر شركة الصناعة المصرية المساهمة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨ .

أرصدة مدينة :

خصم إصدار السندات .	٧٥٠
مشتريات .	٤٣٢٤٩
أراضى ومبان .	٢٥١٠٠
آلات .	٥٦٢٠
وقود .	٥٧٠
عدد وآلات صغيرة بتاريخ ١ يناير سنة ١٩٣٨ .	١٧٥٢
تصليحات الآلات .	٤٤٥
مصاريف المكتب .	٣٦٣
أجور صناعية .	٩٣٧١
مهايأ .	٩٧٥
ديون معدومة .	٢٧٥

مصاريف نثرية .	٨٦
عوائد وتأمين .	٥٢٤
مصاريف سفر .	٣٠٢
فوائد البنك .	٧٥
مهايا المديرين .	٥٥٠
بضاعة في أول يناير ١٩٣٨ .	١١٤٢٠
ذمم .	٢٤٣٠٠
نقل الداخل .	٢٢٠
شهرة المحل .	١٠٠٠٠
نقل للخارج .	٤١٠
فوائد السندات .	٣٧٥
رصيد حساب أرباح وخسائر المدة السابقة .	٢٢٤٣
صندوق .	٣٦٤
خصم	٥١٧

أرصدة دائنة :

رأس المال .	
أسهم ممتازة ذات ٥ ٪	
١٠٠٠ سهم قيمة السهم ١٠ جنيهات .	١٠٠٠٠
أسهم عادية	
٥٠٠٠ سهم قيمة السهم ١٠ جنيهات .	٥٠٠٠٠
سندات .	
١٥٠ سنداً قيمة السند الاسمية ١٠٠ جنيه ذات ٥ ٪	١٥٠٠٠
مبيعات .	٥٣٨٤٧

خصم .	٣٢٤
مطلوبات .	٩١٦٠
بنك سحب على الكشوف .	١٥٢٥

فالمطلوب عمل حساب التشغيل والأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ثم تصوير الميزانية العمومية كما تظهر في ذلك التاريخ مع مراعاة ما يأتي :

- (١) فوائد السندات مستحقة عن نصف سنة .
- (٢) يعمل احتياطي للديون المشكوك فيها قدره ٤٠٠ جنيه .
- (٣) هناك أجور صناعية مستحقة قدرها ٥٠ جنياً .
- (٤) ضمن أقساط التأمين مبلغ ٢١ جنياً يخص المدة المقبلة .
- (٥) تستهلك من الآلات مبلغ ٤٢٠ جنياً .
- (٦) قدرت العدد والآلات الصغيرة بمبلغ ١٦٠٠ جنيه .
- (٧) » البضاعة الباقية بمبلغ ١٨٧٦٣ جنياً .

افضل الخامس

تغيير رأس المال والتصفية

ينص قرار مجلس الوزراء على أنه ليس للجمعية العمومية الحق في تغيير رأس المال بالزيادة أو بالتخفيض ، إلا إذا نص على ذلك في قانون الشركة . والجمعية العمومية التي تملك تعديل رأس المال بالزيادة أو بالتخفيض يجب أن يحضرها مساهمون يملكون على الأقل ثلاثة أرباع رأس المال . ويجب أن يوافق على التعديل مساهمون يملكون على الأقل نصف رأس المال . فإذا لم يتوفر هذا الشرط جاز للجمعية العمومية إصدار قرار مؤقت يصبح نافذاً إذا وافقت عليه الجمعية العمومية التالية بأغلبية تملك على الأقل ربع رأس المال .

أولاً - زيادة رأس المال :

ويتم ذلك بإحدى الطرق الثلاث الآتية :

(١) إصدار أسهم للجمهور (أسهم حلقة ثانية) . ويتبع في إصدار هذه الأسهم نفس الخطوات التي اتبعت في إصدار رأس المال الأصلي . وتميز الأسهم الجديدة باسم أسهم الحلقة الثانية . ويجوز تخصيص الأسهم الجديدة للمساهمين الأصليين أو فتح الاكتتاب للجمهور .

(٢) بإصدار أسهم للدائنين : ويتم ذلك في الأحوال التي يرى فيها الدائنون من مصلحتهم عدم إرغام الشركة على السداد العاجل الذي قد يؤدي إلى توقفها عن الدفع ، وإشهار إفلاسها مما يضر بمصلحتهم الحقيقية ، ويثبت إصدار الأسهم للدائنين بجعل حسابهم مديناً ، وحساب رأس المال دائناً . وبذلك يقلل حسابهم ويحل محله حساب رأس المال .

(٣) بإصدار أسهم من الاحتياطي العام للمساهمين الأصليين وهى ما تسمى أسهم إنعام أو (أسهم هبة) وتصدر هذه الأسهم شركات لديها احتياطات كبيرة تمثل أرباحا محجوزة ، وترى الشركة أن توزع على المساهمين الحاليين جزءا من هذه الأرباح ، ولكنها لا تريد أن يؤثر ذلك على رأس مالها العامل بالنقص ؛ لهذا توزع عليهم هذه الأرباح فى صورة أسهم بدلا من توزيعها عليهم فى صورة نقود .

ويجب أن ينص قانون الشركة النظامى على جواز إصدار الأسهم بهذه الطريقة ، على أن تقره جمعية عمومية غير عادية . وليس من الحكمة إصدار هذه الأسهم إلا إذا كانت الشركة متأكدة من أنها ستوزع أرباحا كافية على جميع الأسهم بما فيها الأسهم الجديدة .

مثال ١ — كان رأس مال إحدى الشركات مكونا من ٥٠٠٠ سهم سعره ٤ ج وكان لديها احتياطي قدره ٧٠٠٠ ج فقررت إصدار ١٠٠٠ سهم (أسهم إنعام أو أسهم منحة) بتخصيص سهم لكل مساهم قديم يحمل خمسة أسهم . فتكون القيود هكذا :

من > / الاحتياطي	٤٠٠٠
إلى > / الإنعام	٤٠٠٠
تحويل المبلغ لأجل أسهم الإنعام المدفوعة بالكامل بموجب قرار الجمعية المؤرخ فى ...	
من > / الانعام	٤٠٠٠
إلى > / رأس المال	٤٠٠٠
تخصيص ١٠٠٠ سهم تنفيذا لقرار الجمعية فى ... بنسبة سهم لكل خمسة	

وفى المثال السابق يجوز للشركة أن تحول من الاحتياطي فقط مبلغ ٣٠٠٠ ج ويطلب من المساهمين أن يدفعوا ١٠٠٠ ج . وفى هذه الحالة لا تحتفظ الشركة

رأس مالها العامل فحسب ، بل تزيده بمقدار ما يدفعه المساهمون . أما القيود فتثبت لجعل الاحتياطي مدينا وحساب الانعام دائئا بمبلغ ٣٠٠٠ ج . ثم يجعل حساب الانعام مدينا وحساب رأس المال دائئا بهذا المبلغ . وبعد ذلك يطلب مبلغ ال ١٠٠٠ ج . ويجعل حساب المساهمين مدينا بالمبلغ وحساب رأس المال دائئا ثم يسدد حساب المساهمين بجعل حسابهم دائئا وحساب البنك مدينا كالمعتاد .

ثانيا - تخفيض رأس المال :

يحصل التخفيض بتقليل عدد الأسهم أو بتخفيض قيمة السهم أو بالاثنين معا ، على أن الطريق الثاني هو الطريق الأكثر شيوعا .

(١) لزيادته عن حاجة الشركة : ويلجأ إلى هذا الطريق إذا رأت الشركة أن لديها أموالا عاطلة تشعر بأنها في غنى عنها فتقرر ردها إلى المساهمين ، حتى تظهر النسبة الحقيقية لأرباح الأموال المستثمرة في أعمال الشركة . ويشترط القانون أن يوافق الدائنون على هذا التخفيض ؛ لأن رد جزء من أموال الشركة إلى المساهمين أو إعفائهم من أقساط لم تطلب بعد فيه تقليل لضمان الدائنين ، فيجب ألا يتم إلا بموافقتهم ، فمن لم يوافق منهم كان على الشركة أن تسدد له دينه ، أو تقدم له ضمانا يقبله .

وتجرى قيود التخفيض في هذه الحالة بجعل حساب رأس المال مدينا وحساب المساهمين دائئا بمقدار التخفيض ، ثم يسدد حساب المساهمين بجعله مدينا وحساب الصندوق أو البنك دائئا .

وقد يتم التخفيض عن طريق عدم طلب الأقساط غير المدفوعة في حالة ما إذا كانت الأسهم غير مدفوعة بالكامل . وفي هذه الحالة لا تجرى قيود إطلاقا في الدفاتر .

(٢) التخفيض بسبب الخسائر : يلاحظ أن الشركة المساهمة إذا أُنْتُجَت خسائر فإن رصيد الأرباح والخسائر يدرج في الميزانية ضمن الأرصدة المدينة ويستهلك من الأرباح سنوياً إلى أن يزول من الدفاتر . ومعنى ذلك عدم توزيع أرباح على المساهمين أثناء فترة استهلاك الخسائر ؛ لذلك تلجأ الشركة إلى طريق تخفيض رأس المال بمقدار الخسارة حتى تتمكن من توزيع أرباح على المساهمين . ويرى البعض وجوب الحصول على موافقة الدائنين بحجة أن هذا التخفيض يؤدي إلى توزيع أرباح على المساهمين ما كانت لتوزع عليهم إلا بعد استهلاك الخسائر .

وعند تقرير مقدار التخفيض في قيمة الأسهم يجب مراعاة حقوق حملة الأسهم المختلفة . فإذا كانت هناك أسهم ممتازة لها أولوية عند التصفية فيجب ألا يمسها هذا التخفيض . وإن كان لا بد منه فيجب أن يكون يسيراً ويفتتح حساب تخفيض رأس المال بجعل دائماً بمقدار التخفيض ورأس المال مديناً . ثم يقفل حساب تخفيض رأس المال مع حساب الأرباح والخسائر .

مثال : الآتي بيان ميزانية إحدى شركات المساهمة في ١٢/٣١/١٩٤٤ .

خصوم

أصول

رأس المال الاسمي			مبانى	٤٥٠٠
سهم ممتازة ٪ سعر ٨	٢٥٠٠	٢٠٠٠	عدد وآلات	٤٥٠٠
سهم عادى سعر ٨	٢٥٠٠	٢٠٠٠	بضاعة	٩٤٠٠
		٤٠٠٠	مدينون	٣٦٠٠
رأس المال المصدر			بنك	٤٠٠٠
سهم ممتازة ٪ سعر ٨	١٢٥٠	١٠٠٠	صندوق	٣٧٥
» عادى سعر ٨	١٨٧٥	١٥٠٠	أرباح وخسائر	٥٠٢٥
دائنون		٦٤٠٠		
		٣١٤٠٠		٣١٤٠٠

وكانت للأسهم الممتازة أولوية عند التصفية ، وقد قررت الجمعية العمومية غير العادية في جلستها المنعقدة في ٢ يناير سنة ١٩٤٥ ما يأتي :

تخفيض قيمة السهم الممتاز بمقدار ١ ج والسهم العادي بمقدار ٤ ج ويستعمل هذا التخفيض فيما يأتي :

إقفال رصيد حساب الأرباح والخسائر ومبلغه ٥٠٢٥

تخفيض المباني بمبلغ ٥٠٠ ج

» العدد والآلات بمبلغ ١٢٥٠ ج

» البضاعة بمبلغ ١٩٧٥ ج

والمطلوب إثبات القرار السابق في اليومية وتصوير الميزانية عقب ذلك .

٨٧٥٠ من مذكورين إلى تخفيض رأس المال .

» رأس المال الممتاز . ١٢٥٠

» » » العادي ٧٥٠٠

تخفيض رأس المال بمقدار ١ ج في السهم الممتاز

٤ ج في السهم العادي حسب قرار الجمعية العمومية

غير العادية في ٢ يناير سنة ١٩٤٥

من تخفيض رأس المال إلى مذكورين ٨٧٥٠

» الأرباح والخسائر ٥٠٢٥

» المباني ٥٠٠

» العدد والآلات ١٢٥٠

» البضاعة ١٩٧٥

استخدام التخفيض في الأغراض الموضحة

أصول	الميزانية عقب التخفيض	خصوم
٤٠٠٠ أراضى ومباني		رأس المال الاسمى
٣٢٥٠ عدد وآلات		١٧٥٠٠ ٢٥٠٠ سهم ممتاز ٥٪
٧٤٢٥ بضاعة		سعر ٧
٣٦٠٠ مدينون		١٠٠٠٠ ٢٥٠٠ سهم عادى سعر ٤
٤٠٠٠ بنك		<u>٢٧٥٠٠</u>
٣٧٥ صندوق		رأس المال المصدر
		٨٧٥٠ ١٢٥٠ سهم ممتاز ٥٪
		سعر ٧
		١٦٢٥٠ ٧٥٠٠ ١٨٧٥ سهم عادى سعر ٤
		دائون
		<u>٦٤٠٠</u>
		<u>٢٢٦٥٠</u>
		<u>٢٢٦٥٠</u>

التصفية

لا تختلف خطوات تصفية شركات المساهمة عن خطوات تصفية شركات التضامن غير أنه يلاحظ ما يأتى :

أولاً : مسئولية المساهمين محدودة ، فإذا حدث أن زادت خسائر التصفية عن رأس مال الشركة كان على الدائنين أن يتنازلوا عن جزء مما لهم فى ذمة الشركة فيعتبر هذا الجزء ربحاً للشركة يجعل حساب التصفية دائماً به فيصبح رصيد حساب التصفية بعد ذلك مساوياً لرأس مال الشركة .

ثانياً : تقسم خسائر التصفية بين المساهمين المختلفين بنسبة رأس المال الاسمى . أما الأرباح فإنها تقسم بينهم بنسبة رأس المال المدفوع .

ثالثاً : يفتح حساب للمساهمين من كل نوع يرحل إليه كل ما للمساهمين

أو ما عليهم فيمثل رصيد هذا الحساب بعد ذلك صافي (أو مجموع) حقوقهم .
 أي أنه يرحل إلى هذا الحساب رأس مال هؤلاء المساهمين ثم ما لهم من أرباح
 أو ما عليهم من خسائر ثم يقفل بجعله مدينا بما يسلمه المصفي هؤلاء المساهمين .
 رابعا : قد تكون هناك أسهم ممتازة بالنسبة لممتلكات الشركة وحملة هذه
 الأسهم لا يتحملون شيئا من خسائر التصفية إلا إذا تعدت هذه الخسائر رأس مال
 الأسهم الأخرى ، وبعبارة أخرى لا يتحملون شيئا من الخسائر إذا تبقى لدى
 المصفي - بعد سداد الدائنين - ما يكفي لإعطاء حملة الأسهم الممتازة بالنسبة
 لممتلكات ، حقوقهم كاملة . أما إذا قلت النقدية المتبقية لدى المصفي بعد سداد
 الدائنين عن رأس مال الأسهم سالت لهم هذه النقدية وكان نصيبهم من الخسارة
 مساويا للباقي من رأس مالهم . أما حملة الأسهم الأخرى فانهم يكونون قد
 خسروا كل ما لهم .

وتظهر التصفية في أشكال عديدة . فمنها الطريق العادي الذي تحول به
 أصول الشركة إلى نقود ، وهنا لا تختلف القيود عن القيود التي تجري عند
 تصفية شركات التضامن ، مع مراعاة الأمور الأربع المذكورة أعلاه .

مثال ١ : الميزانية الآتية تبين حالة إحدى الشركات المساهمة بتاريخ ٣١ مارس

سنة ١٩٤٥ .

رأس المال المصدر والمكتتب فيه	أصول ثابتة مختلفة	١١٢٨٧٥
٣٠٠٠٠ سهم عادي سعر ٥	بنك	٥٤٧١
١٥٠٠٠٠	أصول متداولة أخرى	٨٤٣٦٢
خصوم مختلفة		
٢٠٢٧٠٨		٢٠٢٧٠٨

وقد تقرر تصفية الشركة فكان المتحصل من الأصول الثابتة ١٠٧٦٤٢
ومن الأصول المتداولة ٨٢١٦٥ والمدفوع لسداد الخصوم المختلفة ٥٢٠٠٠
وبلغت مصاريف التصفية ٢٣٥٠

ح/ التصفية

١٨٩٨٠٧	من البنك	١١٢	٨٧٥	إلى الأصول الثابتة
٧٠٨	» الخصوم المختلفة	٨٤	٣٦٢	إلى الأصول المتداولة
٩٠٧٢	» المساهمين	٢	٣٥٠	إلى البنك
١٩٩٥٨٧			١٩٩	٥٨٧

ح/ البنك

٢٣٥٠	من التصفية	٥٤٧١	إلى الرصيد
٥٢٠٠٠	من الخصوم	١٨٩٨٠٧	إلى التصفية
١٤٠٩٢٨	من المساهمين		
١٩٥٢٧٨			١٩٥٢٧٨

ح/ المساهمين

١٥٠ ٠٠٠	من رأس مال الأسهم العادية	٩٠٧٢	إلى التصفية
		١٤٠٩٢٨	إلى البنك
١٥٠ ٠٠٠			١٥٠ ٠٠٠

مقال ٢ : في تاريخ ماتقرر تصفية إحدى الشركات المساهمة فتمكن المصفي من
بيع أصولها بمبلغ ٤٢١٠٠ ج ودفع ديونها وقدرها ١٨٤٢٠ وبلغت مصاريف

التصفية بما فيها مكافأة المصفي ٢٩٨٠ ج وكان رأس مال الشركة مكونا من :
 ٢٠٠٠ سهم ممتاز قيمة السهم ١٠ ج مدفوعة بتمامها .
 ٨٠٠٠ سهم عادي (حلقة أولى) قيمة السهم ١٠ ج مدفوعة بتمامها .
 ١٠٠٠٠ سهم عادي (حلقة ثانية) قيمة السهم ١٠ ج مدفوع منها ٨ ج
 وكانت الأسهم الممتازة بالنسبة للأرباح ممتازة أيضا فيما يختص بتوزيع
 ممتلكات الشركة عند التصفية .

الحل : أصول الشركة قبل التصفية تساوى خصومها أى أنها تساوى ١٩٨٤٢٠ ج
 وبما أن هذه الأصول بيعت بمبلغ ٤٢١٠٠ ج ومصاريف التصفية بلغت
 ٢٩٨٠ فتكون جملة الخسارة ١٥٩٣٠٠ ج

وبما أن النقدية المتحصلة من بيع الأصول تكفي لدفع مصاريف التصفية
 وديون الشركة ورأس مال الأسهم الممتازة فلا يشترك حملة هذه الأسهم في تحمل
 خسارة التصفية ، لذلك تقسم هذه الخسارة بين حملة الأسهم العادية بحلقتها
 بنسبة رأس المال الاسمى لها أى بنسبة ٤ : ٥ فيكون نصيب حملة أسهم الحلقة
 الأولى من الخسارة ٧٠٨٠٠ ج ونصيب حملة أسهم الحلقة الثانية ٨٨٥٠٠ ج
 وحيث إن نصيب حملة أسهم الحلقة الثانية تعدت رأس مالهم المدفوع ،
 فيطالبهم المصفي بدفع الباقي وقدره ٨٥٠٠ ج حتى يتسنى له أن يدفع لحملة الاسهم
 العادية حلقة أولى رصيد حسابهم البالغ ٩٢٠٠ ج وعلى ذلك تكون قيود اليومية
 هكذا :

١٩٨٤٢٠	من التصفية	إلى الأصول المختلفة	١٩٨٤٢٠
٤٢١٠٠	من البنك	إلى التصفية	٤٢١٠٠
المتحصل من بيع الأصول			

من مذكورين	٢١٤٠٠	إلى البنك
التصفية	٢٩٨٠	
الدائنين	١٨٤٢٠	
دفع المصاريف وسداد الدائنين		
من مذكورين		
من رأس مال الأسهم الممتازة	٢٠٠٠٠	
من رأس مال الأسهم العادية (حلقة أولى)	٨٠٠٠٠	
من رأس مال الأسهم العادية (حلقة ثانية)	٨٠٠٠٠	
إلى مذكورين		
إلى حملة رأس مال الاسهم الممتازة	٢٠٠٠٠	
إلى حملة رأس مال الاسهم العادية (حلقة أولى)	٨٠٠٠٠	
إلى حملة رأس مال الأسهم العادية (حلقة ثانية)	٨٠٠٠٠	
ترحيل رأس المال إلى حسابات المساهمين المختلفين		
من حملة الاسهم الممتازة	٢٠٠٠٠	إلى البنك
تسليمهم حقوقهم كاملة		
من مذكورين	١٥٩٣٠٠	إلى التصفية
من حملة الاسهم العادية (حلقة أولى)	٧٠٨٠٠	
من حملة الاسهم العادية (حلقة ثانية)	٨٨٥٠٠	
توزيع خسائر التصفية بين الفريقين بنسبة ٤ : ٥		
من البنك	٨٥٠٠	إلى حملة الاسهم العادية (حلقة ثانية)
توريد ما على هؤلاء من الدين		
من حملة الاسهم العادية (حلقة أولى)	٩٢٠٠	إلى البنك
تسلم هؤلاء ما لهم	٩٢٠٠	

وإذا فرضنا أن أصول الشركة بيعت بمبلغ ٢٠٠٠٠ ج فقط فيطالب المصفي حملة الأسهم العادية (حلقة ثانية) بدفع الباقي عليهم وقدره ٢٠٠٠٠ وتوزع النقدية المتجمعة لديه وقدرها ٤٠٠٠٠ ج بالطريق الآتي :

٢٩٨٠ مصاريف التصفية

١٨٤٢٠ ديون الشركة

٢١٤٠٠ الجلمة

١٨٦٠٠ الباقي وهو أقل من القيمة الاسمية للأسهم الممتازة لذلك

يدفع كله لهم ويكون نصيبهم من خسارة التصفية ١٤٠٠ ج

وإذا فرضنا أخيراً أن أصول الشركة بيعت بمبلغ ١٠٠٠٠ ج فيطالب المصفي حملة الأسهم العادية بمبلغ ٢٠٠٠٠ ج يوزع المتحصل كالآتي :

٢٩٨٠ مصاريف التصفية

١٨٠٢٠ الدائنين

ومعنى ذلك أن دائني الشركة يضطرون إلى التنازل عن الباقي لهم وقدره ٤٠٠ ج ، ويعتبر هذا المبلغ ربحاً للشركة ، ويجعل حساب الدائنين مدينياً به وحساب التصفية دائناً

وقد تباع الشركة إلى شركة أخرى فتأخذ الشركة المشتري أصول الشركة المراد تصفيتها (أو بعضها) كما تتعهد بديونها (أو بعضها) ويتكون الثمن عادة من أسهم وسندات ونقود . على أن معظم الثمن يكون عادة أسهما . وهذا الشكل من التصفية يعرف بأسماء عديدة يمكن أن يطلق عليها جميعاً اسم واحد هو « إعادة التنظيم » على أن العرف جرى على إطلاق التسميات الآتية :

(١) إعادة التنظيم : عندما تتكون شركة جديدة خصيصاً لشراء شركة قديمة

(٢) الانضمام : عندما تتكون شركة جديدة خصيصاً لشراء شركات قديمة

(٣) الاندماج : عندما تشتري شركة قائمة شركة أخرى

وهنا لا تختلف القيود عن قيود التصفية التي عالجناها في شركات

التضامن . ففي دفاتر الشركة المباعرة تتبع الخطوات الآتية :

(١) افتح حساب التصفية واجعله مدينا بالقيمة الدفترية للأصول التي انتقلت للشركة الجديدة :

(٢) اجعل حساب التصفية دائناً بالخصوم التي تتعهد بها الشركة الجديدة
(٣) اجعل حساب التصفية دائناً وحساب الشركة المشتري مدينا بضمن الشراء
(٤) اجعل حساب الشركة المشتري دائناً بضمن الشراء واجعل حساب الأسهم مدينا بالأسهم التي قدمتها للشركة أو الصندوق مدينا بالنقدية التي دفعتها .

(٥) اجعل حساب التصفية مدينا والصندوق دائناً بمصاريف التصفية إذا لم يحصل الإتفاق على أن الشركة المشتري تتحمل هذه المصاريف .

(٦) رحل حساب رأس المال ورصيد الأرباح والخسائر الدائن وأى أرباح لم توزع (الاحتياطي العام مثلاً) إلى حساب المساهمين .

(٧) اجعل الحسابات الوهمية دائنة (مصاريف التأسيس - رصيد الأرباح والخسائر المدين) وحساب المساهمين مدينا

(٨) اقل حساب التصفية مع حساب المساهمين

(٩) اقل حساب المساهمين مع حساب الأسهم وحساب الصندوق

أما في دفاتر الشركة المشتري فلا تختلف القيود عن القيود التي تجرى لإثبات شراء محل أو شركة . فتثبت الأصول والخصوم بعد التعديل أى بالقيم التي تم الاتفاق عليها ؛ إذ لا تمحى القيم القديمة . وفي حالة تخفيض الذمم يعمل ذلك بتكوين احتياطي للديون المشكوك فيها . وكثيراً ما يكون الثمن المتفق عليه أكثر أو أقل من الفرق بين الأصول والخصوم المنتقلة للشركة الجديدة . فإذا كان الثمن أكثر تكون الزيادة عبارة عن شهره محل ، وإذا كان الثمن أقل يكون الفرق عبارة عن احتياطي رأس المال .

مئال : الآتى بيان ميزانيتى شركتى غزل ونسيج الصوف وغزل ونسيج القطن بتاريخ ١٢/٣١/١٩٤٤.

ميزانية شركة غزل ونسيج الصوف

أصول مختلفة	٩٠٠٠٠	رأس المال	٥٠٠٠٠
		خصوم مختلفة	٢٠٠٠٠
		احتياطي عام	٥٠٠٠
		أرباح وخسائر	١٥٠٠٠
	٩٠٠٠٠		٩٠٠٠٠

ميزانية غزل ونسيج القطن

أصول مختلفة	٣٨٠٠٠	رأس المال	٤٠٠٠٠
الأرباح والخسائر	١٢٠٠٠	خصوم مختلفة	١٠٠٠٠
	٥٠٠٠٠		٥٠٠٠٠

وقد قررت الشركتان أن يندجما وبذلك تتكون شركة يطلق عليها اسم شركة غزل ونسيج القطن والصوف تنتقل إليها أصول الشركتين وتتعهد بخصومها على أساس القيم المثبوتة في الدفاتر وعلى أن يعطى أصحاب الشركة الأولى ٧٥٠٠ سهم في الشركة الجديدة بسعر ١٠ ج و ٥٠٠٠ ج نقدية ويعطى أصحاب الشركة الثانية ٢٠٠٠ سهم سعر ١٠ ج و ٥٠٠٠ ج نقدية . وقد أصدرت الشركة للجمهور ٥٠٠٠ سهم سعر ١٠ ج تم الاكتتاب فيها ودفعت باجمعها .

والمطلوب إثبات قيود إقفال الدفاتر في كل من الشركتين القديمتين وفتح دفاتر الشركة الجديدة وتصوير ميزانيتها الافتتاحية . ثم بين طريقة توزيع الأسهم مع إهمال مصاريف التصفية :

أولا — قفل دفاتر شركة غزل ونسج الصوف

من > / التصفية إلى الأصول	٩٠ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠
الأصول المتقلة حسب الاتفاق المؤرخ في ...		
من > / الخصوم المختلفة إلى التصفية	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
الخصوم التي تعهدت بها الشركة الجديدة		
حسب الاتفاق المؤرخ في ...		
من شركة غزل ونسج القطن والصوف إلى التصفية	٨٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠
التمن المتفق عليه		
من مذكورين إلى شركة غزل ونسج القطن والصوف	٨٠ ٠٠٠	
» الأسهم		٧٥ ٠٠٠
» البنك		٥ ٠٠٠
إثبات ورود الثمن		
من مذكورين إلى المساهمين	٧٠ ٠٠٠	
» رأس المال		٥ ٠٠٠
» الاحتياطي العام		٥ ٠٠٠
» الأرباح والخسائر		١٥ ٠٠٠
ترحيل الرصد المذكورة للمساهمين		
من > / التصفية إلى المساهمين	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠
ترحيل ربح التصفية لحسابهم		
من المساهمين إلى مذكورين		٨ ٠٠٠
» الأسهم	٧٥ ٠٠٠	
» البنك	٥ ٠٠٠	
توزيع الأسهم والنقدية عليهم		

ثانياً — قفل دفاتر شركة غزل ونسج القطن

من > / التصفية	٣٨٠٠٠	٣٨٠٠٠
إلى الأصول		
انتقال الأصول		
من الخصوم المختلفة	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
إلى التصفية		
التعهد بالخصوم		
من شركة غزل ونسج القطن والصوف إلى التصفية	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
إثبات الثمن المتفق عليه		
من مذكورين	٢٥٠٠٠	
إلى شركة غزل ونسج القطن والصوف		
» الأسهم		٢٠٠٠٠
» البنك		٥٠٠٠
إثبات ورود الثمن		
من رأس المال		٤٠٠٠٠
إلى مذكورين		
الأرباح والخسائر	١٢٠٠٠	
المساهمين	٢٨٠٠٠	
ترحيل الأرصدة		
من المساهمين	٣٠٠٠	٣٠٠٠
إلى التصفية		
ترحيل خسائر التصفية		
من المساهمين		٢٥٠٠٠
إلى مذكورين		
» الأسهم	٢٠٠٠٠	
» البنك	٥٠٠٠	
توزيع الأسهم والنقدية على المساهمين		

ثالثا — يومية شركة غزل ونسج القطن والصوف

من مذكورين	إلى مذكورين		
الأصول المختلفة	الخصوم المختلفة	٢٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
شهرة المحل	شركة غزل ونسج الصوف	٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠
إثبات أصول وخصوم الشركة حسب الاتفاق المؤرخ في . . .			
من شركة غزل ونسج الصوف	إلى مذكورين		٨٠٠٠٠
» رأس المال		٧٥٠٠٠	
» البنك		٥٠٠٠	
تسديد الثمن			
من الأصول المختلفة	إلى مذكورين		٣٨٠٠٠
» الخصوم المختلفة		١٠٠٠٠	
» احتياطي رأس المال		٣٠٠٠	
» شركة غزل ونسج القطن		٢٥٠٠٠	
إثبات أصول وخصوم الشركة			
من شركة غزل ونسج القطن	إلى مذكورين		٢٥٠٠٠
» رأس المال		٢٠٠٠٠	
» البنك		٥٠٠٠	
إثبات تسديد الثمن			
من البنك	إلى قسطنطين الاكستاب والتخصص	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
ورود الاكستاب في ٥٠٠٠ سهم			
من قسطنطين الاكستاب والتخصص	إلى رأس المال	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
إصدار ٥٠٠٠ سهم سعر ١٠ ج			

رابعاً — ميزانية شركة غزل ونسج القطن والصوف

خصوم	أصول
رأس المال	شهرة محل ١٠٠٠٠
سهم سعر ١٠ ١٤٥٠٠ ١٤٥٠٠	أصول مختلفة ١٢٨٠٠٠
مدفوعة بالكامل	بنك ٤٠٠٠٠
مطلوبات ٣٠٠٠٠	
احتياطي رأس ٣٠٠٠	
المال	
<u>١٧٨٠٠٠</u>	<u>١٧٨٠٠٠</u>

خامساً — طريقة التوزيع :

تسلم مساهمو شركة غزل ونسج الصوف ٣ أسهم في الشركة الجديدة لكل سهمين في الشركة القديمة زائداً ١٠٠ قرش عن كل سهم . وتسلم مساهمو شركة غزل ونسج القطن مسهما واحداً في الشركة الجديدة لكل سهمين في الشركة القديمة زائداً ١٢٥ قرشا لكل سهم .

ملحوظة : يستعمل رصيد احتياطي رأس المال الدائن لتخفيض قيمة أى أصل من أصول شركة غزل ونسج القطن قد يكون بولغ في تقديره . وقد يستعمل لتخفيض رقم شهرة المحل المنتقل من الشركة الأخرى . وهذا الإجراء الأخير مفضل لأنه لا يحسن أن يظهر بميزانية واحدة رصيد لشهرة المحل ورصيد لاحتياطي رأس المال .

تمارين على الفصل الخامس

شركة مساهمة رأس مالها مكون من :

١٠.٠٠٠ سهم ممتاز قيمة السهم ١٠ جنيهات مدفوعة بالكامل .

١٠.٠٠٠ » عادي » » ١٠ » طلب منها ٧,٥ جنيهات

ولزيادة رأس المال عن حاجة هذه الشركة قررت ما يأتي :

أولا — تخفيض قيمة الأسهم الممتازة بمقدار الربع ورد هذا الجزء إلى أصحابه .

ثانيا — التنازل عن مطالبة حملة الأسهم العادية بالقسط الأخير واعتبار أسهمهم خالصة القيمة .

فازا علمت : أولا — أن الديون التي على الشركة حينئذ بلغت ٢٠,٠٠٠ ج

ثانيا — أن النقدية التي لدى الشركة في البنك بلغت ٣٥.٠٠٠ جنيه .

فالمطلوب : (١) إثبات ما تقدم في يومية الشركة .

(٢) تصوير ميزانية هذه الشركة بعد تنفيذ قراراتها مباشرة .

الآتي بيان حالة إحدى الشركات المساهمة في نهاية سنة ١٩٤٤ .

الأصول	الميزانية العمومية	الخصوم
١٤٦٨٢٢٠ أصول مختلفة	رأس المال	
١٢٠٠٠ نقدية في البنك	١٥٠٠٠ سهم عادي سعر ١٠ جنيهات	
والصندوق	٢٠٠٠٠ سهم ممتاز (ذات ٧ ٪)	
٣٨٠٠٠ خسائر	سعر ١٠ جنيهات	
	٢١٧٣٢ سهم ممتاز (ذات ٥ ٪)	
	سعر ١٠ جنيهات	
	ديون مختلفة	
	٩٥٠٩٠٠	
	١٥١٨٢٢٠	
		١٥١٨٢٢٠

وقد اكتشف بعض المساهمين أن الشركة وصلت إلى هذه الحالة السيئة نتيجة سوء تصرف بعض المديرين وعدم أمانة البعض الآخر فرفعت دعوى ضد هؤلاء المديرين فحكم عليهم برد مبلغ ١١٠٠٠ ج وقد قاموا فعلاً بدفع هذا المبلغ في بنك الشركة . ولما انتخب المساهمون مجلس إدارتهم الجديدة تقرر إجراء ما يأتي :

- أولاً — تخفيض قيمة الأصول بمبلغ ١٦٤٩٢٨ جنيها .
- ثانياً — » » السهم العادي من ١٠ جنيهاً إلى ٣ جنيهاً .
- ثالثاً — » » » الممتازة ذات ٥ ٪ من ١٠ جنيهاً إلى ٦ جنيهاً .
- رابعاً — » » أرباح الأسهم الممتازة ذات ٧ ٪ إلى ٥ ٪ .
- والمطلوب : (١) إجراء قيود اليومية اللازمة لتنفيذ هذه القرارات .
- (٢) تصوير الميزانية العمومية بعد ذلك مباشرة .
- (٣) الآتي بيان الميزانية العمومية لشركة المنسوجات المساهمة .

بتاريخ ٣١ / ١٢ / ٤٤

خصوم

رأس المال	٤٠٠٠	
٢٠٠ سهم ممتاز ذات ٦ ٪ سعر ١٠ ج		
مدفوعة بالكامل	١٠٠٠٠	
٥٠٠ سهم عادى سعر ٢٠ ج مدفوعة بالكامل		
احتياطي عام	١٤٠٠٠	
مطلوبات	٤٠٠٠	
أوراق دفع	٢٥٠٠	
	٢١٠٠٠	

أصول

صندوق	١٥٠	
بنك	٣٢٥٠	
أوراق قبض	١٨٠٠	
ذمم	٤٠٠٠	
— احتياطي ديون	٢٠٠	
بضاعة	٣٨٠٠	
عقار	٦٤٠٠	
الآلات	٣٧٠٠	
	١٩٠٠	
	٢١٠٠٠	

ونظرا لانتهاء مدة الشركة تقرر تصفيته فاستخلص من الذمم مبلغ ٣٥٠٠ جنيه ويبيع البضاعة بمبلغ ٥٤٠٠ جنيه وحصل من أوراق القبض ١٦٥٠ جنيهها ويبيع العقار بمبلغ ٣٢٠٠ جنيه والآلات بمبلغ ١٦٠٠ جنيه وبلغت مصاريف التصفية ٣٥٠ جنيه .

والمطلوب عمل حسابات الأستاذ اللازمة لبيان نتيجة التصفية مع العلم بأن الأهم الممتازة بالنسبة للأرباح ممتازة أيضا بالنسبة لتوزيع ممتلكات الشركة وقت التصفية .

(٤) الآتى بيان الميزانية العمومية لشركة المزارع المصرية (شركة مساهمة محدودة) بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٤ .

الأصول	جنيه	الخصوم	جنيه
أراض ومصاريف غرس	٣١٦٥٠٠	رأس المال	٢٠٠٠٠٠
وأصول أخرى		سعر ١٠ ج	
		سندات	٨٠٠٠٠
		مطلوبات	١٤٥٠٠
		احتياطي مستثمر	٢٠٠٠٠
		رصيد حساب الأيراد	٢٠٠٠
	<u>٣١٦٥٠٠</u>		<u>٣١٦٥٠٠</u>

وقد بيعت أصول هذه الشركة المبينة قيمتها بالميزانية إلى شركة المزارع الجديدة بمبلغ ٣٥٠,٠٠٠ جنيه تدفع كالاتى :

تصدر الشركة الجديدة عن كل سهم من أسهم الشركة القديمة سهما واحدا سعر ٥ جنيهات مدفوعة بتمامها ومقدرة بـ ٥٠٪ علاوة (أى ٧ ١/٢ ج عن كل سهم) ورصيد الثمن يدفع نقدا . وعلى الشركة القديمة دفع كل مطلوباتها ومنها

حق حملة السندات في قبض ٥٪ علاوة على القيمة المبينة بالميزانية وعليها أيضا دفع مصاريف التصفية البالغ قدرها ١٥٠٠٠ ج .

والمطلوب : (١) قفل دفاتر الشركة البائعة في الأستاذ .

(٢) فتح دفاتر الشركة المشتري في اليومية .

(٥) في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ كان الآتي بيان ميزانية شركة المساهمة الصناعية المصرية .

رأس المال		شركة المحل	
١٠٠٠٠ سهم ممتاز ذات ١٠/٠٦ سعر	٢٠٠٠٠	شركة المحل	٧٥٠٠
١٠٠٠٠ سهم عادى سعر ٢٠ ج	٢٠٠٠٠	عقار	٢٥٠٠٠
قرض برهن العقار	٤٠٠٠٠	آلات	١٤٢٥٠
البنك (سحب على المكشوف)	١٠٠٠٠	عدد صغيرة	٢٤٠٠
مطلوبات	١٠٥١٤٠	حق اختراع	٦٧٥٠
أوراق دفع	٣٥٦٠	ماركة مسجلة	٢٧٠٠
حساب الأرباح والخسائر	١٤٥٠	بضاعة	١٤١٦٠
احتياطي عام	٥٤٢٨	ذمم	٥٢٠
	٥٠٠٠	اجتياح الديون	٥٥٢
		أوراق قبض	٤٧٦٨
		صندوق	٢٦٩٠
			٣٦٠
			٨٠٥٧٨

ونظرا لتوقع خسائر في المستقبل اجتمعت الجمعية العمومية وقررت تصفية الشركة فبيع العقار بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه والآلات بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه والعدد الصغيرة بمبلغ ١٤٠٠ جنيه وحق الاختراع بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه أما الماركة المسجلة فلم يمكن بيعها وبيعت البضاعة بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه واستخلص من الدم ٤٠٠٠ جنيه وخصمت أوراق القبض وبلغ الاجبوع عليها ١٥٠ جنيه وبلغت مصاريف التصفية ٦٠٠ ج ودفع للشركة في مقابل الشهرة (خلو المحل) ٤٥٠ جنيه ودفعت ديون الشركة بأكلها .

والمطلوب : عمل حسابات الأستاذ اللازمة لتصفية الشركة .

(٦) وجدت شركتان تشتغلان بعمل متشابه كثيرا أن من صالحها الاتحاد وتوحيد العمل بإنشاء شركة جديدة تضمهما وكانت الميزانيتان كما يأتي :

ميزانية الشركة الأولى

رأس المال		شهرة المحل	٣٠٠٠٠
سهم قيمة السهم ٧٥٠٠	٧٥٠٠٠	مبان	١٠٠٠٠
١٠ جنيهات مدفوعة		عدد وآلات	١٨٣٠٠
بتمامها		بضاعة	١٦٠٠٠
احتياطي عام	٤٢٠٠	دم	٧٥٠٠
رصيد حساب الأرباح	٨٠٠	تقدي	١٥٠٠
والخسائر			
مطلوبات	٣٣٠٠		
	<u>٨٣٣٠٠</u>		<u>٨٣٣٠٠</u>

ميزانية الشركة الثانية

رأس المال		شهرة المحل	٢٠٠٠٠
سهم قيمة السهم ٤٥٥٠	٤٥٥٠٠	عدد وآلات	١٣٤٥٠
١٠ جنيه مدفوعة		بضاعة	١١٥٥٠
بتامها		ذمم	٦٠٠٠
رصيد حساب الأرباح	٤٥٠٠	تقديرة	١٠٠٠
والخسائر			
مطلوبات	٢٠٠٠		
	<u>٥٢٠٠٠</u>		<u>٥٢٠٠٠</u>

فبفرض أن الأصول تساوى تماما القيمة الواردة بالميزانيتين فالمطلوب :

أولا — إجراء القيود اللازمة في يومية كل الشركتين القديمتين لإقفال حساباتهما .

ثانيا — » » » » » الشركة الجديدة لإثبات تنفيذ هذا الاتفاق .

ثالثا — تصوير ميزانية افتتاحية للشركة الجديدة .

(٧) الآتى بيان ميزانية الشركة المساهمة المعروفة باسم « » في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	سهم عادى قيمة	٢٢٥٠٠	مبان وعقار
		السهم جنيه واحد	٣٢٦٥٩	آلات
١٨١٢٩		مطلوبات	٢٤٦٨٢	ذمم
٧٠٠٠		احتياطي عام	٣٨٦٤٠	بضاعة
١٦٤٤٠		رصيد حساب	٢٣٠٨٨	تقديية فى البنك
		الأرباح والخسائر		
	<u>١٤١٥٦٩</u>		<u>١٤١٥٦٩</u>	

أصول وميزانية شركة « ب » فى نفس التاريخ خصوم

٣٠٠٠٠	٦٠٠٠	سهم عادى قيمة	٢٢٢٤٠	آلات ومبان
		السهم ٥ جنيهات	٦٢٤٩	ذمم
١٠٢٧٠		مطلوبات	٩٤٢٣	بضاعة
			١٢٩	صندوق
			٢٢٢٩	رصيد حساب الارباح
				والخسائر
	<u>٤٠٢٧٠</u>		<u>٤٠٢٧٠</u>	

وقد اتفق على ان تندمج شركة ب فى شركة ا بالشروط الآتية :

- (١) توزع أرباح لحمله الأسهم فى شركة ا بواقع ١٥ ٪ قبل الاندماج .
 - (٢) نأخذ شركة ا أصول شركة ب وتتعهد بخصومها .
 - (٣) تدفع شركة ا مصاريف الاندماج التى بلغت ١٢٠٦ جنيه .
 - (٤) تصدر شركة المساهمة شركة ب ٧ أسهم قيمة السهم ١ جنيه مدفوعة بتمامها مقابل كل سهمين من أسهمها القديمة .
- والمطلوب : (١) عمل القيود اللازمة فى يومية الشركة الأولى لبيان ماتقدم وتصوير ميزانيتها العمومية بعد إتمام عملية الاندماج .
- (٢) إجراء قيود اليومية اللازمة لإقفال حسابات الشركة الثانية .

Elektenzer

657:A13dA:c.1

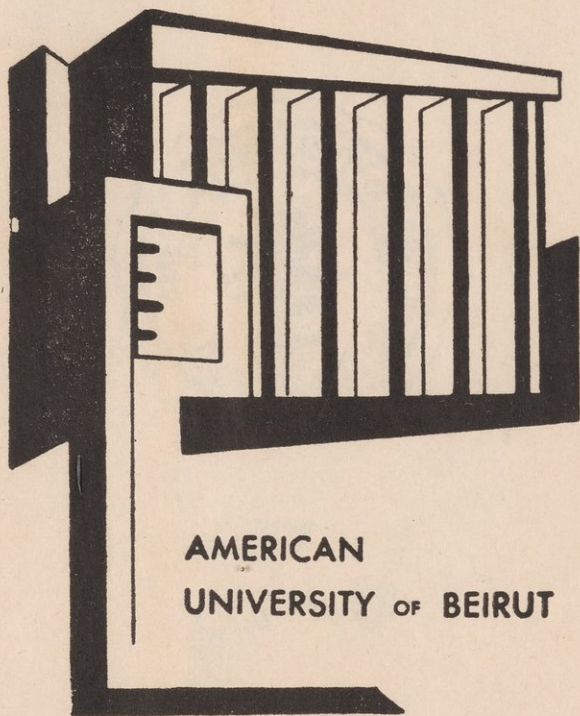
عبد السيد، يس

المحاسبة في الشركات

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01029153



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

